ابن حاجب

ابن حاجب

اللهم وفقني بالاتمام

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين
بآدابه اما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة
المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه
واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد
العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله عن موجبات التلهف والتأسف
وسميتها بالفوائد الضيائية لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية
نفعه الله بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله

وهو حسبي ونعم الوكيل الكلمة ان الشيخ لم يصدر رسالته
بحمد الله سبحانه بان جعله جزءا منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه
هذا من جنس كتب السلف رحمهم الله تعالى حتى
يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا
حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءا من
كتابه وابتدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن
احوالهما فلو لم يعرفا فكيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام
لكون افرادها جزءا من افراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه فقال الكلمة
قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتاثير
معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تاثيراتها
بالجرح حيث قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح

والكلم بكسر اللام جنس لا جمع ككلمة وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب
وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب باعتبار بعض الكلم
واللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة
والواحد بالجنسية فيقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس ويمكن حملها
على الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي
يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اى رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء
او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به
الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ
الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ ليس من
مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبر عنه باستعارة
لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجرى عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما

لا حقيقة

٩

لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان
وكلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس
كلمات الملائكة والجن والدوال الاربعة وهي الخطوط والعقود والنصب
والاشارات غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ
ولم يقل لفظة لانه لم يقصد به الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم
الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص الشيء بشيء
بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني
قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق
مع ضم ضميمة واجيب عنه بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا والاطلاق في
الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد بالاطلاق الاطلاق
الذي يستعمله اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار

فيه ان المعنى المعنى ما يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد
او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم مفعول كمرمي ولما كان
المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجريده عنه فخرج المهملات
والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا وبقيت
حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله المعنى
اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ
بازاء بعض اخر فكيف يصدق عليها انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق
به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات
المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا
لمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها
بالقياس الى الالفاظ الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب

عن الاشكالين

عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وقع بازاء لفظ اخر
مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ كلفظ الاسم والفعل
والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال
الضمائر الراجعة الى الالفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها
وان كان عاما لكن الموضوع له خاص وليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له
في الحقيقة مفرد فهو اما مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه ح
ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان لفظ موضوع للمعنى
المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس الامر كذلك فان اتصاف
المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوز
بما يرتكب في مثل من قتل قتيلا فله سلبه او مرفوع على انه صفة
اللفظ ومعناه ح ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا يرد [illegible] بانه

في ايراد احد الوضعين جملة فعلية والاخرى مفردا لو كان الكلمة مغيرة للتنبيه

على تقدم الوضع على الافراد حيث الحق به صيغة ما تمنى بخلاف الافراد واما

ضبط والنظم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من الضمير المستكن في وضع

او من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان

متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر

كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت

كلامية او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري

وامثالها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد لشدة

الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد ويبقى مثل عبد الله

علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف

بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب مما

اورده

اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة

على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله علما خرج عنه فانه لا يقال له لفظة

وحده ويبقى مثل قائمة والرجل وبصري مما يعد لشدة الامتزاج لفظة

واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب

كما عرفته **واعلم** ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون

لشدة الامتزاج

الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع تحقق الدلالة

فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب

لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان ان يكون بالعقل كدلالة

لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان يكون

بالطبع كدلالة اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد

من ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة

واعلم

الى هذه الاقسام ومنحصرة فيها لانها اى الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع
يستلزم الدلالة فهى اما ان من صفتها ان تدل على معنى كائن فى نفسها اى
فى نفس الكلمة والمراد بكون المعنى فى نفسها ان تدل عليه بنفسها اى
غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية او من صفتها
ان لا تدل على معنى فى نفسها بل على معنى تحتاج فى الدلالة عليه الى انضمام كلمة
اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجىء تحقيق ذلك فى بحث
حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثانى وهو ما لا يدل على معنى فى نفسها
الحرف كمن والى لانهما تحتاجان فى الدلالة على معنييهما اعنى الابتداء والانتهاء
الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة فى قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما
سمى هذا القسم حرفا لان الحرف فى اللغة الطرف وهو فى طرف اى جانب
مقابل الاسم والفعل حيث يقعان عمدة فى الكلام وهو لا يقع كما انحرف القسم
فى العمدة

الاول

الاول وهو ما دل على معنى فى نفسها اما ان من صفتها ان تقترن بذلك المعنى
المدلول عليه بنفسها فى الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة اعنى الماضى
والحال والاستقبال اى حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة
الثلثة ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى فى الفهم
عنها مع احد الازمنة الثلثة القسم الثانى وهو ما يدل على معنى
فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم ماخوذ من السمو
وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام
دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على
مسماه والقسم الاول وهو ما يدل على معنى فى نفسها مقترن باحد
الازمنة الثلثة الفعل سمى به لتضمنه الفعل اللغوى وهو المصدر
وقد علم بذلك اى بوجه الحصر الكلمة فى الاقسام الثلثة حد كل واحد منها

معنى

اي من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم ببيان وجه الحصر ان الحرف كلمة
لا تدل على معنى في نفسها بل يحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة
تدل على معنى في نفسها الكائنة مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم
كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة منحصرة
بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه لعدم الاستقلال
في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران
والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل
واحد منها معرف جامع لافراده مانع عن دخول غيره فيه والمراد
بالحد هٰهنا المعرف الجامع لكل افراده [illegible] المصنف اسماء الواحد
في ضمن دليل الحصر ثم بينه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح
بها فيما بعد بناء على تقارب [illegible] الطبائع الكلام في اللغة ما يتكلم به

قليلا

قليلا كان او كثيرا او في اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة
او حكما اي كل واحد منهما في ضمنه فالمتضمن اسم الفاعل وهو المجموع والمتضمن اسم المفعول
كل واحد من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد
احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى
بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة ما فخرج لفظ يتناول المهمل والمفرد والمركب
الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن الكلمتين خرج المهمل والمفرد وبقيد الاسناد
خرج المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية
سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب
فكل واحد منها تضمن الكلمتين احدهما الملفوظة والاخرى منوية بينهما اسناد
يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان يكون حقيقة
او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او زيد ابوه قام ابوه [illegible]

المجموع صح

مركب بر دو قسم است تام و غير تام [illegible]

فيها مع انها مركبة في حكم الكلمة المفردة اعني فاتح الباب ويدخل فيه ايضاً جسق مهمل

وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل فليس بكلمة فانه في حكم هذه

الالفاظ اعلم ان كلام المصنف ظاهر في ان نحو ضرب زيد قائماً بمجموعه كلام

بخلاف صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت

احديهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضرب زيد والمتعلقات

خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف

الكلام والجملة وكلام المصنف ايضاً ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف

الكلام بذكر الاسناد مطلقاً ولم يقيده بكونه مقصوداً لذاته ومن

جعله اخص من الجملة قيده به فيخرج عنه الجملة على الحد الخبرية الواقعة

اخباراً او اوصافاً بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد

وهو الاسناد المقصود لذاته وح يكون الكلام عند المصنف ايضاً اخص من الجملة

اي لا يحصل ذلك اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والاخر اليه او في

اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان

التركيب الثنائي العقلي من اقسام الثلثة يرتقي الى ستة اقسام ثلثة

منها من جنس واحد اسم اسم وفعل فعل وحرف حرف وثلثة منها من جنسين مختلفين

اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن البين انه لا يحصل بدون الاسناد

والاسناد لا بد من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في ضمن اسمين او في

اسم وفعل واقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلا الجزئين مفقود وفي الفعل

والفعل وفي الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما

مفقود فان الاسم ان كان مسنداً فالمسند اليه مفقود وان كان مسنداً اليه فالمسند

مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيداً فلم يكن من تركيب الحرف والاسم

بل يكون من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنادى فادعو الاسم ما دل

اى كلمة دلت على معنى كائن فى نفسه اى فى نفس ما دل يعنى الكلمة فيه

على لفظ الموصول قال المصنف فى ايضاح شرح المفصل الضمير فيما دل على معنى فى نفسه

يرجع الى معنى اى ما دل على معنى باعتباره فى نفسه وبالنظر اليه فى نفسه

لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار فى نفسها حكمها كذا اى لا باعتبار

امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى فى غيره اى حاصل فى

اى باعتبار متعلقه لا باعتباره فى نفسه انتهى كلامه وتحصيله

ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان فى الخارج موجودا قائما بذاته

وموجودا قائما بغيره كذلك فى الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظا

فى ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة

لملاحظة غيره فلا يصلح لشىء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل

قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا فى ذاته ولزمه

تعقل

تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط

الكاملة فى الدلالة عليه لا يحتاج فى انضمام كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان الاسم والفعل

معنى كائنا فى نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة

مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليه

وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة

على متعلقه فالحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلى ولفظ من موضوعة لكل واحد من جزئياته

المخصوصة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلى يمكن ان

يتعقل قصدا ويلاحظ فى حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما

تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون محكوما عليها او بها اذ لا بد فى كل منها

ان يكون ملحوظا قصدا ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا يتعقل الا بذكر

متعلقاتها لكونها آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف دل على معنى فى غيره

وإذا عرفت هذا علمت أن المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى

في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة إلى ضم كلمة أخرى إليها لاستقلاله بالمفهومية

فيرجع كينونته المعنى في نفس المعنى وكينونته في نفس الكلمة الدالة عليه إلى أمر واحد وهو

استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب القيد المجرور في نفسه يحتمل أن يرجع إلى ما الموصولة

التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة

المعنى في نفس الكلمة ويحتمل أن يرجع إلى المعنى الأخير وهو ارجاع الضمير إلى المعنى لعدم

بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا حكم المصنف هناك برجوعه إلى المعنى

وبما سبق من التحقيق ظهر أنه لا يخرج عن حد الاسم مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف إلى غير ذلك لأن معانيها مفهومة

اللازم الإضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف إلى غير ذلك لأن معانيها مفهومة

كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها إلا أنها تعقل متعلقاتها إلى الانفهام بغير

ما عبر إلى ذكره لكن التزام العادة باستعمالها في معنى ما بها مضافة إلى متعلقاتها المخصوصة

تنبيها على صحة إرادة كلا المعنيين

ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الثاني

الغرض من وضعها أنهم ذكروا لفهم هذه الخصوصيات لا لأجل فهم أصل المعنى فهي دالة على معانيها

في حد نفسها إلا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل والأخيران في

باعتبار معناه التضمني أعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا بأحد الأزمنة الثلاثة في الفهم

الفعل أخرجه بقوله غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أي غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة

في الفهم عن اللفظ الدال عليه في صيغة بعد صيغة المعنى فبالصيغة الأولى خرج عن حد الاسم

والثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران أن يكون بحسب الوضع الأول فدخل فيه أسماء الأفعال

لأن جميعها إما منقولة عن المصادر الأصلية سواء كان النقل فيه صريحا نحو رويد فإنه قد

يستعمل مصدرا أو غير صريح نحو هيهات فإنه وإن لم يستعمل مصدرا إلا أنه على وزن قوقاة مصدر

وقوقى أو عن المصادر التي كانت في الأصل أصواتا نحو صه أو عن الظرف والجار والمجرور نحو أمامك

زيدا وعليك زيدا فليس شيء منها الدلالة على أحد الأزمنة بحسب الوضع الأول وخرج عنه

أفعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقترانه معنا بأحد بحسب أصل الوضع وخرج عنه المضارع

الیه فانه یدل علی تقدیر اشتراکه بین الحال والاستقبال یدل علی زمانین معینین من الازمنة الثلثة

فیدل علی واحد معین ایضا فی ضمنها اذ لا یقدح فی الدلالة علی واحد معین الدلالة علی ما سواه

نعم یقدح فی ارادة المعین ارادة ما سواه وابن الدلالة من الارادة ویمکن فی ان یقال هذا الکلام

اراد ان یذکر بعض خواصه لیفید زیادة معرفته به فقال ومن خواصه تنبیها بصیغة جمع الکثرة

علی کثرتها ومن التبعیضیة علی ان ما ذکره بعض منها وهی جمع خاصة وخاصة الشیء ما یختص

به ولا یوجد فی غیره وهی اما شاملة لجمیع افراده ما هی خاصة له کالکاتب بالقوة للانسان او غیر

شاملة کالکاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللام ای لام التعریف ولما قال دخول حرف

التعریف کان شاملا للمیم فی مثل قوله علیه السلام لیس من امبر امصیام فی امسفر لکنه لم یتعرض

له لعدم شهرته وفی اختیار اللام اشارة الی ان المختار عنده ما ذهب الیه سیبویه ان اداة التعریف

هی اللام وحدها زیدت علیها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساکن واما الخلیل فقد ذهب الی

انها ال کهل وبل وانما الهمزة المفتوحة وصلت زیادة للاستعمال وفرقا بینها وبین همزة الاستفهام

اختص

اختص دخول حرف التعریف بالاسم لانه موضوع لتعیین معنی مستقل بالمفهومیة یدل علیه اللفظ مطابقة

والحرف لا یدل علی المعنی المستقل والفعل یدل علیه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة لیست شاملة

لجمیع افراد الاسم فان حرف التعریف لا یدخل المضمر واسماء الاشارة ونحوها کالموصولات وکذا سائر الخواص

الخمس المذکورة ههنا ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر فی المجرور به

لفظا او فی المجرور به تقدیرا او الاضافة المعنویة بتقدیر حرف الجر لفظا او تقدیرا یختص بالاسم

لانه افضا معنی الفعل الی الاسم فینبغی ان یدخل الاسم لیفضی معنی الفعل الیه واما الاضافة اللفظیة

فهی فرع المعنویة فینبغی ان لا یخالف الاصل بان تختص بما یخالف ما یختص به الاصل اعنی الفعل او یزید

علیه بان یعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوین باقسامه الا تنوین الترنم وسیجیء فی اخر الکتاب

انشاء الله تعالی تفصیله وبیان اقسامه ولم یذکر ههنا اقتصارا سوی التنوین الترنم موجه علی اقسام

تنوین الترنم بدو ومنها الاسناد الیه وهو بالرفع عطف علی الدخول لا علی الکلام ای المبادر

من الدخول المذکور فی الاولیات للتوقف بالاخر وکلاهما منتفیان فی الاسناد الیه وکذا فی الاضافة ولم اراد

كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل قد وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل

مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا

ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به وانما قيد الاضافة

بكون الشيء مضافا لان الفعل او الجملة قد يقع مضافا اليه في قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال

هذا بتاويل المصدر اي يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم وانما

قيدنا بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة

حرف الجر لفظا وبهذه الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره اولا والاول اما ان يشبه

مبني الاصل اولا وهذا اي معنى المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه اي غير المركب

والمركب الذي يشبه مبني الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب اي الاسم الذي ركب

مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء في قولك زيد قائم وقام هؤلاء

بخلاف ما لم يتركب اصلا من الاسماء المعدودة نحو الف با تا وزيد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن

لا تركيبا

لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف الذي

لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبني الاصل اي مبنيا الذي هو الاصل في البناء

والاضافة بيانية وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج عنه مثل هؤلاء

في مثل قام هؤلاء لكونه مشابها للمبني الاصل كما سيجيء في بابه ان شاء الله تعالى اعلم ان صاحب الكشاف

جعل الاسماء المعدودة العارية عن المناسبة المذكورة معربة وليس النزاع بين المصنف وصاحب الكشاف

في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على آخر الكلمة

بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد

التركيب وهو ظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق

بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه ولما وجد الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبر

اطلاقه لذلك فقال لم يعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المصنف عما هو المشهور عند الجمهور

من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو معرفة احوال اواخر الكلمة

في التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فانه المعارف باحكامها كذلك مستغن
عن النحو لا فائدة له معتد بها في معرفة اصطلاحاتهم والمقصود من معرفة المعرب مثلا انه يعرف
انه مما يختلف آخره في كلامهم ليجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفته
انه مما يختلف آخره فلو كان معرفة المقدمة حاصلة بمعرفته هذا الاختلاف وتوقف عليه وجب
ان يعرف اولا بانه مما يختلف آخره ليعرف بانه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه
فينبغي ان يعرف اولا بعض ما عرف به الجمهور ويجعل ما عرف به من جملة احكامه كما فعله المص
وحكمه اي من جملة احكام المعرب وآثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف آخره
اي الحرف الذي هو آخر المعرب تارة بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه
بالحرف او صفته بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف
العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض منها فيه غير ما يعمل
البعض الآخر وانما قيدنا الاختلاف بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب

وان ضربت

وان ضربت زيدا وانا ضارب زيدا فان العامل في زيد في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية
والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا نصب على التمييز اي يختلف لفظا آخره
او تقديره او على المصدرية اي يختلف اختلافا لفظا او تقديرا والاختلاف اللفظي كما في قولك جاءني
زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد والتقديري كما في قولك جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصله
فتي وفتيا وفتي لقلبت الياء الفا فصار الآخر تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم
من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت احمد ومررت باحمد وقولنا
رأيت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى او مجموعا فانه اختلف العوامل فيه ولا اختلاف آخره في احمد
حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال
في التثنية والجمع فان آخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل لكن لا حقيقة فان ذلك
لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة
بمبني الاصل مع عامله ابتداء ثم يترتب عليه الاعراب بل هناك حروف الاعراب وتوالي العامل

قلت هذا حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين في الآخر لافساد فيه

فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكر هنالك فلكون هذا الحكم ليس من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم

لا يكون من خواصه التامة للاعراب ما اي حركة او حرف اختلف اي اختلاف آخر المعرب من حيث هو معرب

ذاتا او صفة به اي بتلك الحركة او الحرف ومعنى يراد عاء الموصولة الحركة والحرف لا يراد النقض

بالعامل والمقتضي ولو انقبض على عمومها اختار السببية المفهومة من قوله به فان المتبادر

من السبب السبب القريب والعامل والمقتضي من الاسباب البعيدة او بقيد الحيثية خرج حركة

نحو غلامي لانه معرب بمعنى انقياد للعامل لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس بحيث انه معرب بل

من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القيد تم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المعاني الدالة بينه
تمام كونه تعريفا للاعراب

على فائدة اختلاف وضع الاعراب فتم البيان قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه وكانه اراد بهذا المعنى
باعراب

حيث قال الشيخ هذا من تمام الحد انه قائم من الحد واللام في ليدل متعلق باختلاف من الحد

بعني وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد من الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق

بقوله

بقوله اختلافا اي يعني اختلافا اي ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية و المفعولية
ابن الامام شرح الشيخ الرضي بانه

والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه اي على المعرب على تعاقب مثل معنى الورود واما سبيلا

يقال المعرب والشيء وتعاورت الاشياء لو اي اخذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل المناوبة وبدليه

والبدلية لا على سبيل الاجتماع فان تلك الدلالات المعاني المقتضية للاعراب المعرب معنا فيه

متنافية غير مجتمعة لتضادها ينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف

في آخر المعرب فوضع اختلاف الاعراب الدال على تلك المعاني ووضع الاعراب بحيث يختلف به آخر المعرب

لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى

والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة متأخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها

ايضا متأخرا عن الدال عليه وهو ما اخذ من اسم بعد اذا وضعه فان الاعراب وضع للمعاني المقتضية

اولي من ثبت معتورة اذا فسرت على ان يكون الامرة السبب فيكون معناها ان الدالة على المعاني

بدلا انه يزيل فساد التباس بعض تلك المعاني ببعض وانواعه انواع اعراب الاسم ثلاثة

رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلاثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا يطلق على الحركات
البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي
الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما
ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية
اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة
اي علامة كون الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء
المصدرية اليها كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول
لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة
لانها خمسة فاعطي الخفيف للكثير وما لم يبق الا المضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له
والعامل لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم اي يحصل المعنى المقتضي اي معنى من المعاني المقتضية
على الوجه المقتضية للاعراب فرفع جاء في زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع

علامة لها

علامة لها وفي رايت زيدا رايت عامل اذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت
بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اي الاسم
المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل والجمع المكسر المنصرف اي الذي
لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين
من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما
واذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث في الاحوال الثلث فالاعراب
فيهما بالضمة رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا اي حالة النصب والكسرة جرا اي حالة الجر
فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير المضاف ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية
فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورايت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني طلبة
ورايت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به
عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر في الفرع

للنوع عليه وبقي في الاصل الالف هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه بالجر كما سيجي ذكره مثل جاءني
مسلمان ورأيت مسلمين ومررت بمسلمين اعني المعرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والجر فالجر فيه تابع
للنصب كما سنذكر مثل جاءني احمد ورأيت احمد ومررت باحمد اخوك وابوك وحموك
لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك والهن الشيء المنكر الذي
يستهجن ويستقبح ذكره كالعورة والصفات القبيحة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة
معربة ... وفوك وهو ... اذا اصله فوه ونقوما لا بفوه
مفرد بالواو ... وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الضمير
الا الى الاسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا
ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغرها معربة بالحركات نحو جاءني اخيك ورأيت
ومررت باخيك او موحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما قيد
بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة مضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم يكن مضافة

فاعرابها

فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورأيت اخا ومررت باخ فينبغي ان تكون مضافة ولكن لا الى ياء
المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فان سائر الاسماء المضافة اليها لم يكتف
وهذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء
بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب
بعض الآحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الآحاد وحشة ومنافرة تامة
وانما اختاروا الاسماء الستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل
اعراب اسما او انما اختاروا هذه الاسماء الستة لمناسبتها المثنى والمجموع في كون معانيها مشعرة
بالتعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها عين الاعراب سماعا بخلاف سائر الاسماء
المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم تسمع فيهما من العرب اعادة الحروف المحذوفة
عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكذا كلتا فانه لم يذكر لكونه فرع كلا مضافا الى
كلا كلتا مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى

فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين

فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات

التي هي الاصل لكن يكون اعرابه تقديريا لان آخره الف تسقط لالتقاء الساكنين

نحو جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي

هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع فاعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما

ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى المضمر واثنان

وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية

ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوحة ماقبلها نصبا وجرا

كما سيجيء جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون فيدخل

فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا يجمع بالواو والنون وما الحق به وهو اولو

جمع ولا من لفظه وعشرون واخواتها اي نظايرها التسع وهي ثلثون الى التسعين و

جمع عشرة

جمع عشرة لا ثلثون جمع ثلاثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لانها

ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة لانها ثلثة مقادير الثلثة

ومع هذا القياس في البواقي ولهذا هذه الالفاظ اعلام اسما معينة ولا

تقع في الجموع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته

والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرعان الواحد وفي آخرهما حروف تصلح

للاعراب وهي علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل الحروف اعرابهما لكي

اعرابهما فرعا للاعراب كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع للاعراب بالحركة

وانما جعل اعرابهما بالحروف وكانت حروف الاعراب ثلثة ومحل اعرابهما ستة ثلثة المثنى

وثلاثة للجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بالحروف الثلثة لوقع الالتباس

ولو خص المثنى بها بقي المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقي المثنى بلا اعراب

فوزعت عليهما بان جعل الالف علامة الرفع في التثنية لان الالف ضمير المرفوع

في الفعل نحو يضربان ويضربون والواو علامة الرفع في المجموع لانه الضمير المرفوع المجموع في
نحو ... بما قبل الياء حالة الجر على الاصل وفرق بينهما بان
ما قبل الياء في التثنية مفتوحة وكسرة التثنية وكسر في المجموع لثقل
في ثالثة الجمع وحمل النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر في وقوع كل
منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وتقسيم مواضعها
المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري اللذين انتهى
الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقديري اقل استعمالا قدم الحكم
ان اللفظي ما عداه فقال التقديري اي تقدير الاعراب فيما اي في اسم المعرب الذي
تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في اللفظ وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل
قابلا للحركة الاعرابية كالاسم المعرب بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سمي
به في اللفظ كالعصا بلام التعريف او مجردا منه بالنظر الساكنين كعصا بالتنوين

فان الالف

فان الالف المقصورة في التعريف والتنوين لم تقبل الحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف
الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة المناسبة قبل دخول العامل
امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة بها فاذا ... اليه
يعني من الاعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي ... مطلقا اي في احوال الثلث
يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال
غير مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اي تقدير الاعراب في ما استثقل او في الاسم
الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية
ولكن يكون ظهورها في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسور
ما قبلها سواء كانت مجردة او بالنظر الساكنين كقاضي اي نحو ... كالقاضي
رفعا وجرا اي في حالة الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء
دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كالقاضي يعني تقدير الاعراب للاستثقال

قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحرف في نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب

فانه مختص بالاعراب بالحركة فيما سوى تقدير الاعراب في نحو مسلمي اعلم في حالة الرفع فقط

دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي سقط النون بالاضافة فاجتمع

الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلب الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر

ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو لفظا فصار الاعراب حالة الرفع

تقديريا بخلاف حالة النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان

المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحرف تقديريا في الاحوال الثلاثة في مثل

جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما سقط حروف

الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا

اي باب المتلفظ به فيما عدا اي فيما عدا ما ذكر مما تقدر فيه الاعراب

او استثقل فيما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل

من المنصرف

علت مانع ز صرف اند نه بيش نيست | [illegible]

عدل و وصف و تانيث و معرفه و عجمه ز ترکيب و وزن | جمع تانيث و الف و نون زائده

من المنصرف وجوديه بعد المنصرف على قياس الاعراب التقديري و اللفظي

غير المنصرف والكلام في تعريفه فقال غير المنصرف ما اي اسم معرب فيه علتان موثرتان

باجتماعهما او لاجتماع شرائطهما فيه لو شيء سيجيء ذكره من علل التسع او علة واحدة

منها اي من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقام هاتين

العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما وهي اي العلل التسع مجموع ما

في هذين البيتين من الامور التسعة لا كل واحد منها حتى يقال لا يصح

الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع عدل

ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدل

نحو عمر / نحو طلحة / نحو زينب / نحو ابراهيم / نحو مساجد / نحو معديكرب

في عطف هاتين العلتين بالواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن

والنون زائدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول تقريب وقوله

نحو عمران / نحو احمد

زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى ويمنع النون الصرف حال كونها زائدة

وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبله او مسند الخبر والظرف المتقدم عليه
ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع النون لان مذهب انصاف
يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا للظرف
زائدة في الظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل النون انهما
في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما جميعا
وهذا كما اذا قلت جاءني زيد راكبا من قبله عمرو فانه يدل على انهما
في وصف الركوب وتقدم زيد عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول
يعني ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم
او القول بان كل واحد من الامور التسعة علة تابع الغرض قول تقريبي لا تحقيقي
اذ العلة في الحقيقة اثنان لا واحد او القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب
لان في عددها خلافا فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم

احدهما

احدهما لكن القول بانها تسعة تقريب بها الى ما هو صواب من المذاهب
ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيت فقال اشار بمثال
وكمثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفي ايراد
مثال مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم للعجمة
ومساجد مثال للجمع ومعديكرب مثال للتركيب وعمران مثال الالف والنون
واحمد مثال لوزن الفعل وحكمها اي حكم غير المنصرف وهو الاثر المترتب عليه من حيث
مال على التي او واحدة منها تقوم مقامهما انه لا كسر فيه ولا تنوين وذلك
لان لكل علة فرعية فاذا وقع في اسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه
الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احدهما الافتقار
والاخرى الاشتقاق من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين
الذي هو علامة التمكن وانما قلنا ان لكل علة فرعية لان العدل فرع

عند الوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة

فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية

في كلام الا لا يحتاج العلم لسانه آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف

والنون الزائدتان مما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع

ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا والوزن

ويجوز اي لا يمتنع صرفه اي كل منصرف ضرورة او غير ضرورة فيدلي جعله في حكم المنصرف بادخال

الكسرة والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فانه غير منصرف عند القوم ما فيه علتان

او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين لا يخرج الاسم عنهما

بالصرف بمعناه اللغوي لا الاصطلاحي والقيد المذكور فيه راجع الى الحكم بالصرف

لضرورة الشعر او رعاية قافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر ولم يمكن ان يتبع

بمزيد من الاوزان او تصاحب بمخرجه عن السلاسة الا ادخال فنعتبرها على ما

ولانها

لما انها مبنية على الابيات من قبيل الباب اما الثاني فكما في امثاله ذكر نعمان الذي ذكر

ما كرره سبق فتح فانه لو فتح نونه نعمان من غير تنوين لسقط به الوزن لكن يقع فيه

بخروجه من السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف

لضرورة فكيف يستلزم الصرف قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الا

عند ضرورة عند الشعر واما الصرف لرعاية قافية فكما في قوله وصلاة على

خير الانام وسيد حب الله العالمين محمد المبعوث من هاشمي مكرم في معاشر

يا احمد فانه لو قال يا احمد بفتح الدال لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية

حرف الروي في سائر الابيات الدال المكسورة او التناسب لم يجوز صرف غير المنصرف

ليحصل التناسب بينه وبين منصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات

مهم عندهم وان لم يحصل الصرف مثل سلاسلا او اغلالا او الاضحية سلاسلا صرف

لتناسب المنصرف الذي يليه اعني اغلالا وقرئ سلاسلا واغلالا الامثال

غير المنصرف الذى فيه والمنصرف الذى ليس فيه غير المنصرف لمناسبة وما يقوم مقامهما

اى العلة الواحدة التى تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان تكررتا

فانه كل واحدة منها مقام العلتين لتكررها احديهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى

الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة ككلاب واساور وانعام او حكما كالجموع

الموافقة لها فى عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التأنيث

لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الف التأنيث المقصورة والممدودة اى كل

واحدة منها كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لانفكاكهما اصلا

فلا يقال فى حبلى حبل ولا فى حمراء حمر فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تأنيث آخر

فصار التأنيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع

فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لها لعارض كما

مثلا لم يعتبر ذلك اللزوم العرضى فالعدل مبتدأ للمعنى اى كون الاسم معدولا

باب العدل

خروجه

خروجه اى خروج الاسم اى كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اى عن صورته التى يقتضى الاصل

والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المشتقات ليست صيغة

فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها فان المبادى مخرجة

من صيغة الاصلية ان يكون المادة باقية وقع التغيير انما وقع فى الهيئة فقط

فلا ينتقض بما حذف منه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم

فان المادة ليست باقية فيه او انه خروجه عن صيغة الاصلية يستلزم دخوله

فى صيغة اخرى اى مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتهما

لها فى كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته

فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها

مخرجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل اقويس وانيب الجموع

الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيهما اعنى اقواسا وانيابا بل انما

جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس
بقي جمعهما الكامل على اقواس وانياب وخرجا اقوس وانيب عنهما
بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان
المقصود تميزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا تميز
من سائر العلل الاخر لا عما عداه فيحصل بتعريفه هذا التميز لانا
بكونه اعم منه فلا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك ا
التكلفات او نعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث واخر
وعمر غير منصرفة ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية او العلمية ايضا
الى اعتبار سبب آخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل اعتبروه فيها الا انهم
تتبعوا العدل فيما عدا هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف العدل
وسبب آخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود الاصل

المعدول

المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق العدل بدون
ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل
منه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل
العدل باعتبار اخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري
انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول
عن ذلك الاصل لتحقق العدل فلا دليل عليه غير منع الصرف فيما هذا نحو
تحقيقا لمعناه خروجا كاثنان من اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث
ومثلث والدليل على اصالتهما انه في معناهما انكر دوا لفظهما او الاول
انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني القوم ثلثة
فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد
وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار

لانها لا ينفكان
لالاضافة

ومعنى ثلاث والصرف بمجيئها او السبب في منع صرف ثلاث ومثلث واخر نيهما
والوصف لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في
ومثلث لاعتبارها فيها وضعا الذي واخر وجمع اخرى مؤنث آخر وآخر
التفضيل لان معناه في الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم
ان يستعمل باللام والاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه
معدول عن احدها انه لم يكن مع لام التعريف والاضافة يجب ان يكون مستعملا بمن و
آخر لعين مع لام التعريف ولا مع الاضافة فيجب ان يكون على صيغة آخر من فلما قيل اخر
علم انه معدول عن آخر من فيكون العدل فيه تحقيقا او بسبب منع صرف العدل و
الاصلية فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الآخر وقال بعضهم هو معدول
عما ذكر معدول عن آخر من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها
توجب التنوين او البناء اذا اضافته اخرى مثلها انتم حينئذ وقد يعرب بائتم

الامر من قبل الآتي

تتم تدبر

فعلم انه اصله

تتميم يجري وليس في آخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن والاصل
وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء
ان كانت صفة ان يجمع على فعل كحمر جمع احمر وان كانت اسما ان يجمع على فعالى
او كصحارى على الخفة او صحراوات كصحراء او جماعى او جمعاوات فاذا اعتبر
اخراجها من واحد منهما تحقق فيها العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي
والاخر الصفة الاصلية وانه صار بالعلمية في باب التاكيد اسما في
اجمع واخوانه احد السببين وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية و
ما ذكر لا يرد الجموع الشاذة كانيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجهما عما
فيهما كالانياب والاقواس كيف ولو اعتبر خروجهما او لا يحمل انياب واقواس
في هذه الجمعية فلا قاعدة للاسم الخارج ليلزم من مخالفتها الشذوذ
يحكم فيهما بالشذوذ فمن هذا تبين الفرق بين الشاذة والمعدولة

اقواس وانياب

او تقديريا كائنا من اصل مقدر معروف ويكون الداعي الى التقدير وجدانه منع [الصرف] اي وجدا

لا غير كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب

ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما لم يوجد اعتبار العدل على الوجه

اصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما [عامر]

وزافر عدل منهما الى عمر وزفر مثل باب قطام المعدولة من قاطمة و[اد]

بيانه ان كل ما هو على وزن فعال علما للاعيان المؤنثة غير ذوات الراء في [لغة]

بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا له على ذوات الراء في الاعلام

المؤنثة مثل حضار ووبار وظفار فانها مبنية وليس فيها الا السببان

العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيها العدل لتحصيل [سبب البناء]

فلما اعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداها مما جعلوه معربا غير منصرف [ايضا]

حملا على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق سببي منع الصرف العلمية والتانيث فاعتبر [العدل]

فيه ايضا

باب قطام

فيها انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا لم يذكر باب قطام ههنا [لبيان]

في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في تميم لان [الحجازيين]

يبنونه فلا يكون مما نحن فيه وهكذا من بني تميم الكثيرون فان الاقلين منهم لم يجعلوا [ذوات]

الراء مبنية بل جعلوها غير منصرفة فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب [البناء]

وحمل ما عداها عليها الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذ مع بعض

صفاتها وشرط اعتباره ان يكون بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذ مع بعض [صفاتها]

التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من

مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل العارضة الوصفية كما في المثال المذكور فانه [الجاري]

فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدود لا العدد اذ علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة [بالاربعية]

وهذا معنى قوله عرض له في الاستعمال لا الذي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو [الوصف]

الاصلي لا اصالته لا العرضي لعرضيته فلذلك قال فلا يضر غلبة اي شرط الوصف في سببية منع [الصرف]

ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون موضوعا بالوصفية لان العرض بالاصل صفتيه

بعد الوضع في الاستعمال سوا بقي على الوصفية الاصلية او ذهب عنه فلا يضر بانه خرجه

عن سببية منع الصرف الغلبة ان غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاص ببعض

افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد

للحيات ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة فلذلك اكد

من اشتراط اصالة الوصفية وعدم منع الغلبة صرفه لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم

مررت بنسوة اربع وانصرف من الصرف لعدم منع الغلبة اسود وارقم حيث صار اسمين

للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض وادهم حيث صار اسما

السواد للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة افعى ... فان هذه الاسماء خرجت عن الوصفية

لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم يجز استعمالها في معانيها الاصلية

ايضا بالكلية فالمانع من الصرف من هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن

الفعل

الفعل واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها الوزن الفعل

والوصف في الاصل والحال ونحن نمنع افعى للحية على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من

من الافعوان التي هي الخبث وكذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الجدل

بمعنى القوة واخيل للطائر ... على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الخال

ووجد ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم تعقد

بها المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف التانيث

اللفظي الحاصل بالتاء ولا بالالف فانه لا يشترط لمنعه الى شرط التانيث اللفظي الحاصل بالتاء

وسببيته مع الصرف العلمية اي علمية الاسم المؤنث ليصير التانيث لازما للكلمة لان

الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان والتانيث العلمية ومنع ما انه كالجزء من العلم

عليه لا ينفك عن الكلمة التانيث المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط

العلمية فيه لان بينهما فرقا فانها في التانيث اللفظي بالتاء اشترط لوجوب منع الصرف

وفي المعنوي شرط الجواز ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما أشار إليه بقوله وشرط تحتم تأثيره أي

أي شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوي في منع الصرف في هذا النوع ثلاثة زيادة على الثلاث

أي زيادة حروف الكلمة على ثلاثة مثل زينب أو تحرك الحرف الأوسط ومن حروف الثلاثة

مثل سقر أو العجمة مثل ماه وإنما اشترط في وجوب تأثير التأنيث المعنوي أحد أمور

الثلاثة ليخرج الكلمة بسبب أحد أمور الثلاثة من الخفة التي على ساكن الأوسط [illegible]

ثقل أحد السببين فيترجح تأثيره وبنقل الأولين ظاهر وكذا العجمة لأن لسان العجم

على العرب [illegible] فهند يجوز صرفه [illegible] لانتفاء شرط تحتم تأثير التأنيث المعنوي [illegible]

الثلاثة ويجوز عدم صرفه نظرا إلى وجود سببين فيه وزينب وسقر علما

من طبقات ولا مؤنث [illegible] ممتنع صرفها أما زينب فللعلمية والتأنيث

المعنوي مع شرط تحتم تأثيره وهو الزيادة على الثلاثة وأما سقر فللعلمية والتأنيث

مع شرط تحتم تأثيره وهو تحرك الأوسط وأما ماه وجور فللعلمية والتأنيث المعنوي

مع شرط تحتم

مع شرط تحتم تأثيره وهو العجمة وإن سمي به أي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطها

في سببيته في منع الصرف الزيادة على الثلاثة لأن الحرف الرابع في حكم تاء التأنيث قائم مقامها

فقدم وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي إذ سمي به رجل منصرف لانتفاء التاء

والأصل ذاك بعلمية المذكر من غير أن يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا يمنع الصرف

وعقرب وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار الجنس إذا سمي به رجل ممتنع صرفها

لأنه يوجد فيه التأنيث بعلمية المذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل أنه إذا صغر

فلم يظهر التاء المقدرة كما اقتضته قاعدة التصغير فيقال في تصغيره عقيرب فإنه

صغر يقال عقيرب من غير إظهار التاء لأن الحرف الرابع قائم مقامها فعقرب إذا سمي به رجل

امتنع صرفه للعلمية والتأنيث الحكمي [illegible] التعريف [illegible] سبب منع الصرف

وصف التعريف للذات المعرفة شرطها أي شرط تأثيره في منع الصرف أن تكون علمية

أي يكون هذا النوع من جنس التعريف على أن يكون [illegible] سببا ممنوعا [illegible]

أي يكون هذا النوع

بأن تكون حاصلة في ضمنه على أن يكون الباء للسببية وأما إذا جعلت من شرطها العلمية لأنه قيل

المفردات والمبهمات لا يوجد إلا في الجنس ومنع الصرف من أحكام الموضوعات والتعريف بالألف واللام ضافة

يجعلهن المنصرف منصرفا أو في حكم المنصرف كما يجيء ولا يتصور كونه سبب المنع الصرف ولم يعتبر

إلا التعريف العلمي وأما جعل المعرفة والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كالأجل العوض والمعرفة شرطها

لأن في عقبه التعريف للتكثير أظهر من في عقبه العلمية لباب العجمة وهي كون الكلمة مما وضعه

غير العرب ولثانيهما في منع الصرف شرطان شرطها الأول أن تكون علمية أي منقولة

إلى العلم في لغة العجمة بأن تكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كإبراهيم أو حكما

بأن ينقله العرب من لغة العجم إلى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كما لو نقل في العجم

اسم جنس يسمى به بعض العرب جنيد واحدة القرآن بجوهرية قرابنة قبل أن يتصرف فيه العرب

فكأنه كان علما في العجمة وأما جعلت شرط العلم يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم

في كلامهم فينتفي فيه العجمة فلا يصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا الوجه يسمى لجام اعتبار

لا يمنع

لا يمنع صرفه لعدم علميته في العجمة وشرطها الثاني أحد الأمرين تحرك حرفه الأوسط أو زيادة

على الثلاثة أي ثلاثة أحرف لئلا ينافي الخفة بثقل أحد السببين فنوح منصرف بهذا التفريع بالنظر

إلى الشرط الثاني فإنه أي نوح إنما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا الاعتبار المقالات العجمية

ضعيف لأنه أي نوح معرب فلا يجوز اعتبار عدم سكون الأوسط وأما التأنيث فلأنه كذا منه

مقدرة يظهر في بعض التركيبات فلا يمنع قوة فجاز أن يعتبر مع سكون الأوسط منه لا يعتبر

فإن قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الأوسط وفيما سبق فلم لا يعتبر ههنا

قلنا اعتبارها فيما سبق إنما هو لتقويته بسببين آخرين لئلا يقاوم سكون الأوسط

أحدهما أو لا يحرم من اعتبار المقوية بسبب آخر اعتبار بسببه أما الاستقلال الأول شتر

وهو اسم حصن بديار بكر وفي إبراهيم ممتنع صرفهما بوجود شرط الثاني فيهما أما في شتر

تحرك الأوسط وفي إبراهيم الزيادة على الثلاثة وإنما اختص التفريع بالشرط الثاني لأن

تفريع الشرط الأول على ما هو المحقق منه من الاعتراف بنحو نوح ولهذا قدم أنه فيه مع أنه متفرع على

بسبب يقاوم سكون الأوسط العجمة [illegible]

او انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء
ممتنعة من الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود ولكن نابعة شيث ونوح ولوط لخفتها
وقيل انه هود كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما ابقى من الاعجم من ولد اسمعيل
ومن كان قبل ذلك فليس بعجمي وهود قبل اسمعيل فيما ذكر فكان كنوح الجمع وصف سبب
قائم مقام السببين صيغة منتهى الجموع وهي صيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها
الفا وبعد الالف حرفان متحركان او ثلثة احرف اوسطها ساكن وهي التي لا يجمع جمع التكسير
مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا
نكبي هذا الغير الصيغة فلا جمع الجلالة فانها لا تغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة
كما يجمع الناس جمع بين على الايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات انما الشرط ان لا
تكون صيغته مصونة من تبدل التغيير فتقول بغيرها كما مثلته من تاء التانيث حالة
الوقف او الملام بها انما التانيث باعتبار ما بدل اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فرازنة

فالله

صيغة منتهى الجموع

شرط

فالله وانما الشرط كونها بعيد الالف لو كانت معها كانت على زنة المفرد كذا
فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوله تعبير
ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني فانه مفرد محض ليس جمعا في الحال ولا في المال واوثما الجمع
مداين وهو لفظا افعلا فاعيلا فتقيسنا انها جمع فرزين او فرزان بكل الافاعيل بما سبق ان صيغة
منتهى الجموع على قسمين احدهما ان يكون بغيرها وثانيهما ان يكون بها فاما ما يكون بغيرها فممتنع
حرف او جوز مشرط تانيثه كمساجد مثال لما بعد الالف حرفان متحركان ومصابيح مثال
لما بعد الالف ثلثة احرف اوسطها ساكن واما نحو فرازنة واساتذة فهي على صيغة منتهى الجموع
مع الهاء فتنصرف لفوات شرط تانيث الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع
هذا جواب من سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد
والكثير كاسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغته منتهى الجموع ليس من اسباب
منع الصرف بل هي شرط الجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقدير الجواب ان حضاجر

علم القبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فائدة

والاصل جمع خضم بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها فكأن كل واحد منها

جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع

العناب الى الجمعية الاصلية فانه فيه العلمية والتانيث لان القبع هي انثى الضبعان

فانا علمية غير موثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم الجنس

القبع مذكر كانه سوينا فانما اكتفى المصنف في التمثيل على اعتبار الجمعية الاصلية

ولم يقل الجمع شرط ان يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف

اصلية معتبرة وقد تكون عارضة غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا اصلا لا ينقص

في الجمعية اصلا او نسلم [illegible] سوال [illegible] تقديره انه يقبل نقضه عن الاشكال

الوارد على قاعدة الجمع كحضاجر لجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فانتقض

في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل

فاجاب بعضهم

فاجاب بعضهم بانه قد اختلف في صرفه ومنعه فمنعه نحو اذا لم يصرف وهو الاكثر في استعماله

فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت وقد قيل في النقض عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع في الحال

ولا في الاصل حمل في منع الصرف على موازنه اي ما يوازنه من الجموع العربية كانعام ومصابيح

فانه في حكم اصابع الجمع فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية

اعم من ان يكون حقيقة او حكمية فقيل هذا الجواب مبني على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الاسباب

التسعة وهو الحمل على الموازن وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد

والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا او فرضا فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن

بدون الجمعية لم يمنع الصرف فلما حفظوا الوزن القاعدة انه جمع سروالة كانه يسمى كل قطعة

من الرجل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل وقد اصرف اي سراويل العدم تحقق جمعيته

تحقيقا في الاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التقصي عنه

ونحن نجد ان كل جمع منقوص على فواعل يانيا كانا او واويا كالجواري والدواعي [illegible]

فهو اولى من [illegible] الاحتمال الاول [illegible]
[illegible]
[illegible]
المساكنه ١٢٣٢

اي في حالتي الرفع والجر كقاض اي حاكم فان بعض العرب يحذف الياء عنده وادخال التنوين
عليه تقول هذا جوار ومررت بجوار كما تقول هذا قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب
فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت جواري فلا اشكال وفي حالة النصب لانه اسم غير منصرف للعجمة
مع صيغة منتهى الجموع بجملة حالة الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف
والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي
هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في حالتي الرفع والجر جواري بالضم والتنوين
بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال على ما هو الاصل ثم سقطت الضمة للثقل
والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق صيغة منتهى الجموع
فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال وذهب بعضهم
الى انه بعد الاعلال غير منصرف لانه في الحقيقة صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة
المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الدال والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما سقط

حركة الياء

عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة
بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري وبناء هذه اللغة
على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه لم يكن الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فلا يرفع
فيه الاعلال واما في حالة الرفع فاصل جوار جواري بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض منها
التنوين فسقط الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة للاعلال الا في حالة واحدة
بخلاف اللغة المشهورة فانه فيها الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر
كالكلمة الواحدة من غير حرفية جزء فلا يرد النجم ونحوه على من شرطية العلمية بما سوى التركيب منفصل
لانا نقول قد يعتبر بها في منع الصرف وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف
اي الى حكم فكيف يعتبر في المضاف اليه ما يضاده اعني منع الصرف ولا باسناد لان الاعلام المشتملة
على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تابط شرا فانها باقية في حالة العلمية على ما كانت عليه قبل العلمية
فان التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير لم يكن ان يعرف تلك الدلالة

وان كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات قلنا انه ... على اللغة

وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا او لا متضمنا للحرف العاطف ليخرج مثل سيبويه والمغلوط وخمسة عشر

وسنتعرض ما للعلمين قلنا انه كانت الكثرة في ذلك باذكره فيما بعد انهما من قبيل المعربات واما الاعلام المستقلة

على الاسناد فلم يذكرها لما سلف كذلك لصلاح اخرجها مثل بعلبك فانه علم لبلدة مركب

من فعل وهو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب بهذا الحد فجعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما النسبة

او ان اقتضا او اسنادية او بعد ما الالف والنون المزيدتان من اسباب المنع الصرف تسميتهما بزيدتين لانهما

من الحروف الزوائد وتسميتهما بمضارعتين لمضارعتهما الالف التانيث في منع دخول التاء

التانيث عليهما او للالف ان خلاف ذلك تسمية المنع الصرف لما ذكر بهما زيدتين في تسميتها المعنى عليه

واما مشابهتهما الالف التانيث والتاء هو التي الثاني تجاهلهما ان كانت في اسم يعني به ما يقابل

الصفة فانه الاسم المقابل الفعل والحرف لما انه لا يتحقق ما يلاحظ معها صفة من الصفات

كالعلمية ... الاول وصفه ... الثاني صفة فالمقابل الاسم المذكور

ههنا هو

ههنا هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة فشرطه ان شرط الالف والنون في منع من الصرف

وان ابدل الضمير بالعلمية انهما بسبب العلمية ... لك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا

وزيادتهما لا يمتنع التاء فتحقق شبههما بالف التانيث كعمران او كانتا في صفة فانتفاء

اي ان كانت الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة بمعنى امتناع دخول تاء التانيث

عليه ليبقى مشابهتهما الالف التانيث على حالها ولهذا الشرط ربما يمنع انه صفة لانه لو

بوانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه معنى كان نقيضه فعلى الاكثر فعلانة فيمنعا

لا الف التانيث على حالها ومن ثمة اي من اجل اختلاف في الشرط اختلف في صرف رحمن لانه

فانه لا يمنع لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة بالله لا يطلق على غيره

لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو منصرف وعلى مذهب من شرط

وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا اختلاف في منع صرفه لوجود الشرط الاصلي

مؤنث سكرى لا اسكر انه دون ندمان فانه لا اختلاف في صرفه لانتفاء الشرط على الاطلاق

لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم
فبالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة ووزن الفعل كون الاسم على وزن بعض
اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببيته لمنع الصرف بل اشترط فيه احد الامرين اما
ان يختص في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقول
كشمّر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل
للفرس وكذلك بذّر لماء وعثّر لموضع وخضّم لرجل افعال نقلت الى الاسمية وعلما
بقّم اسم الصبغ معرب وهو العندم وشلّم علما لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية
الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص ومثل ضُرب على البناء للمفعول اذا جعل علما
فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل لاختصاصه بالبناء للمفعول كما انه على البناء
غير مختص بالفعل فانه يوجد في الجمع وفي الاسم النادر او يكون غير مختص لكن يكون في
اوله زيادة كزيادة الفعل اى كان على وزن الفعل زيادة اى زيادة حرف في اوله حرف زائد من حروف

ابنى

ابنى كزيادته اى مثل زيادة حرف في اوله فانه زائد في اول الفعل بمعنى قابل الى ما لكون وزن
اوسط ما كان على وزن الفعل غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم
الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا بالاعتبار الذى امتنع من الصرف لاجله لم يرد يعملة
اذا سمى به رجل فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا او لا اسود فان مجى التاء
المجيئة الانثى لم يبطل عنه الوصف الذى لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الا
العارضية ومن ثمة اى من اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر من الصرف لوجود
المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء لمجى يعملة للناقة القوية
والسير وماضيه علمية مؤنثة اى كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤنثة في منع صرفه
بالسببية المختصة او مع شرطيته بسبب آخر واحترز بذلك عما يجامع الى التانيث اى
منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف فلا تاثير فيه للعلمية اذ انكر باب
العلم بواحد من الجامعة التامة به نحو هذا زيد ورايت زيدا ومررت بزيد فانه ابدا

بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه بمعنى انهم لكل وضع علم سمي اي لكل مبالغ

مختص

وفي لما تبين ان غير الجمع بشيئين اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق من انتقالي العلمية

بالتاء

لا الجمع مؤثرة الا معها اي السبب الذي هي اي العلمية شرط فيه وذلك في التانيث

اسباب

لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون الحرفتين فان كل واحد من هذه الا

اي

الاربع مشروط بالعلمية لا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء الا

عمر واحمد

او الا الجمع غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما في

له المعدولة

فلم يشترط فيهما كما في ثلث واحمر اي العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء

بالاستقراء على وزن مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا

معهما اي لا يوجد شيء من الامرين مجموع هذا من السببين وبين احدهما فقط الا

سبب

فقط الا مجموعهما فاذا نكر العلم المنصرف الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب ان لم يبق فيه

الذي

من حيث هو سبب الا ما هي شرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة لانه قد انتفى احد السببين

هو العلمية

وتعريفه يكون راجع الى مجموع الامرين بعد بين السببين
لان الغرض التنبيه على الاسباب الستة المذكورة لها فيه لا يكون ال
الستة مع العلمية الا الاحد كما ويلزم بعد التكلف كذب وان ارجع
الى احدهما كما فيما لا يكون الوزن والعدل مع العلمية
الا احدهما وبعد الاستثناء شيء الى ان العلمية
يرجع الى مجموع الكل

هو سبب

هو العلمية بقي انها او السبب الاخر المشروط بالعلمية من حيث وصف سببيته فلا يبقى فيه سبب من حيث

منفردا

او على سبب واحد فيما هي ليست شرطا فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على تقدير ارجاعها

فيما اسمه

ان اصبت بكسر الشين علما للمفازة نحو اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه اوزن احمد بعينه و

الجواز

ان نجى بضم بعضهم فقالوا اما بكسر الشين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا الوزن محقق

تقديرا

ورود احمد بكسر الشين وان لم يشتهر فالاوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقا كان او

اعتبار

لم يجامع وزن الفعل ولعل انه عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في

وههنا

العدل التحقيقي بل لا بد من انضمام منع الصرف اياه وقد يقال فرع الصفة من ذلك الاصل

اشار

لا يقتضيه لوجود سببين في احمد وزن العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه

الاخفش

الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر من هذه القاعدة بعد قول سيبويه تبعا لمن خالف سيبويه

فقهه

الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه وقد كان قوله والتلميذ اظهر مع

تنبيها

لما ذكر من القاعدة صيانة لاصلاف مسند المخالفة الى الاستاد وبكلا غير مستحسن

قول تلميذ امر

[illegible]

[illegible]

على ذلك في آخر نحو احمر علما اذا نكر والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية
ظاهرا غير خفي فدخل فيه سكران وامثاله وخرج عنه افعل التأكيد نحو اجمع فانه
منصرف بعد التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك
افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف
لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية بعد التنكير اذ تكثر اعتبار الصفة الا
اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما
العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة
الاصلية ووزن الفعل او الالف والنون المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية
الاصلية لا باعث يبعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل
منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنه لان فيه
بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما اسمية من الوصفية فلا يلزم

لان اسود اسم للحية السوداء وارقم للحية التي فيها سواد وبياض وفيها شبه من الوصفية صح

الوصفية فيها اعتبارا وان احمر بعد التنكير لا ينافيه ثانيا فانه لا تضاد فيه بالكلية واما الاخفش
لما انه يقول فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة
فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل او الالف والنون وهذا القول اظهر ولما
سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان في الظاهر ان يعتبر في حال العلمية ايضا
فيمنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله لانه
اي سيبويه من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما لا في حاتم اي كل
علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية في حكم يعني
منع اعتبار العلمية مع الوصفية الاصلية لا يلزم في باب حاتم تقدير منعه من الصرف من اعتبار
المتضادين يعني الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم
واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر
كما في اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين

الاصلية الى المذو العلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعارضة في منع الصرف مثل
لا يلزم اجتماع المتضادين قلت تقديرها احد العلتين بعد ذو الدرع آخر في حكم
ولعل وانه لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير
وجميع الباب اى باب غير منصرف باللام اى بدخول لام التعريف عليه او الاضافة
اى اضافة الى غيره ينجر اى يقيد مجرورا بالكسر اى بصورة الكسر لفظا او تقديرا
وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح و لان ان يصرف بكسر لا الا
ويطلق على الحركات النيابية ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحال
منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان علم انصرافه ولما كان
لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعنى
اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون
لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع

من غير المنصرف

من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث تحقق
للفعل لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله في
لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانت باقيتين مع اللام ولا
كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية
يزول باللام او الاضافة فان كانت العلمية شرطا لسبب الاخر زالتا معا كما في ابراهيم
وان لم يكن هناك شرط كما لو اريد زالت احديهما وان لم يكن هناك علمية كما في احمر
الضاربات على حالهما وهذا القول انسب بما عرف به المصنف غير المنصرف المرفوع اى جمع المرفوع
لا المضموم لان من عوض الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطلقا
الذي لا يعقل كالصافنات المذكورة من الخيل وجمالات جمع جمال
الخاليات هو اى المرفوع الدال عليه المرفوع لا ان التعريف انما هو للماهية
لا للافراد ما اشتمل اى اسم اشتمل على علم الفاعلية اى علامة كون الاسم فاعلا

الضمة أو الواو أو الألف والمراد باشتمال الاسم عليهما أن يكون موصوفا بها لفظا أو تقديرا

أو محلا ولا شك أن الاسم موصوف بالرفع المحلي إذ معنى الرفع المحلي أنه في محل لو كان ثمة

معرب لكان مرفوعا لفظا أو تقديرا وكيف يخصص الرفع بما عدا الرفع المحلي ومن جملته مثلا

من أقوال الفاعل إذا كان مضمرا متصلا كما سيجيء فمنه أي من المرفوع أو مما اشتمل على علم الفاعلية

الفاعل وإنما قدمه لأنه أصل المرفوعات عند الجمهور لأنه جزء الجملة الفعلية التي هي أصل الجمل

ولأن عامله أقوى من عامل المبتدأ وقيل أصل المرفوعات المبتدأ لأنه باق على ما هو الأصل الأول

في المسند إليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولأنه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق وكان

أنزل بخلاف الفاعل لأنه لا يحكم عليه إلا بالمشتق وهو أي الفاعل ما أي اسم حقيقة أو حكما ليدخل

فيه نحو قولهم أعجبني أن ضربت زيدا أسند إليه الفعل بالأصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد

تابع الفاعل وكذلك في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات ليخرج التابع بعض تعريف

التابع عنها أو شبهه أي شبه الفعل وإنما قال ذلك ليشمل فاعل مثل اسم الفاعل والصفة المشبهة

والمصدر واسم الفعل

والمصدر واسم الفعل وأفعل التفضيل والظرف وقدم أي الفعل أو شبهه عليه أي على ذلك الاسم واحترز

به عن نحو زيد ضرب لأنه مما أسند إليه الفعل لأن الإسناد إلى ضميره إسناد إليه في الحقيقة

لكنه لم يقدم المسند عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك

فإن قلت يجب تقديمه إذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت لا نسلم وجوب تقديمه

بخلاف وقع ما أسند إليه على جهة قيامه به أي الإسناد واقعا على طريقة قيام الفعل أو شبهه به

وطريقة قيامه به أن يكون على صيغة المعلوم بالفعل أو ما في حكمه كاسم الفاعل والصفة المشبهة

احترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد فإن صيغة المجهول والاحتياج

إلى هذا القيد إنما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالجمهور وأما على مذهب من جعله

داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة إلى هذا القيد بل يجب أن لا يعتد به مثل زيد في قام زيد

فهذا المثال لما أسند إليه الفعل ومثل أبوه في زيد قائم أبوه فهذا مثال لما أسند إليه شبه الفعل

والأصل في الفاعل أي ما ينبغي أن يكون الفاعل عليه إذا لم يمنع مانع أن يلي الفعل

اى يكون بعده من نحو ان يتقدم عليه شئ آخر من معموله لانه كالجزء من الفعل لشدة

الفعل اليه ويدل على ذلك اسكان اللام فى ضربت لانه لدفع توالى اربع حركات فيما هو

بمنزلة كلمة واحدة فلذلك الاصل الذى يقتضى تقديم الفاعل على سائر المعمولات

(جاز ضرب غلامه زيد) لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل

الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز (وامتنع ضرب غلامه زيدا) لتأخر مرجع الضمير زيد

لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جنى

واستشهدا على ذلك بقوله جزى ربه عنى عدى بن حاتم جزاء الكلاب العاديات وقد فعل

واجيب عنه بان هذا القول من الشعر والمراد عدم جوازه فى سعة الكلام ولانه الاسلم

الضمير يرجع الى المصدر الذى يدل عليه الفعل اى جزى رب الجزاء (واذا انتفى

الاعراب) الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع (لفظا فيهما) اى فى الفاعل والمفعول المقدم

ذكرهما وفى بعض الامثلة والمفعول المقدم ذكره وفى بعض الامثلة (والقرينة) اى

القرينة الدالة عليهما لا بالوضع اذ لا يبعد ان يطلق على ما فى نحو ضرب موسى عيسى انه قرينة عليه فلا يرد

ذكر الاعراب مستغنى عنه اذ العرب ... مثاله وهى لفظية نحو ضرب موسى حبلى او معنوية نحو

اكل الكمثرى يحيى (او كان) الفاعل (مضمرا متصلا) بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد

ضرب غلاما وهذا بشرط ان يكون المفعول منفصلا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيد ضربته

(او وقع مفعوله بعد الا) لفظا (او) بعد (معناها) اى معنى الا بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتاخير

نحو ما ضرب زيد الا عمرا وانما ضرب زيد عمرا (وجب تقديمه) اى تقديم الفاعل

فى جميع هذه الصور اما فى صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما

فى صورة كون الفاعل مضمرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال واما فى صورة وقوع المفعول بعد

الا لكن لا بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المقصود

من قولك ما ضرب زيد الا عمرا لحصر ضاربية زيد فى عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر

الى ما ضرب عمرا الا زيد لحصر مضروبية عمرو فى زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر

احدهما بالآخر انقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير لانه لو تقدم
المفعول على الفاعل مع الا نحو ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو
وان الحصر انما هو فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم تستحسنه بعضهم لانه
من قبيل قصر الصفة قبل تمامها على الموصوف وانما قلنا الظاهر لانه يحتمل ان يكون معناه
ما ضرب احد الا عمرا زيد فيفيد انحصار صفة كل منهما في الآخر وهو انفصال للمقصود وانما
وجب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا في الجزء الاخير فلو اخر
الفاعل انقلب المعنى قطعا او اذا اتصل به اي بالفاعل ضمير المفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع
اي الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما في صورتي التقديم والتأخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد فائدة
هذا القيد مثل ما مر آنفا او وقع الفاعل بعد معناها اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد
او اتصل مفعوله به بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غير ضمير متصل به
نحو ضربك زيد وجب تأخيره اي تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور الاربع اما في صورة اتصال

ضمير المفعول

ضمير المفعول به لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها
لئلا ينقلب الحصر المطلوب واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال
توسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كانا ضميرين متصلين فانه يجب تقديم
الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف
جوازا اي حذفا جائزا في مثل زيد اي فيما كان جوابا لسؤال محقق لمن قال من قام
سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان يقال زيد بحذف قام اي قام زيد ويجوز ان
يقال قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة
ويقدر الفعل يوجب حذف احد جزئيها والتقليل في الحذف اولى وكذا يحذف الفعل
فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول
يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اي عاجز ذليل وهو فاعل الفعل
المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر من يبكيه فانما علم بقوله ليبك

على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اى يبكيه من يذل
من ماوينه الجفا الا انه كان ظهيرا للعجزة والاذلاء اما ضارب ومختبط مما تطيح الطوائح
والمختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس
كلواقح جمع ملقح ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية بمعنى ويبكيه ايضا من يسئل بغير وسيلة
من اجل اهلاك المهلكات ماله ومانيل به الى تحصيل المال لانه كان معطى السائلين بغير
وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيينه وجوبا اى حذفا
واجبا فى مثل وان احد من المشركين استجارك فاجره اى فى كل موضع حذف الفعل ثم فسر رافع
الابهام الناشى من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا لحذف المفسر الذى
فيه الابهام بدون تفسيره فانه يحتاج الجمع بينه وبين مفسره لقولك جاءنى رجل اى زيد
الاية فلما استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل لفعل محذوف وجوبا وهو
الاول المفسر باستجارك الثانى وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه معنى ومدلولا به ان يكون

احد مرفوعا

باب التنازع الفعلان

احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد من فعل او بتدير محذوفان
الفعل والفاعل معا ونحو الفاعل وحده فى نعم جوابا لمن قال اقام زيد فيقول نعم اى نعم قام
زيد فحذف الجملة الفعلية وذكر نعم فى مقامه وهذا الحذف جائز بغير شاء الا انه واجب
لعدم قيام ما يؤدى مؤداه فى مقامه كالمفسر فيما نحن فى الكلام استدراكه وانما
الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال نعم زيد قائم ليكون الجواب مطابقا للسؤال
فى كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما اى اذا التنازع يجرى فى غير الفعل ايضا
نحو زيد معط ومكرم عمرا او بكر كريم وشريف ابوه وانما اقتصر على الفعل لاصالته فى العمل
وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع فى اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتبه
التنازع وهو الاثنان ظاهرا اى اسما ظاهرا واقعا بعدهما اى بعد الفعلين اذا لمتقدم
عليهما او المتوسط بينهما معمول للفعل الاول وهو ليس تحقيقا منه الثانى فلا يكون
فيه مجال التنازع ومعنى التنازع فيما فيه انهما يجب بمعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون

هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فح لا يتصور تنازعهما
في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو نحو ضربت
متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل
الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه باحد طريق القطع
عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه
لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا الحذف لفساد المعنى لانه ينبغي
الفصل بين العامل والمعمول استثناء لئلا يرد المراد بالتنازع هنا ما يكون بطريق قطعه اضمار
فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي
يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء يقطع بالاضمار اما مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه
طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع هنا فقد يكون تنازع الفعلين في الفاعلية
بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في

الفاعلية

[illegible]

الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل منهما
الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد
تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر
ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واكرم زيد عمرا وهذا
ليس من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية
المذكور لانه تنازع في ظاهر واحد [illegible]
اسم ظاهر والآخر مفعوليته ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه
الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فصار مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة
يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء
وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا واعلم انه لم يورد مثالا للقسم الثالث
فعل من المثال الاول وفعل من المثال الآخر حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل
ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا ونحو ذلك كما

[illegible]

قوله ويظهر اثر الخلاف في اعراب الخلاف بين البصريين والكسائي في مثل ضربني واكرمني الزيدان حيث يتنازع ضربني واكرمني في الزيدان والتنازع في الفاعلية
فاعمل البصريون الفعل الثاني وهو اكرمني واضمروا الفاعل في الفعل الاول وهو الالف في ضرباني والكسائي اعمل الفعل الثاني وحذف الفاعل من الفعل الاول تحرزا عن الاضمار قبل الذكر
منه

ايضا فرع فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز الاعمال الاول ويختار الكوفيون الاول

اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه ولاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما

السابق المذكور

هو مذهب البصريين وبدليل الاراه المذهب المختار واكثر استعمال اضمرت الفاعل في الفعل الاول

اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير والمفهوم التكرار بالذكر ولشاع الحذف

على وفق الاسم الظاهر المتنازع بعد الفعلين اي على موافقه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لانه

مع الضمير يجب ان يكون مطابقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الاول كما

مذهبهم ومثله خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ظهر

اي الخلاف في نحو ضربني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز

اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند

اقتضاء الفعل الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب البصريين او حذف

الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمر فيه وان اقتضى المفعول

حذف او اظهر

فعين

حذف ان لم يستغن عنه نحو ضربني واكرمني الزيدان ولا يلزم منه محذور وقيل يرى عنده تشريك الا

زيدا هو

او اظهار بعد الظاهر كما هو في صحة هذا التنازع تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت

الفضلة

وروايته هذا غير مشهور عنده وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل

عطف على اضمرت الفاعل الاول

وجب

او اظهر ان استغنى عنه الا وان لم يستغن عن المفعول اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا

الذكر

زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسب ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل

فتقضاه

في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لما

لتقدمه

نحو ضربني واكرمني زيدا اذا جعلت زيد فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد

رتبة بلا محذور وقبح لانه لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا وهو جائز

لئلا

اضمرت المفعول في الفعل الثاني ان اقتضاه على مذهب المختار ولم يحذف وان جاز حذفه

رتبة

تنبيههم ان مفعول الفعل الثاني مطابق للمذكور ويكون الضمير راجعا الى لفظ زيد مقدم

المفعول الاول

الفعل

كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو

الكوفيين

الغير المختار بخطئها اي الفعل فانه امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار حينئذ

منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل احسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا

المفعول الاول في حسبني واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين للمانع وهو انه لو اضمر مفردا

المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتعين الثاني

الصورة الآتية الاخطاء المفعول الثاني اسناد الاعمال الثاني او ذات ماما الاطلاق من غير

التثنية والافراد والافعال الظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول

مفعوله مفرد والثاني مفعوله المثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون

على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرئ القيس ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب

قليل من المال حيث قالوا انه توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل

فاختار الاول لرفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس الذي هو افصح شعراء العرب

اعمل الاول فلا ريب كون الاول اولى لما اختاره اذ لا تأثر بالاخص الاعمالين فاجاب عنه المصنف

عن ظاهر البصريين

عن ظاهر البصريين وقال وقول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه

التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه

لا ادنى معيشة انتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما وذلك لان لو

معموله المثبت نفي اذا كان موجبا او معطوفا على احدهما انتفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا

ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اي لم اطلب الملك والمجد كما يدل عليه البيت الذي بعده قوله

ما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي فحينئذ يستقيم المعنى فيهما اي لا اسعى لادنى معيشة

ولا يكفيني قليل من المال ولكن اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له ومفعول ما لم يسم فاعله

اي مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنها المفعول

حيث قال ومنها المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل

مفعول حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول الملابسة كونه

الفعل متعلق به واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه

ونظيره اى نظير المفعول ما لم يسم فاعله فى حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان ما لم يسم فاعله فعلا

ان يغير صيغة الفعل الى فُعِلَ اى الماضى المجهول او يُفعَلُ اى الى المضارع المجهول فيتناول فعل دل

انفعل واستفعل وتفعيل وغيرها من الافعال المجهولة المزيد فيها فلا يقع موقع الفاعل عمل

المفعول الثانى من باب علمت مقام الفاعل لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند

الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا اليه مع كونه كل من الاسنادين تاما

بخلاف اعجبنى ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث

من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم مفعول الثانى من باب علمت فى كونه مسندا الى المفعول الذى

بلا لام لان النصب فيه منوط بالعلية فلو اسند اليه فات النصب والاشعار بكلاما اذا كان

مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول معه كذلك اى كل من المفعول له والمفعول معه كذلك اى المفعول

الثانى والثالث من باب اعلمت وعلمت فى انها لا تقع موقع الفاعل اما المفعول له فلما

عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التى اصلها العطف وهى دليل

لانفصال

الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به

فى الكلام مع غيره من المفاعيل التى يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اى المفعول به له لوقوعه

موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل لتوقف تعقل الفعل عليهما فانه الاقرب مثلا كما انه

لا يمكن تعقله بلا ضارب لا يمكن بلا مضروب بخلاف ساير المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضُرِبَ

زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول

مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر المبهم لا يقوم

مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه فى داره مجرور شبيه

بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل شىء منها فان لم يكن اى ان لم يوجد فى الكلام المفعول به فالجميع

اى جميع ما عدا المفعول به سواء فى جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول

من باب اعطيت اى الفعل المتعدى الى المفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل

من المفعول الثانى لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثانى لانه عاط اى آخذ المعطى زيدا

درهما جاز اعطي درهم زيدا وذلك عند امن اللبس فاما عند عدمه فيجب ابقاء المفعول الاول

ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ وهذه بعض من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع

والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما او لاشتراكهما في

المعنى فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا ليشتمل نحو وان تصوموا خير لكم

المجرد عن العوامل اللفظية اي الذي لم يوجد عامل لفظي واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل

كاسمي ان وكان والمراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى فلا يخرج عنه نحو بحسبك درهم

مسندا اليه واحترز به عن الخبر وعن ثاني قسمي المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان

الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجرى المشتق

الواقعة بعد حرف النفي كما ولا وان او الف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وانما شرط

الابتداء بها من نحو استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه يحمل

عند الناس منكم فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خبرا لنحن يلزم الفصل بين الاسم

ومعموله

ومعموله الذي هو من باجنبي وهو نحن جائز في العمل بخلاف ما كان خبرا لكونه كالجزء من افعل

مجراه وهو ضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى اراغب انت عن آلهتي يا ابراهيم واحترز به

الزيدان لان قائما رافع لمضمر عائد الى الذي ولو كان رافعا لهذا الظاهر بغير تقييد مثل زيد

مثال القسم الاول من المبتدأ وما قائم الزيدان مثال الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام

فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها

نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا

نحو اقائمون الزيدون فانها في خبر ليس الا جاز الامران لكون الصفة مبتدأ وما بعدها

فاعلها الساد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه فهيهنا ثلث صور

احدها اقائمان الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتدأ واقائمان خبرا مقدما عليه

وثانيها اقائم الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قائم مقام الخبر

اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اي هو الاسم المجرد من العوامل اللفظية

لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على نحو في الدار زيد لانه لم يجرد المسند له المغاير للصفة
المذكورة لانه ليس باسم المسند به اي ما يتم به الاسناد فاحترز به عن القسم الاول من المبتدا
لانه مسند اليه لا به المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدا واحترز به عن القسم الثاني
من المبتدا ولكن انما قال المراد به المسند به الى المبتدا او يجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا
الى المبتدا وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدا ويكون قيد المغاير للصفة المذكورة بعد المسند به
تاكيدا واعلم ان العامل في المبتدا والخبر هو الابتداء اي تجرد الاسم من العوامل اللفظية
ليسند الى شيء او ليسند اليه شيء بمعنى الابتداء عامل في المبتدا والخبر
اي تجرد الاسم من العوامل اللفظية رافع لهما عند البصريين واما عند بعضهم وقال بعضهم
الابتداء عامل في المبتدا والمبتدا عامل في الخبر وقال الاخرون وكل واحد من المبتدا والخبر
عامل في الاخر ومع هذا لا يكونان مجردين من العوامل اللفظية واصل المبتدا اي ما ينبغي ان يراعى
ان يكون المبتدا عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتدا ذات والخبر

حال من احوالها

حال من احوالها والذات مقدم على الحال لها وجمع ثم اي من اجل ان الاصل في المبتدا التقديم
لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائدا الى زيد المتاخر لفظا لتقدمه رتبة
لا ما لانه التقديم واتبع قولهم ما جاء في الدار بعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التاخير
فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدا نكرة وان كان الاصل
فيه ان يكون معرفة لان المعرفة معين معناها والنكرة المبهم الكثير الوقوع في الكلام الحكم عليه اولى
المعتد ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما اي بوجه من وجوه التخصيص
اذ بالتخصيص يقل الاشتراك كما في مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول
للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدا وخير خبره ومثل قولك
ارجل في الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار وسال المخاطب
عن تعيينه فكانه قال اي الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فكل واحد منهما
تخصص بهذه الصفة فجعل ارجل مبتدا وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة

جميع الافراد

فيها او يبعث في حيز النفي فافادت عموم الافراد ونحو لما فيه عنبت وتخصصت فانها لا تعدد في

بل هو امر وحدة كذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة

خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصصه بما تخصص به الفاعل

لشبهه بما يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره وهو

كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده الفاعل

ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام

ان اهر الكلب ما ينباح الضعيف فلا يكون خيرا كما اذا كان يجيء بعده وانما يتنباح غير معتد به

حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان امجيئ

فيكون شر الاخير فعلى الاول يقع القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى

الثاني لا يقع القصر فيكون او صفة حتى يقع القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب

مثل يقال لرجل قوي ادرك العجز في حاجته ومثل قولك في الدار رجل لتخصصه بتقديم الخبر

لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة المتخصص

بالصفة

بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصيصه بالنسبة الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما عليك

ويعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي او سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور

فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم بدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على

من التخصيصات التي يحتاج في توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فيجوز

ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمها وهذا القول

اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن

الجملة داخلة فيه اشار الى ان الخبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون

جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية والشرطية

لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تفتقر الى ما ارتباطها

بغيرها فلا بد في الجملة التي تقع خبرا عن المبتدأ من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير

كما في المثالين المذكورين او غيره كالالف واللام في نعم الرجل زيد فيوضع المظهر موضع المضمر وقد

فيه خبره نحو البر

الحاقة ما الحاقة وكون الخبر نفس المبتدأ بمنزلة هو اسناده وقد يحذف العائد اذا كان ضمير القيام

الكر بستين درهما والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع البر والسمن لا

يبيع غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان او جارا او مجرورا فالاكثر من

النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي مأول بجملة بتقدير الفعل

فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل

وهم الكوفيون فانه يصير مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل

في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر الافراد

ثم ان الاصل في المبتدأ التقديم وجاز تاخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله

واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام اي على معنى وجب صدارته في الكلام كالاستفهام

فانه يجب تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك فان من مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام

وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبر وهذا مذهب سيبويه وذهب

بعض النحاة

بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبر والواجب تقديمه على المبتدأ لتضمنه

معنى الاستفهام او كانا اي المبتدأ والخبر معرفتين متساويين في التعريف او غير متساويين ولا قرينة

تدل على ان احدهما مبتدأ والآخر خبر نحو زيد المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص لا في قدر

حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل مني افضل منك رفعا

للاشتباه او كان الخبر فعلا له اي للمبتدأ احتراز عما لا يكون فعلا له كان قام ابوه زيد قام

ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدأ لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب

تقديمه اي تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور اما في الصور الاول فلما ذكرنا

واما الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذ لو كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل

قام زيد التبس المبتدأ بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل

في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون

الزيدون والزيدان بدلا من الفاعل فالتبس المبتدأ به او بالفاعل على هذا التقدير

ايضا عاملا فيه لمن يجوز كون الالف والواو حرفا والاخير تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت عنده وقدم اذا

الخبر المفرد اي الذي لا يكون جملة بصورة سواء كان في الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اي معنى

له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدأ واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف

مكان فانه قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان مفردا صورة

وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل

صدارته ما له صدر الكلام بصدارته في الجملة او كان الخبر بتقديمه مصححا له اي للمبتدأ من حيث

انه مبتدأ فيقدمه يصح وقوعه مبتدأ مثل في الدار رجل فان في الدار خبر مخصص للمبتدأ

بتقديمه كما عرفت فلا اقل يبقى المبتدأ اه نكرة غير مخصصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اي كان

لمتعلق الخبر التابع له تبعية يمنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير

كائن في جانب المبتدأ راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى

مثل على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة

لان الخبر

لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل متعلق الخبر بالكل او كان الخبر خبرا عن انّ

المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدأ اذ لو تاخر خبرها فيلتبس انّ المفتوحة بالمكسورة

في التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها او في الكتابة مثل عندي انك قائم وجب تقديمه اي تقديم

الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور المذكورة وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين

فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا او بحسب لفظ وذلك على وجهين بالعطف مثل

زيد قائم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما

في الحقيقة خبر واحد اي مز وفي هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة

التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال المراد بتعدد الخبر ما يكون بغير عطف لان التعدد بالعاطف

لا خفاء فيه لان الخبر هو الاول والمبتدأ في الثاني غيرهما وايضا الخبر المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو تابع

والمقصود اورد في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو حمل التعدد على الاعم فالاقتصار عليه لذلك

وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني او الحكم به عليه فلا يرد عليه وبالحكم

و بسببه

من نوره فمن الله فشبه المبتدأ الشرط للخبر بتسبيب الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح
عدم دخوله فيه الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ
فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخولها فيه بل يجب عدمه فيه وذلك المبتدأ المتضمن
معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اى الذى جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية
ما وكلة بجملة فعلية هٰهنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا مؤولا
بالفعل لتاكد مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا او في حكم الاسم الموصول المذكور
الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بها اى باحدهما او في حكمها الاسم المضاف اليها
مثل الذى ياتينى هذا مثال الاسم الموصول بفعل او الذى في الدار هذا مثال الاسم الموصول
بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت
الذى تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل ياتينى هذا مثال الاسم الموصوف بفعل
او كل رجل في الدار هذا مثال الاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال الاسم

المضاف الى النكرة

المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل ياتينى او في الدار فله
درهم و ليت و لعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذى يصح دخول الفاء
على خبره مانعان من دخولها عليه لان صحة دخولها عليه انما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط
والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية
والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت
او لعل الذى ياتينى او في الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان
بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من جمهور النحويين
المشبهة بالفعل مطلقا وجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها
والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما اى بليت ولعل في المنع من دخول الفاء فلن
يقبل هو بنيهم فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص
ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذى الحق ان بهما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره

والجواز والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية يؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فله
مبتدأ خبر

ولم يعتمد بقوله سواء فلم يذكره مع أن كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء فما يدل
على عدم منع أن المكسورة من دخول الفاء ما سبق وما يدل على عدم منع أن المفتوحة ولكن دخول
الفاء على الخبر قوله تعالى واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم
قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية أو عقلية عليه
جوازا أي حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه إذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله أهل الحمد أي
هو أهل الحمد وإنما وجب حذفه ليعلم أنه كان في الأصل صفة فقطع لقصد المدح أو الذم أو غير ذلك فلو
ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ويجب حذفه أيضا عند من قال في نعم الرجل زيد أن تقديره هو زيد كقول المستهل
أي المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف في قول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند إبصاره
الهلال والله أي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لأن المقصود
المستهل تعيين الشيء بالإشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه إليه الناظرون ولو بدا وإنما
أتى بالقسم جريا على عادة المستهلين من العباد لئلا يتوهم ذهاب الهلال بعد الوقف وقد يحذف الخبر

جوازا أي

جوازا أي حذفا جائزا لقيام قرينة من نحو إقامة الشيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في قوله فخرجت
فإذا السبع فإن تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب فخرجت فإذا السبع واقف
على أن يكون إذا ظرف زمان للخبر المحذوف بغير مساو أي ففي وقت خروجي السبع واقف
وقد يحذف الخبر قياسا قرينة وجوبا أي حذفا واجبا فيما التزم أي في تركيب التزم في
موضعه أي موضع الخبر غيره أي غير الخبر وذلك في أربعة أبواب على ما ذكره المصنف أولها
المبتدأ الذي بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا أي لولا زيد موجود لأن لولا لامتناع الشيء
لوجود غيره فدل على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة وتقدم
قائم مقامه هذا إذا كان الخبر عاما وأما إذا كان خاصا فلا يجب حذفه كما في قوله لولا الشعر
بالعلماء يزري لكنت اليوم أشعر من لبيد أي هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي
الاسم بعد لولا فاعل الفعل مقدر أي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي
بعدها وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا صريحا أو مؤولا منسوبا إلى الفاعل أو المفعول أو كليهما وبعده

حال كونه اسم التفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل ضربي زيدا قائما وجب قائما انه كان زيد مفعولا به

ملتونا ضربي زيدا قائما او قائمين واذا ضربت زيدا قائما وكذا شرح التقويه اخطب ما يكون الامير

قائما نصب الضربية لا انه تقدير ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظرف

نحو زيد عندك فبقي اذا كان قائما ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان

في الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر قال الشيخ الرضي هذا ما قيل فيه

تكلفات كثيرة والذي يظهر لي ان تقديره كذا ضربي زيدا يلابسه قائما اذا اردت الحال من المفعول

وضربي زيدا يلابسني قائما اذا كان من الفاعل اولا ثم نقول حذف المفعول الذي هو صفة

فبقي ضربي زيدا يلابس قائما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة كما تقول الذي ضربت

قائما اي زيدا اي ضربته ثم حذف يلابس الذي هو خبر المبتدا والعامل وقام الحال مقامه كما يقال

راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا فهذا يكون مستريحا من تلك التكلفات

البعيدة وقال الكوفيون بتقدير ضربي زيدا قائما حاصل وحمل قائما من متعلقات المبتدا

ويلزم حذف الخبر من غير سد شيء مسده وتقييد المبتدا المقصود بدليل الاستعمال وذهب

الاخفش الى ان الخبر الذي سد الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما

وذهب بعضهم الى ان لهذا المبتدا لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما

ومنها كل مبتدا اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك

مثل كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون بضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو يدل على الخبر

الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه ومنها كل مبتدا يكون مقسما به وخبره القسم

نحو لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك وبقاؤك قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف

وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح

لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله ومنها خبر ان واخواتها اي من المرفوعات خبر ان

واخواتها اي اشباهها من الحروف الخمسة الباقية وهي ان وكان ولكن وليت ولعل وهو

مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على مذهب الاصح لانها اشبهت الفعل المتعدي كما يجي

عملت رفعا او نصبا مثله هو اي خبر ان واخواتها المسند الى شيء آخر بعد دخول هذه الحروف عليها

مثل الخبر كان وخبر المبتدا وخبر لا التي لنفي الجنس وغيرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج خبرها قبل دخول

هذه الحروف عليها او ورود عليها الايراد انه لو فيها لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل قولهم

ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا مسند باسناده الى ابوه لعين ما يدل عليه ان المعنى

وقيل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب منه بان المراد بالمسند المسند الى اسم هذه

ويلزم منه استبعاد ذلك فهو لمسند بعد دخول هذه الحروف ولا ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم

فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم وحيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم ابوه او قائم ابوه

فان المسند بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدا اي حكمه كحكم خبر المبتدا في اقسامه من كونه

او جملة او نكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا او متعددا او مثبتا او محذوفا وفي شرائطه من انه

اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا علم والمراد انه امر كامر بعد ان صح كونه خبرا

وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح خبر المبتدا يصح ان يقع خبر الباب الذي هي ان

يجوز ان يقع

يجوز ان يقع كابن زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقع ان ابن زيد او ان من اباك لان في تقديمه

كان خبر المبتدا في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا

هذه الحروف فرع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي في الفعل ان

المرفوع على المنصوب فلما اعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معمولها بتقديم ثانيهما على الاول

ومعمول الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا فانه ليس ان كان خبر المبتدا في

الا اذا كان الخبر ظرفا فانه حكمه اذا في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا

ثم ان علينا حسابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة

وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها خبر لا الكائنة التي لنفي الجنس اي لنفي صفة

قائم مثل لا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو المسند الى شيء آخر هذا شامل لخبر

وخبر ان وغيرها بعد دخولها اي دخول لا فخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها

فلا يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف وانما مثل بالمثال المشهور

لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكره لان غلام رجل معرب منون

او مضاف معرب يلي ما هو النكرة فيها اى في الدار خبر بعد خبر لا ظرف لغو والاصل لان انطراحه لا

بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفى النكرة فيه كلا غلام رجل ويكون منا

لنوعى خبر انه ... وغيره ويحذف خبر لا هذه مطلقا كثيرا اركان الحجة على ما كالموجود

النفى عليه لا اله الا الله اى لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اى لا يظهرونه فى

التكلم بمذهبهم واجيب بانه انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون ...

لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقديرين يجوزون

مبنى على مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس فى النفى

على المبتدأ والخبر ولهذا يعملان عملها ما هو المسند اليه هذا شامل المبتدأ وكل مسند اليه

خرج به غير اسم ما ولا وبما عرفت من معنى الدخول الا بيومه ابو زيد ابو قائم نحو ما زيد

ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا يعمل الا فى النكرة بخلاف ما فانه يعمل

والمعرفة نحو ما

والمعرفة نحو ما هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم

بعد دخولهما مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن

ما هذا بشرا وهو ان عمل البعض لا دونه ما شابهها فقيل النقصان مشابهة لا بجنس لا التى لنفى

ولا ليس لكن لا التى لنفى مطلقا يجملها ما فانها ايضا النفى الحال فيقتصر على الاصل

من صدق مشابهة انهما ان ابن معنى الرجوع الى الاصل ولا يجوز ان يكون لنفى الجنس لانه

لنفى الجنس لا يجوز ... نكرة اعلم ان المراد بالمسند

بالاصالة لا بالتبعية بقرينة الذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع وما فرغ

من المرفوعات شرع فى المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها والخفة النصب فقال المنصوب هو ما اشتمل

فلا تبقى شرط ما ذكرنا فى المرفوع ولم يعلم المفعولية فكذا الاسم منصوب حقيقة او حكما

الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا او مسلمات واباك ومسلمين

ومسلمين فمنه اى من المنصوب ما اشتمل على علم المفعولية

المفعول المطلق

المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او مع او اللام
بخلاف المفاعيل الاربع الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة
منها فيقال المفعول به او معه او فيه او له وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد
بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يخرج عنه
مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرافة واشار بلفظ الاسم الى ان ما فعله الفاعل هو المعنى
والمفعول المطلق من اقسام الالفاظ ويدخل فيه المصادر كلها اذا ذكر صيغة الفعل ونحوه من
مذكور حقيقة كما اذا كان مذكورا حقيقة نحو ضربت ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو ضرب الرقاب
اسما فيه معنى الفعل نحو انت ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما
نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة ثانية لفعل وليس المراد به ان الفعل كان معنى ذلك
الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء
مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس
لان الضرب والتاديب متغايران

يشتمل

يشتمل عليه معنى الفعل وكذا خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان الكراهة
اذا لوحظ كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل مسند اليه ولا شك ان نفس الفعل مشتمل
عليها او كونها بحيث وقع فعل عليها كالكراهة واذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في نحو كرهت
كرهت كراهتي فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به
مطلقا اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل واقع عليه ووقوع الفعل على المفعول به خرج
بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا وقد يكون المطلق للتاكيد
اي لم يكن فيه مفهوم سوى زيادة على ما يفهم من الفعل وللنوع لانه دال على بعض انواعه وللعدد
لانه دال على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلستين بفتحها للعدد
فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن التعدد
والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد
بخلاف اخويه الذين هما النوع والعدد نحو جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم او فتحها وقد

يكون للمفعول المطلق بغير لفظه اى من غير الالفاظ الدالة على الذات نحو قعدت جلوسا واما الجائز نحو انبت الله نباتا

حسنا ونحو ... بغير لفظه لما سلامن بابه اى فعله وجلست جلوسا وانبت الله فنبت نباتا وقد

يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق اى قياسا لقرينة حالية كقولك لمن قدم خير مقدم اى قدمت

قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل مصدر لانه بالاضافة الى المصدر صار مصدرا لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه

ووجوبا اى حذفا واجبا سماعا اى سماعيا موقوفا على السماع فلا يقاس عليه نحو سقيا اى سقاك

الله سقيا ورعيا اى رعاك الله رعيا وخيبة اى خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب

وجدعا اى جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا اى احمد حمدا او شكرا

اى شكرت شكرا او عجبا اى عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر

وهذا معنى وجوب الحذف سماعا فيل عليه ... تقول احمدت الله حمدا وشكرت شكرا وعجبت عجبا فلعله

بعضهم ما اثبته كما لم يرد في كلام الفصحاء ... انما

هو نسيا استعمال بالكلام نحو حمد الله وشكر الله وعجبا له وقد يحذف فعل الناصب للمفعول المطلق حذفا

واجبا قياسا اى حذفا قياسيا يعلم له ضابط كلى يحكم بسد الفعل في مواضع منها اى من هذه

المواضع ما وقع اى مصدر مثبت لمطلق وقع مثبتا اى بعد انتفاء المفيد للاثبات لو اريد نفيه نحو ما زيد الا سيرا

لا يجب حذفه بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفي داخل على اسم

لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اى عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل

نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا لا يكون من هذا الباب وقيد الاسم بانه لا يكون المفعول المطلق

خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيرى الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية ولو وقع

المفعول المطلق مكررا اى في موضع الخبر عن الاسم لا يصلح ... خبرا عنه الا بتكرير نحو كلا اذا دكت

الارض دكا دكا وانما جمع بين القيدين لانه كما في الواقع بعد الاسم لا يكون خبرا عنه

نحو ما انت الا سيرا اى الا تسير سيرا وما انت الا سير البريد اى الا تسير سير البريد

هذا مثال لما وقع مثبتا بعد نفي وانما انت سيرا مثال لما بعد معنى نفي على ان الاسم الواقع

ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو مثل المبتدأ او الى ما تشبه به فعله او الى مفرد

مثال

وانما انت سيراً اي تسير سيراً مثال لما وقع بعد معنى النفي وزيد سيراً سيراً اي يسير سيراً

موضع

لما وقع مكرراً او منها اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اي

موضع وقع المفعول المطلق تفصيلاً لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل

او المفعول وبأثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق

اما

فاما منا بعد فشدوا الوثاق واما فداء فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق

منا

للمن او الفداء فتفصيل اثر هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اي اما تمنون

بعد الشد واما تفدون فداء ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع وقع المفعول المطلق

التشبيه

للتشبيه علاجاً اي يشبه به امر اخر واحترز به عن نحو زيد صوته صوت الحمار لانه لم يقع

ليس

علاجاً اي حال كونه علاجاً فعلاً من افعال الجوارح واحترز به عن نحو زيد زهد زهد العلماء لانه ليس

على اسم

من افعال الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم

على صاحبه

كائن بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب ضرب حمار وعلى صاحبه

اي صاحب ذلك الاسم

لبلد

اي على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد

حمار

فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار اي يصوت صوت حمار

حا

من صات الشيء صوتاً بمعنى صوت تصويتاً فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجاً

صوت

بعد جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت

به

ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له في نحو مررت به

ها

فاذا له صراخ صراخ الثكلى اي يصرخ صراخ الثكلى وهي امرأة ماتت ولدها

ون

ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع مضمون

درهم

جملة لا محتمل لها اي لهذه الجملة غيره اي غير المفعول المطلق نحو له علي الف

درهم

اعترافاً اي اعترف اعترافاً فاعترافاً مصدر وقع مضمون جملة وهي له علي الف

كيدا

لانه مضمونها لا اعتراف ولا محتمل له سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تأ

ولو

لنفسه اي نفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امراً يغايره

بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها اى لهذه الجملة محتمل غيره اى غير المفعول المطلق

نحو زيد قائم حقا اى حق حقا من حق يحق اذا ثبت فى حقا مصدر وقع مضمون جملة

وهى قولى زيد قائم ولها محتمل غير لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل

ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيد الغير لانه من حيث هو منصوص عليه

بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث معناه

وصف الاحتمال فيه تغاير المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر يحتمل

ان يكون المراد انه تاكيد لاجل تغيير دفع وعلى هذا ينبغى ان يكون المراد بالتاكيد

لنفسه انه تاكيد لاجل التكرير وبعضه حق يحق التقابل ومنها ما وقع مثنى

اى على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل التكرير والتكثير والابد فى تفهيم

هذا القاعدة من قيد الاضافة اى مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا يرد مثل

ثم فارجع البصر كرتين اى رجعا مكررا كثيرا وفى جعل المثال من تمة التعريف فائدة

هذا القيد

هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله الب لك البابين اى اقيم بخدمتك وامتثال امرك

ولا ابرح عن مكانى اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثى

بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه فصار لبيك ويجوز ان يكون

من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك

اى اسعد اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك اعانة بعد اعانة الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف

الب فانه يتعدى باللام للمفعول به هو ما وقع اى هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل

ولم يذكر الكلام بما سبق فى المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه

به بلا واسطة حرف الجر فانهم يقولون فى ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ويقولون

فى مررت بزيد ان المرور واقع على زيد بل ملتبس به فيخرج به المفاعيل الثلثة الباقية

فانه لا يتعلق فى واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق

يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان مفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل المعنى

إسناده إلى ما هو فاعل حقيقة أو حكما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول
فإنه لم يعتبر إسناده إلى فاعله ولا يشكل بمثل أعطي زيد درهما فإنه يصدق عليه
أنه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر إسناد الفعل إليه فإن مفعول ما لم يسم
فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد أنه لو قال ما وقع
لكان أخصر نحو ضربت زيدا فإن زيدا مما وقع عليه بلا واسطة حرف الجر
فعل اعتبر إسناده إلى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل
العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما ومتأخرا [illegible]
وقد يجب تقديمه لتضمنه معنى الاستفهام أو الشرط نحو من
رأيت ومن تكرم يكرمك هذا إذا لم يكن مانع من التقدم كوقوعه في حيز أن
إلا أن يكفف لسانك وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة
مقالية أو حالية جوازا كقولك زيدا لمن قال من أضرب أي اضرب زيدا

ويحذف الفعل [illegible] القرينة المقالية التي هي السؤال ونحوه وكذا التحذير بها أو بحركة
القرينة الحالية وجوبا في أربعة مواضع تخصيصا بالذكر لبيان الحصر لوجوب الحذف
الأول [illegible] أو المنصوب على المدح أو الذم أو الترحم بل الكثرة [illegible]
بالتنبيه هذه الأولى من تلك المواضع الأربعة [illegible] منصوب على [illegible]
من أمثلة محذوف [illegible] عليها [illegible] نحو [illegible] أي [illegible]
وانتهوا خيرا لكم أي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد
وأهلا وسهلا أي أتيت أهلا أي مكانا مأهولا معمورا لا خرابا وأتيت سهلا لا حزنا
ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع الأربعة المنادى
وهو المطلوب إقباله أي توجهه إليك بوجهه أو بقلبه كما إذا ناديت مقبلا عليك
بوجهه حقيقة مثل يا زيد أو حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا أرض فإنها نزلت
منزلة من له صلاحية النداء ثم أدخل عليها حرف النداء وقصد نداؤها

وحكم من يطلب اقباله دعاء المندوب للمتفجع عليه ان يدخل عليه حرف النداء لاجل التفجع لا
لتنزيله منزلة المنادى وقصد بذلك انه خرج بهذا القيد عن تعريف المنادى المندوب
او دليل انعكاسه بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى
اما الحكم على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا
مشتاق اليك فلا وجه لادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقال هو
من كلام سيبويه ايضا انه داخل في المنادى بحرف نايب مناب ادعو من الحروف الخمسة
يا وايا وهيا واي والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا فصل
للطلب اي طلبا لفظيا بان يكون الة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديرا
بان يكون التقدير مقدرة نحو يوسف اعرض او النايب اي نيابة لفظية بان يكون
النايب ملفوظا او تقديريا بان يكون النايب مقدرا كما في المثال المذكور
اما المنادى والمنادى الملفوظ نحو يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اي الا

بانه اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر
اصله ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء
عليه وافادته فايدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض
كلامه ان يا واخواتها اسماء افعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب
اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف فعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى
احد جزئي الجملة فعند سيبويه كلا جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر وعند
المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر وعند ابي علي حرف النداء
اسم الفعل والاخر ضمير مستتر فيه ويبنى اي المنادى قدم بيان البناء والخفض
والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله
وينصب ما سواهما على ما يرفع به اي على الضمة او الالف او الواو التي يرفع بها
المنادى في غير صورة النداء او الفعل المسند الى الجار والمجرور اعربه ولا ضمير فيه

وارجاع الضمير الى الاسم بعيد ولا يبقى الكلام ان كان المنادى مفردا اى لا يكون
مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه معرفة
قبل النداء او بعده وانما بنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشبهة
لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا او تعريفا وذلك لان
يا زيد بمعنى ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما حكم
ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم
المبنى مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبنى على الضم اولهما معرفة قبل
النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبنى على الالف ويا زيدون
مثال المبنى على الواو ويخفض اى يجر المنادى بلام الاستغاثة اى بلام تدخل
وقت الاستغاثة به وهى لام التخصيص ادخلت على المستغاث به لدلالة
على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث

لام

لام المستغاث نحو يا للمظلوم اى يا القوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم ان
المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى المستغاث
واقع موقع كاف الضمير التى يفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له فانه لم يقع
موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف
لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع
يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول
لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهة الحرف واللام الجار من خواص
الاسم فبدخولها ضعفت مشابهة الحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه وقيل
يخفض المنادى بلامى التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهى
هى ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المصنف ذكرهما وكيف يصح قوله
فيما بعد وينصب ما سواها ... لام ...

كان المهتدى اسم فاعل ليستغيث المهتدى اسم مفعول ليخص ويتقدم منه ولينتج

حضور منه وكان المتعجب ليستغيث بالمتعجب منه ليخص فيقص منه التعجب

منه واجيب بان كلام التعجب يوجب اضمار ذكر المتعجب منه ولا يصح وهو ان المنادى

يا للماء ويا للدواهي ليس الماء والدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء

اعجبوا للماء والدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير

كون الكلام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها

القائم مما سبق ويفتح اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها اي الف

بآخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه لان اللام تقتضي الجر

والالف الفتح فبينهما تناف فلا يجوز الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق

الهاء به للوقف وينصب ما سواهما اي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى

المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان

قبل دخول

قبل دخول حرف النداء لانه علة النصب وهي المفعولية محققة فيه وما غير

من حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او

مضاف واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا

فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني

وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث

ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا مفعولا لقصد معين اي

معين وهذا اوفق لنصب جبلا لانه قيد له لانه مصعد لا يحتمل المعين

الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا في

لهذا القسم مثالا اذ حيث انتفى انتفاء كل من القيدين بمثال سهل يصدق

هما اعني الطالع جبلا اي اورد مثالا دالا على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمل

يكون قوله يا طالعا جبلا هذه عبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فانه

بانّ حاصله كونه وهذه الامثلة كلها امثال لما سوى المستغاث ايضاً فلا حاجة الى ايراد
مثال له على حدة وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به المفرد حقيقة او حكماً
انما قيد المنادى بكونه مبنياً لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيدنا
المبنى بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث باللام لا يجوز فيها الا الرفع نحو يا زيدٍ
وعمرٍو الاعمرَ لان المتبوع مبنى على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم
يكن مفردة لا حقيقة ولا حكماً كانت مضافة بالاضافة المعنوية نحو ... لا يجوز فيها
الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان يكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافاً
معنوياً ولا لفظياً ولا شبيهاً بالمضاف او حكماً بان يكون مضافاً لفظياً او شبيهاً بالمضاف
فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل فيها اللفظية وقد
بالاضافة اللفظية والشبيه بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب
نحو يا زيدُ الحسنُ الوجهِ والحسنَ الوجهِ ويا زيدُ الحسنُ وجهُه والحسنَ وجهَه وبما

لم يجر الحكم

لم يجر الحكم الاتى في التوابع كلها بل في بعضها اذ لم يجر فيما هو جار فيه مطلقاً بل اراد
في بعضها من قيد فصل التوابع الجارى هذا الحكم فيها او صرح بالقيد فيما هو خارج البدل
فالمراد من التاكيد هو المعنوى لان التاكيد اللفظى حكمه في الاغلب حكم الاول
اعراباً وبناءً نحو يا زيدُ زيدُ وقد يجوز اعرابه رفعاً ونصباً وكان المختار عند المص
ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوى والصفة مطلقاً وعطف البيان كذلك
والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعنى المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير
الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجئ ترفع حملاً على لفظه الظاهر
او المقدر لان بناء المنادى عارض فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعاً
للفظه وتنصب حملاً على محله لان حق تابع المنادى المبنى ان يكون تابعاً لمحله
وهو هاهنا منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد
العاقلُ والعاقلَ في الصفة واقتصر على مثالها لانهما اكثر واشهر ويا غلام بشر

عبر بغير ان تقييد بقوله ... الالفاظ ... قوله زيد
لم يقيد الصفة والمعطوف المعرف باللام مع
... عطف ...

ممکن هر گاه موجود بشود در وجود احتیاج بموضوع دارد یا ندارد اگر در وجود احتیاج بموضوع
دارد آن عرض است و اگر در وجود احتیاج بموضوع ندارد جوهر است و جوهر یا مفارق
از ماده است در ذات و فعل آن عقل است یا مفارق از ماده است در ذات
دون فعل آن نفس است و یا مقارن ماده است اگر مقارن است با ماده
یا [illegible] است یا حال است یا محل اگر حال است آن صورت است
که حلول در محل میکند یا محل است که آن خود ماده است که محل صورت است
و صورت حال در او ~~[illegible]~~ و یا مرکب از هر دو است آن جسم است
عرض هم نه قسم است کم کیف و این و متی و وضع و اضافه و ملک و فعل و انفعال

کم بر دو قسم است متصل و منفصل کم متصل بر دو قسم است قار الذات
و غیر قار الذات قار الذات جسم تعلیمی سطح خط و غیر قار الذات
زمان است کم منفصل آن عدد است

ولیس فی عطف البیان وبابی زید والحارث والحارث فی المعطوف بحرف فی الممتنع دخول یا علیه
والخلیل ابن احمد وهو استاذ سیبویه فی المعطوف الممتنع دخول یا علیه مختار الرفع
مع تجویز النصب لان المعطوف بحرف الممتنع دخول یا علیه فی الحقیقة منادی مستقل
فینبغی ان یکون علی حالة تجدد علیه علی تقدیر مباشرة حرف النداء له وهی
الضمة او ما یقوم مقامها لکن لما لم یباشره حرف النداء جعلت تلک الحالة
اعرابا فصار رفعا وابو عمرو وابن العلاء النحوی القاری المقدم علی الخلیل
یختار فیه النصب مع تجویز الرفع لانه لما امتنع فیه تقدیر حرف النداء
بواسطة اللام لا یکون منادی مستقلا فله حکم التبعیة وتابع المبنی تابع
لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان کان المعطوف المذکور کالحسن
ای کاسم الحسن فی جواز نزع اللام عنه فکالخلیل ای فقال ابو العباس مثل الخلیل
فی اختیار رفعه لامکان جعله منادی مستقلا بنزع اللام عنه وان لا ای
لم یکن

لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحيوى فحينئذ يمتنع اللام عنده مثل النجم والصعق [وكذا في]

عمرو اى ابو العباس مثل ابى عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى [مستقلا]

والمضاف عطف على المفرد اى وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به [المضاف منه]

بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا [وقعت]

توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التأكيد ويا زيد

ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان ولا يجى المعطوف بحرف [المنع]

دخول يا عليه مضافا لان اللام يمنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية [والبدل]

والمعطوف غير ما ذكر اى غير المعطوف الذى ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه

فغير المعطوف الذى لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اى حكم كل واحد منهما [حكم]

المنادى المستقل الذى باشر حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود [ما الذكر]

والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقة [ولا مانع]

في المنع دخول يا عليه

عليه بجناب ... [يمنع]

... منادى [مستقل]

... الذكر [وهو]

... تلك [الحالة]

... المقدم على [للخلل]

... حرف [النداء]

... ابع المبنى تابع

... المذكور كا [الحي]

... العباس مثل [الخليل]

... ندو الا اى [وانه]

لم يكن

من دخول حرف النداء عليه فيكون بحرف النداء معرفة فيه مطلقاً اى حال كون
كل واحد منهما مطلقاً فى هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اى سواء كانا
مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين و البدل مثل يا زيد
زيد ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعاً جبلاً ويا زيد رجلاً صالحاً او العطف
مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعاً جبلاً ويا زيد ورجلاً
وصالحاً والعلم اى علم المنادى المبنى على الضم اما كونه منادى فلانه الكلام
فيه واما كونه مبنياً على الضم فلما يفهم من لفظ المبنى من جانب ضمة
فان جواز الضمة لا يكون الا فى المبنى على الضم الموصوف بابن مضاف الى علم او
لها العلم ابنه بلا تخلل فاصلة بين الا بجاور موصوفه كما هو القياس
الى الضم فيختار عند يا زيد الظريف ابن عمرو ومضافاً اى حال كون ذلك الابن
مضافاً الى علم آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة

بناء المفرد

بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات
والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوا بالفتحة التى هى حركة الاصلية لكونه
منصوباً به واذا نودى المعرف باللام اى اذا اريد نداؤه قيل مثلاً يا ايها الرجل
بتوسيط اى مع هاء التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزاً عن
اجتماع آلتى التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسيط هذا او يا ايهذا الرجل
بتوسيط الامرين معاً والتزموا بعض العرب رفع الرجل مثلاً لانه صفة وحقها
جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لان الرجل مثلاً هو المقصود بالنداء فالتزم
رفعه لتكون حركة الاعرابية موافقة للحركة البنائية التى هى علامة المنادى
فيدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة الثنى المستثنى من قاعدة جواز
الوجهين فى صفة المنادى ولهذا لم يذكر ههنا ما يخرج صفة الاسم المبهم من تلك
القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اى والتزموا رفع توابع الرجل دون الحال

مضافاً او مفرداً نحو يا ايها الظريف ويا ايها الرجل

لانها اى أىّ منادى معرّف وجاز الكوفيون ان يكون فى توابع المنادى المبنى وقالوا
بناء على قاعدتهم بجواز اجتماع حرف النداء مع اللام وهو اجتماع الامرين احدهما كونه
اللام عوضا من محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله
حذفت الهمزة وعوضت اللام منها وادغمت ولزمت الكلمة فلا يقال فى سعة
الكلام لاه فلم يجتمع هذان الامران فى موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك
الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق فان كانت اللام لازمة
فيه لكن ليست عوضا من محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا
من الهمزة لان اصله الاناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس
فى سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الصعق ويا الناس ولعدم جريان
هذه القاعدة فى التى فى قولهم من اجلك يا التى تيمت قلبى وانت بخيلة
بالوصل عنى لان اللام فيها ليست عوضا من محذوف مع انها لازمة للكلمة حكموا

بانها كان نكبتا انه شاذ

عليها

عليها بالشذوذ ونحو الغلامان فى قولهم فيا الغلامان اللذان فرّا ايّاكما ان تكسبانا شرّا
كلها حكموا بانها شاذة شذوذ ذلك اى وجاز لك فى مثل يا تيم تيم عدى
اى فى تركيب تكرر فيه المنادى المعرفة المفرد مضموما وولى الثانى اسم مجرور
بالاضافة فى الاول الضم والنصب فى الثانى النصب يجب اما الضم فى الاول فلانه
منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف ..... الى عدى
المذكور وتيم الثانى تأكيد لفظى فاصل بين المضاف والمضاف اليه
وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى عدى المحذوف بقرينة المذكور وذلك
مذهب المبرد والسيرافى فى لحاظ الفتح مكان النصب على ان يكون فاصلا
يا تيم بالضم تيم عدى فتح اتباعا لنصب الثانى كما فى يا زيد بن عمرو
ويتعين النصب فى الثانى لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام
البيت يا تيم تيم عدى لا ابا لكم لا يلقينّكم فى سوءة عمر والبيت

لجرير حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا

لبني تيم لا تتركوا عمران يهجوني فيلقينكم في سوءة اي مكروه من

يجوز

قبلي يعني بما جاء به ابا هو والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز

فيه اربع وجوه فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل

يا غلامْ واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبله كسرة

احترازا عن نحو يا فتاي مثل يا غلامِ وقلبها الفا نحو يا غلاما

وهذان الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع

تخفيف لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص

الى المقصود من الكلام تخفيف يا غلامي لوجهين حذف الياء وابقاء

الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف

من الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان وان كانا واقعين

في المنادى

غالب فيهما

في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل

او القلب

عليه لا اضافة الى ياء المتكلم واشتهر بهما لدلالة الشهرة على الياء المعينة بالحذف

المفتوحة

فلا تقول يا عدو ويا عدوا او قد جاء شاذا في المنادى يا غلامُ بالضم اكتفاء با

وقفا

عن الالف ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها

فرقا

اي في حال الوقف تقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه

حذفت

بين الوقف والوصل وقالوا اي العرب في مجاوراتهم يا ابي ويا امي على الاصل

اسقاط

الا بعد كساير ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زايدة عليها الكثرة

بالتاء

ندائهما في كلامهم كما اشتمل اليهما بقولهم ويا ابت ويا امت ابدلت بالياء

منه

فتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء او مكسورة لمثل

ولم يكن

الياء وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابتُ ويا امتُ لاجرائهما مجرى المفرد المعرفة

الياء

للعلمية وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين دونه

فما قالوا يا ابنتي ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه [وانه]
نعم جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى [اللام]
والعلم اى لا يقال يا ابن اخى ويا ابن خالى الا بالنظر الى الكلام ايضا فانهم يقولون
يا ابنت ام ويا بنت عم على الوجوه الاربعة مثل يا رب يا غلامى وقالوا يا ابن
ويا ابن عمى بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء
بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا وقالوا بزيادة وجه آخر
والمضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة
الاستعمال وطول اللفظ وثقل التخفيف ولما كان من خصايص المنادى
الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى جائز اى واقع في سعة [الكلام]
من غير ضرورة الشعر دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق [الاولى]
وهو في غيره اى غير المنادى واقع ضرورة اى لضرورة الشعر داعية اليه [لا في سعة]

الكلام

الكلام وهو اى ترخيم المنادى حذف في آخره اى آخر المنادى تخفيفا اى
التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون
ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة
ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرجوع الى [الترخيم]
والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اى شرط ترخيم المنادى على التقدير
الاول او شرط الترخيم مطلقا اذا كان واقعا في المنادى على التقدير [الثانى]
امور اربعة ثلثة منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا حقيقة [او حكما]
فلا يدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس [آخر]
اجزاء المنادى بالنظر الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس آخر اجزائه [بل]
الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا لانه [مجرور]
باللام لعدم ظهوره باثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يرد عليه [الترخيم]

سواء كان منادى ام غيره

الذي هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة
تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في المنادى عنده ووقع
في بعض النسخ فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه استثنائه عنده
دخوله في المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف في اخره لمد
الصوت واظهار التفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون
جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع احد امرين وجودي
وهو ان يكون المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف لان العلمية
تناسب التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لا يلزم ان يكون
فيما ابقي منه دليل على ما القي منه ولزيادته على الثلثة لم يلزم
نقص الاسم من اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسما
منقلبا بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة لان

وضع التاء

وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه
سقوط حرف الاصلي ولم يبال بابقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين
لان ابقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا من ثلثة
كالمد لغوي بجنسها ولا يرخم غيرها من كل منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا
ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب ووقع شذوذا في ترخيم كروان
منادى ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كيفية الحذف فيه فقال

مبحث ترخيم المنادى

فان كان في اخره اي اخر المنادى زيادتان كانتا في حكم الزيادة الواحدة في انهما
زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما
زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث ولم يحترز بها الا عن نحو كالاسماء
فعلاء من الوسامة اي الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعلاء جمع اسم
على ما هو مذهب غيره لانه يكون ح من باب عماد ومر ولذا افرده في نحو

صحيح اى اصل يبادر الى الذهن لانه الغالب فى الحرف الصحيح الاصالة لثم

فيخرج منه سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان يكون تحقيقا او حكما

فيشمل مثل مرمى ومدعو فان الحرف الاخير فى حكم الصحيح فى كلا اصالة فيه

مدة اى الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة

الزايد ا تبادرها الى الذهن لقلتها فى كثرها فيخرج منه مختار فانه لا يحذف

منه الا الحرف الاخير وهو اى والحال انه ما فى نحو مرواء صحيح قبله مدة اكثر من

اربعة احرف من الحروف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه

عدم ابقاء على اقل ابنية المعرب وانما لم يأخذ هذا القيد فى قوله زيادتان

فى حكم الواحدة لان نحو بنون وقنون ويرخم بحذف زيادته لان ابقاءها الكلمة

قيد على حرفين ليس لترخيم حذفتا اى الحرفان الاخيران فى كلا القسمين اما

فى الاول فلان الالف والنون فى حكم الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا معا فى الثانى

فلانه

فلانه لما حذف الاخير مع صحة وامانة حذف المدة الزايدة لئلا يبقى المثل

الساكن صلت على الاسد وبلت عن النقد وان كان مركبا وسلم من بيان نزع الترخيم

انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير

فيقال فى بعلبك يا بعل وفى خمسة عشر يا خمسة لتنزيله منزلة تاء التانيث فى كونه

كل منهما كالكلمة على حدة من التى قبله منزلة الجزء وان كان ما غير ذلك المذكور من الا فما

الكلمة بحرف واحد فيحذف حرف الواحد لحصول الفائدة المقصودة وحكم

حذفه لاكثر نحو يا حار فى يا مالك فى حارث ومالك وهو اى المنادى

المرخم فى حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذى ما قبل الكلمة

بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال يا حارث

يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفى يا ثمو يا ثمو متطرفة

بعد ضمة وفى يا كرو يا كرى بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل الثقيل

اى ويجعل المنادى الترخيم على الاستعمال الاقل اسما برأسه كانه لم يحذف منه شئ

فيكون كلمة برأسه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال ياحار

بالضم كانه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم وياثمى لانه لما جعل ثمو اسما برأسه

صار الواو متطرفا بعد ضمة فلا جرم قلب الواو ياء وكسر ما قبلها كما فى ادلو

وياكرا لانه لما جعل كروا اسما برأسه انتفى مانع الاعلال وهو وقوع التاء

بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قد استعمل

بعض العرب صيغة النداء يعنى يا خاصة فى المندوب لانه لا يدخل عليه سواها

لكونها اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها فى غير المنادى

والمندوب فى اللغة ميت يبكى عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته

امر عظيم لبعد درجته فى البكاء وهيئاه بكونه فى التفجع وفى الاصطلاح هو المتفجع

عليه وجودا او عدما بيا او وا فالتفجع عليه عدما بما يتفجع على عدمه كالميت

الذى

الذى يبكى عليه النادب والمتفجع عليه عدما كالمصيبة والحزن والوجع بلا لاحقة

للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمى المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه وقول يا حسرتاه

ويا مصيبتاه واختص المندوب بوا وممتاز به عن المنادى لعدم دخوله عليه

يا فانه مشترك بينهما وحكمه اى حكم المندوب فى الاعراب والبناء حكم المنادى

اى مثل اذا وقع المندوب على نوع قسم من اقسام المنادى فحكمه فى الاعراب والبناء

مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا

او مشبها به ينصب ولا يلزم من ذلك ان يقع على نوع جميع اقسام المنادى

لجواز انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة ولك زيادة الالف

فى آخره اى آخر المندوب لمد الصوت المطلوب فى الندبة فان خفت اللبس

اى التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف يعنى بعد ان الحق مع المجانس

لحركته او المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت وا غلامكيه

لامكان الالتباس بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين

قلت وا غلامكموه اذ الميم اصلها الضم لا غلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين

اثنين وجاز لك الهاء اي الحاقها بهذه المدات في حالة الوقف لبيانها ولا

ندب من قسم المندوب المتفجع عليه بذلك الاسم المعرف الذي اشتهر المندوب

به ليعذر النادب بمعرفته في ندبته والتفجع عليه فلا يقال وارجلاه اذ ما اشتهر

بهذا اللفظ مندوب خاص ليتنقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة

عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف نحو وازيد

الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جئ

به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جئ بها بعد تمام الموصوف للتخصيص

والتوضيح ولهذا جاز يا امير المومنيناه ولم يجز نحو وازيد الظريفاه

خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف باخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة

اي اسم الذي به

ولما كان

ولما كان في اللفظ الفصل بين الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه

من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو عين زيد لا غير بخلاف المضاف

والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال

واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز حذف حرف

النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس ويعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء

يعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكن كنداء العلم

فالاحلاف حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى ولا الاشارة اي ولا

مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان الطلب

فيهما لهذا الصوت والحذف ينافيه فينبغي على هذا من المعاني التي يجوز

فيها حذف حرف العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظ الله فانه لا

يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف

اعرض عن هذا اي يا يوسف ولفظ اي لذا المضاف وصف بذي اللام
نحو يا ايها الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو يا ايهذا
الرجل اي يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من اي هذا نحو يا ايهذا ذو
هذا بذي اللام مع المضاف الى اي معرفة كان نحو غلام زيد افعل كذا
والموصول نحو من لا يزال محسنا احسن الي واما اللهم فقد نداؤها
نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء اسم الجنس في اصبح ليل اي
صبحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا
فالندبة يا امرأة القيس حتى كهذه وقف افتد مخنوق اي يا مخنوق
فالذي نخص وقع في الحبل على ما نائم مستلق مخنقة وقال افتد مخنوق حذف
حرف النداء عن المخنوق انه اسم جنس شذوذا وفي اطرق كرا اي يا
كروان نحو منه شذوذ لانها حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم العلم

قيل هي دقيقة

قيل هي دقيقة يصيدون بها الكروان ويقولون اطرق كرا ان النعامة في القرى
فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد
اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلى ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة
نحو الا يا اسجدوا وانه يخفف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف
نداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف
قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فانه ان
ناصبة المضارع ادغمت نونها في لام لا يسجدوا فعل مضارع سقط
نونه بالنصب الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول
به فيها ما اي مفعول اضمر اي قدر عامله الناصب له على شريطة التفسير
الشريطة والشرط واحد وانما اضيف الى التفسير بيانية اي اضمر عامله بناء
على شرط هو تفسير اي تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه ح

احترازٌ به عن نحو الجمع بين المفترق والمفترق وهو اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير

كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك ولا يريد به ان

يليه الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون بعد الفعل او شبهه في الكلام

الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل

او شبهه عنه اي عن العمل في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره

او في متعلقه اي متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون

الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا

عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب اخر بحيث لو سلط

عليه مع رفع ذلك الاشتغال عليه اي على ذلك الاسم هو اي احد الامرين

الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اي ما يناسبه بالترادف او

اللزوم لنصبه اي لنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية

كما هو الظاهر

كما هو الظاهر المتبادر فقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه

بمجرد ذلك الاشتغال خرج زيد ضربته فان المانع من عمل ضربته في زيد ليس بمجرد اشتغاله بضميره فان

عمل معنى الابتداء فيه ومن فقد اياه ايضا مانع عن ذلك وبقيد النصب بالمفعولية خرج نحو كان

زيد [illegible] كنت اياه وههنا صور اربع احديها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه

بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة

اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل

بالمتعلق ولا يتصور فيه الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المص

اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق

ولا حسن في ترتيبها تأخير مثال الفعل المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا

ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل

المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء

مرادف لجاوزت وزيدا امررت بغلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حلبت

عليه مثالا لفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه للزوم فانه حبست

التعدي على شيء يلزمه ملابسه للمحبوس عليه فينتصب زيدا في هذه الامثلة بفعل

مضمر يفسره ما بعده اي ضربت يعني الفعل المضمر الناصب لزيدا في زيدا ضربته ضربت

المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته فحذف ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت

الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مقدر على ارادته اعني مررت به اهنت

فانه مقدر على ارادته اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانته لابست

ولابست فانه مقدر على ارادته اعني حبست عليه ثم اعلم ان الاسم الواقع في

الاشتغال على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع والنصب او يستوي فيه

الامران وفي هذه الصورة الجميع اشار المصنف فقال فيختار في الاسم المذكور الرفع

بالابتداء اي يكون مبتدأ لانه تجرده من العوامل اللفظية صحح يصح رفعه بالابتداء

ويرجح

ويترجح عند عدم قرينة خلافه اي عدم قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لانه قرينة المرجحة

فيه ما يقتضيه ولا لان ... التفسير وقرينة معها النصب ففي لم ترجح النصب

وقرينة اقوى يرجح الرفع بلا اهدى عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة

من الجانبين ولكن ان يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي تلك القرينة المرجحة

للنصب كاما الظاهر على ذلك الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل

عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية

قرينة النصب وكلمة اما قرينة الرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا الا المبتدا

بخلاف العطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها تقبل

بالسلامة عن الحذف ... وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب

نحو اما زيدا فاضربه فان المختار هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا

وهو لا يجوز الا بتأويل وشرط اما مع غير الطلب اذ الرفع على الاسم المذكور في المقامات

في كونه من اقوى الفعل بين مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا
المفاجاة لا يدخل على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بعض الظروف ومن ان اذا
المفاجاة يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا
ناقض ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها
على جملة فعلية متقدمة للتناسب اي رعاية التناسب بين الجملة المعطوفة
والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفي
يعني ما فلا وان وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع
ولا يدخل معمولها المضارع فلا يقع الاسم المذكور بعدها نحو لما ولن ولا نفيا
لم يكن بد من معمولها الى الفعل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته وان زيدا
ضربته لافادتها وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام
لانه يختار الرفع في الاسم الاستفهام مثل من زيد اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام

ليشمل

ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز ولكن استقبحه النحاة لاقتضاء هل الفعل
لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة
في الزمان نحو اذا عبد الله تلقيه فاكرمه وحيث الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا
تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني في موضع الاسم المذكور قبل الامر والنهي
مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذا الموضع لما بعد حرف الاستفهام والنفي
واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواقع مواقع
الفعل اي من مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا النصب للاسم المذكور رعاية فيها للفعل
تقديرا وكذا اي وكذا اذا يختار النصب للاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اي التباس
ما هو مفسر في حالة النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحالة بل من حيث هو خبر في حالة الرفع
بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حالة الرفع مع موافقته للمعنى المقصود وصفة
لمنع نحو القصد المعنى المقصود ولا التباس انما هو بين خبر مبتدأ تام وما هو مفسر للتقدير النصب

وو صفته لا بد بوصف التنبيه وبين الصفة فان التركيب لا يحتملهما اسما شئ فانه

انا كل شئ خلقناه بقدر بنصب كل على الاشتغال بشريطة التفسير ولو رفع بالابتدا

وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا للتنبيه واداء المقصود لكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال

كون خلقناه صفة بعض خبرا له وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شئ بانه مخلوق

انا بقدر لا الحكم على كل شئ مخلوق لنا انه بقدر فانه يتوهم كون بعض الاشياء

الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد

وليستوي الامران اي الرفع والنصب فالمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت

في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك ولولا لا يصلح العطف

على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطف الجملة التي وقع فيها الاسم

المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيقع بعد

بالابتداء ويفيد بتقدير الفعل والوجهان متساويان لحصول التناسب فيهما في الرفع

بكو

بكونها اسمية بعطف على جملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب بكونها فعلية بعطف على الصغرى وهي فعلية

فاذا قلت السلام من الحذف ترجيحا للرفع ولذلك لا هو معارض بقرب المعطوف عليه فان تلك لا

تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا متصلة بها غير مفصولة وقلنا هذا باعتبار

المذهب واما باعتبار المبتدأ فالصغرى اقرب ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور

بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط

حكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا

يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدهما

لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال حرف الشرط

والا زيدا ضربته مثال الحرف التحضيض وليس مثل اذ زيد ذهب به منه اي من باب الاضمار

على شريطة التفسير بان زيد فيه مما كان بعض في باب الاضمار انه مما اضمر عامله

التفسير بالمنصب فيما النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد

نفق النظر التأملي منه فافهم وان صح عليه انه اسم بعده فعل مشتغل بضميره لكنه بحيث لبس

لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه كان زيد ذهب به لا يحل النصب لكن لا مناسب له اصلا

اذهب فان قلت لا ينحط المناسب في اذهب فليقدر مناسب آخر بنصبه مثل بلابس

او اذهب على صيغة المعلوم فيكون التقدير زيدا بلابس الذهاب به او بلابس احد

بالذهاب به او اذهبه احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه

مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرتم مفقود واذا كان الامر كذلك فان رفع

اي رفع زيد في المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب

الاضمار على شريطة التفسير فكيف يكون مما يختار فيه النصب كذلك

اي مثل اذ زيد ذهب به قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر اي في صحائف اعمالهم فهو

ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل مسندا لصلح التقدير فعلوا في صحائف

كل شيء في الزبر فهو ليس في الزبر لانه كان متعلقا بفعلوه وقد فسد المعنى لان

اعمالهم

اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها افعالا بل الكاتبون اوقعوا فيها

كتابة افعالهم فانه كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الآية فان المعنى المقصود اذا

ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير

مستطر لان كل شيء كائن في صحائف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على انه مبتدأ بكونه كل شيء

والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ تقديره

كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق

ان الاسم المذكور اذا كان بعده فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا

فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد

منهما مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه الرفع الا في رواية

شاذة عن بعضهم فانظر النحاة الى انه تحمل للاخراج عن هذه القاعدة المذكورة

لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار وارتكب المصنف ما تحمل الاخراج منها فقال

ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط
عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدأ موصولا بمعنى
واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخل عليه من تعلقه بالشرط
لدلالته على سببيته للجزاء ومثل هذه الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله فامتنع تسليط
الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والآية جملتان
مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ محذوف المضاف والزاني عطف عليه
والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا
جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما
فاجلدوا وقيل زائدة او للتفسير ومن الجملة لا يعمل في جملة اخرى فيمتنع
التسليط فلا يدخل في الضابطة فتعين الرفع ولا اي وان لم يكن الفاء بمعنى
الشرط ولم يكن الآية جملتين ايضا فهي يكون داخلة تحت الضابطة فالمختار فيها

النصب

النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل
الآية جملتين لتعين الرفع الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير
وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء
وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق
تحذيرا اي حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا
له مما بعده اي مما بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول معطوفا
على حذر او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لابد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف
عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق
ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول استعلاما بانه محذر منه لا محذر
مثل اياك والاسد واياك وان تحذف هذا مثال للاول اعني التحذير معلما
بما بعده من نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك من حذف الارنب وهو ضربه

بالعصا بل بحذف الارنب من نفسك وعلى التقدير بين المحذوف منه هو الاسد والحذف
فان المراد من تبعيد الاسد والحذف من نفسك تحذيرهما منهما او الطريق الطريق
مثال الثاني فمعناه اى اتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول
النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل ابعد وان
نفسك ابعد وفي مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء من الطريق لا على
تبعيد فالصواب ان يقال ابعد واتق او نحوهما فيقدر مثل ابعد في جميع افراد النوع
الاول وفي بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى على بعد نفسك مما يؤذيك
كالاسد ونحو بعض مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور قبل لفظ الاسد في اياك والاسد
خارج من النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا او ليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه
تابع للتحذير والتوابع خارجة من المحذوف بدليل امتناع انتصابه بلا واسطة كالعطف
والمحذوف منها مجهول مطلقا اى على المبهم لاشتراكها في التي ساعية نحو صمت دهرا و النقط

المبهم وهو

المبهم وظروف المكان كان المكان مبهما قبل ذلك اى تقديره في حلالها على الزمان المبهم
لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك وقد امالى وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا
تقبل بتقديره في لانه لم يكن حمله على الزمان المبهم لاختلاف ابهامه ثانيا وصفة نحو جلست
في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين ويسار وشمال
وفوق وتحت وما في معناها فان امام زيد مثلا يتناول
جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما وانما لم يبينه ولهذا التفسير
بعض ظروف المكان الجارية بعضها قال وحمل عليه اى على المبهم المفسر بالجهات
الست عند ولدى وشبههما نحو زيد عند ... وسوى لابهامهما اى لابهام عند ولدى
ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما وفي بعض النسخ لابهامهما
كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو
جلست مكانك لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه وكذا حمل

عليه ما بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال الا بهامه

على الاصح اى على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول فيه لكن الاصح

انه مفعول فيه وكان الاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل تامل

فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه وكلا شك ان معنى الدخول

لا يتم بدون الدار [illegible] وبعد تمام معناه يطلب المفعول

فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلانى فالظاهر انه مفعول به لا مفعول

فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل انسب الى مكان خاص يوقعه فيه يصح ان

ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانك اذا قلت ضربت زيدا في الدار التى هي

من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول ضربته

في البلد ونسبة الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانك اذا قلت الداخل

في البلد دخلت الدار لا يصح ان تقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست

كتبه

كنسبة الافعال الى ما اسكنتها التى فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مشبها بالمفعول به معناه

على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال في مع دخلت في الدار صحيح لكن الاصح

استعماله بدون في ويفعل بمن سيبويه ان استعماله في شاذ وينصب اى المفعول فيه بعامل

مضمر بالاستيطان التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال من ضربت اى ضربت يوم الجمعة و

بعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما في المفعول به

المفعول له هو ما فعل لاجله اى لقصد تحصيله او لسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل

ما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اى حدث مذكور اى ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج

عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور

احتراز به عنه وهو اى الفعل الذى فعل لاجله مذكور في الجملة كما ضربت زيدا قلنا المراد

مذكور معه فانه قد هو مذكور معه في ضربته تاديبا قلنا المراد المذكور معه في التركيب

الذى هو فيه ويخرج نحو اعجبنى التاديب الذى ضربت لاجله اللهم الا ان يراد به كت

معه ايراد مسعد للفعل فيه مثل ضربته تاديبا امتثال لما فعل لقصد تحصيله

وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت

عن الحرب جبنا امتثال لما فعل بسبب وجوده قبل وهو القعود فان القعود

وقع بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له معنى مستقلا غير داخل في المفعول المطلق

يخالف خلافا ظاهرا الزجاج فانه اى المفعول له عنده اى عند الزجاج

مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين انه ادبته

بالضرب تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب

وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بان صحة تاويل الحال بالظرف من حيث

ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد في وقت الركوب من غير ان يخرج عن حقيقته

وشرط نصبه اى شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فان السمن

والاكرام في قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر بعده مفعول له غير منصوب

عليه حذف

عليه حذف وهذا كما قال في المفصل بعد ان ذكر نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح

القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وانما اختص اللام بالذكر لانها الغالب

في تعليلات الافعال فلا يتعين غيرها من نحو من او الباء او في مع انها قد تدخل المفعول له

كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا

وقوله عليه السلام ان امرأة دخلت النار في هرة اى لاجلها وانما كان تقدير اللام

عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقاؤها في اللفظ لانه

لا حاجة في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما يكون في حذفها عن اللفظ

ولهذا قال وانما يجوز حذفها لم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام

فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترز به عما اذا كان

عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اى اتحد فاعله وفاعل

عامله احترز به عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياى ومقارنا له

والتأديب

المذكور في الوجود سيحدث زمانا وجودهما نحو ضربته تأديبا اذ زمان الضرب

من زمان

واحد اذ لا مقارنة بينهما الا بالاسباب او يكون زمان وجود احدهما بعض

المفعول له

وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني القعود بعض زمان

له

اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ابتغاء للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول

[illegible]

تمام

اعني ابتغاء الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب وحينئذ يرد بذلك القيد

الشرط

انما

اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس

تعلق

هذا الشرط لانه بهذا الشرط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة

بانه

المصدر بدونه بخلاف ما اذا اختل شي منها المفعول معه اي الذي فعل بمصاحبته

معه

له

الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقط

في المفعول

مفعول به المذكور فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور

القا

ويد وله والضمير المجرور راجع الى اللام وانما ذكر منه نصبه بما جوز نحو

من اسناد الفعل

في الاكثر

من اسناد الفعل الى الظروف اللازم النصب وتركه منصوبا بجريا على ما هو عليه

الرأي

واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي انه هذا

بل

ضعيف جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فانه يقول

ظرفيته

مالم يسم فاعله فيه من الضمير الراجع الى مصدره اي حيل الحيلولة لانه بين العير

كما هو

لا ايقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعو

لم يسم فاعله ضمير راجعا الى مصدره والضمير المجرور راجع بالموصول هو المذكور

بعد الواو احترز به عن المذكور بعد غيره كالفاء المصاحبة معمول فعل اللازم

اياها

متعلق بالمذكور اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبة معمول فعل وافادته

وزيدا

سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك

معنويا

درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اي لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اي

الفعل

نحو ما لك وزيدا اي ما تصنع والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك

[illegible]

في زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها

لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد واو العاطفة نحو جاء زيد وعمرو فانها

جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى

مع وانما وضع الواو موضع مع لكونها اخصر في اصلها او العطف التي فيها معنى الجمع

فناسب معنى المعية فان كان اي وجد الفعل اي ما يدل على الحدث فيعم الفعل

واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اي لم يجب العطف

ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان

اي العطف والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على

العطف وزيدا بالنصب على المفعولية والا اي وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين

النصب مثل جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا بتأكيد المتصل

بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اي معنويا مستنبطا من اللفظ

وجاز

وجاز اي لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل على العمل العامل المعنوي

بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اي وان لم يجز العطف بل امتنع

تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو مالك وزيدا وما شانك وعمرا فان العطف ممتنع

فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار بين الجار و لم يجز عطف عمرو

على الشأن اذ السؤال عن شانه لا عن شان احدهما ونفس الآخر وانما حكمنا

بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما يمانك فمعنى ما شانك

وعمرا ما تصنع وعمرا ومعنى ما لك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد

وعمرو والحال لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهي ما يبين هيئة

الفاعل او المفعول به اي من حيث هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر فبذكر

الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل والمفعول به

يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل او المفعول به كصفة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك

الحال

وبقيد الحيثية يخرج منه الفاعل او المفعول به فانه يدل على هيئة الفاعل او المفعول به
مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا التقييد على سبيل منع الخلو الجمع
فلا يخرج منه مثل ضربت زيدا قائما راكبين لفظا او معنى اي سواء كان الفاعل
او المفعول الذي وقع الحال منه لفظا اي لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية
المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه
يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اي معنويا
بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من
فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول به اعم
من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال من المفعول معه لكونه في معنى الفاعل
والمفعول به وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت
الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال من المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا

او مفعولا

او مفعولا لا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو قوله تعالى بل نتبع
ملة ابراهيم حنيفا وان يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان تقول بل نتبع ابراهيم مقام
بل نتبع ملة ابراهيم وان يأكل اخاه مقام يأكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا
وهو جزء المضاف اليه فكان الحال من المضاف اليه هو الحال من المضاف وان لم يصح قيامه مقامه
كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال من هؤلاء
باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزء فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم
فاعله باعتبار ضمير المستكن في المقطوع فكانه حال من مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ
يقضى على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعيل او يبنى على صيغة المضارع المجهول
من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول
معه او المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الا الا دخول ما وقع حالا من المضاف
اليه مثل ضربت زيدا قائما مثال للفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية التاء المتكلم ومفعولية

زيد انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما

حقيقة ذو زيد في الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ حكما فان فاعله الضمير

والظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه

والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال المعنوي لان معمول تنبيه زيد

ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل اعتبار معنى الاشارة والتنبيه المفهوم

من لفظ هذا ولا شك انهما انما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه

في نظم الكلام انبه واشير ويكون زيد معمولا لفظيا بل معنويا لتنبيه

انما هي اعتبار معنى اشير وانبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة

وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل

الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما او زيد في الدار قائما ان كان

الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه

الفاعل

الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا باسم

وكالاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه

المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو

هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما

عمل فيه معنى الفعل في الدار قائما وكانه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال

ان تكون نكرة لكونها خبرا في الحقيقة من ذي الحال والحق الخبر ان يكون نكرة

والتعريف زائد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه

فكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس اشتراطها ان يكون صاحبها معرفة

من انها بل في غالب من احوالها اي اكثرها وانما قيد بذلك لان من وقوع الحال

احدها اما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا

او مقيدة عنا للمعرفة لاستغراقها نحو فيه يفرق كل امر حكيم امرا

من عندنا ان جعلت ام احالا من كل امر و واقعة في جنب الاستفهام نحو هل اتاك
رجل راكبا او بعد الانتفاء النفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او تقدم ما عليه الحال
نحو جاءني راكبا رجل وثانيها ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب
موارد وقوع الحال ما كان هاهو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون
صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها
معرفة حتى يقال ان غالب كون صاحبها معرفة المنبئ ان تخلفه في بعض المواد
شاذ في الشرطية ويحتاج الى ان يصح الكلام من ظاهره ويجعل قوله صاحبها
معرفة مبتدأ وخبر معطوفا على قوله وشرطها ان تكون نكرة وارسلها
العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد يصف حمار
الوحش وكلاتن يعود ارسلها حمار الوحش الاتن وكان المراد بالارسال
البعث او التخلية بين المرسل وما يريد اي ارسلها معتركة متزاحمة

ولم يذدها

ولم يذدها اي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي لم يخف على نغص الدخال اي على
انه لم يتم شرب بعضها الماء بالدخال والدخال هو ان تشرب البعير ثم يرد من العطش
الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه
ولعل المراد به هاهنا نفس مداخلة بعضها في بعض اذ المعنى على نغص مثل نغص
الدخال ومررت به وحده ونحو فعلته جهدك وطاقتك بالنكرة ملازم نقصا
على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتاويلها على وجهين احدهما انها مصادر لافعال
محذوفة اي يعترك العراك وينفرد وحده اي انفرادة وتجتهد جهدك فهذه الجملة
الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيها انها معارف
موضوعة موضع النكرة اي معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة
وهو في المعنى نكرة فان كان صاحبها اي صاحب الحال نكرة مخصصة لم يكن فيها
شائبة تخصيص باس التقديم ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة

وجب تقديمها اى تقديم الحال على صاحبها لتخصيص النكرة بتقديمها لا اتفاقى المعنى
مبتدا وخبر ولئلا يلتبس بالصفة فى النصب فى مثل قولنا مررت برجلا راكبا ثم قد يجب
فى سائر المواضع وان لم يلتبس طردا للباب ولا تتقدم اى الحال فيما عدا مثل زيد قائما
كونه قائما على العامل المعنوى قد عرفت فيما قبل العامل المعنوى وانما هو ما يتضمن معنى
بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اى الجار والمجرور خارج منه داخل
فى الفعل وشبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا تتقدم على العامل المعنوى
اتفاقا بخلاف الظرف اى ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلاف سيبويه
لا يجوز اصلا نظرا الى كونه ضعيف الظرف وجوزه الاخفش بشرط تقديم المبتدا
على الحال نحو زيد قائما فى الدار فانا مع ناجين عن الحال فانه وافق سيبويه فى المنع
فلا يجوز قائما زيد فى الدار ولا قائما فى الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون
معناه ان الحال وان كان مشابها بالظرف لما فيه من معنى الظرفية الا انه الظرف

تتقدم على عامله

تتقدم على عامله المعنوى لتوسعهم فى الظروف والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن
الظرف داخلا فى العامل المعنوى كما هو الظاهر من كلامه فالمراد هو الاحتمال الثانى
لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوى كذلك لا يتقدم على ذى الحال المجرور
سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لا يتقدم
الحال عليه اتفاقا نحو جاءنى مجردة من الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع
وفرع لذى الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان
مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصرية يمنعون تقديمها عليه
للعلة المذكورة وهو المختار عند المص ولهذا علل بقوله على الاصح ونقل عن بعضهم
الجواز مستدلا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس واعلم ان الظرف
بمعنى حوض الجر والاضافة ان وصل الفعل كالهمزة والتضعيف وكان من تمام الفعل وبعض
حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هند فالمجرور

بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاشكال بجعل كافة حالا عن الكاف
والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة لمصدر محذوف اى رسالة كافة وبعضهم بجعلها
مصدرا كالكاذبة والعافية والكل تكلف وتعسف وكل ما دل على هيئة
اى على صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا من غير تاويل
الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد
على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا فى تاويل الجامد بالمشتق
ومع هذا فلا شك ان الاغلب فى الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا فى قولهم
هذا بسرا وهو ما بقى فيه حموضة اطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة صرفة
فهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية لا
الى ان يأوّل البسر بالبسر والرطب بالمرطب من ارطب النخل اذا صار ما عليه بسرا
وارطب اذا صار ما عليه رطبا والعامل فى بسرا اطيب باتفاق النحاة

الا انهم عند

ابتنه ممنه محققهم وتقدم خبرا على اسم التفضيل مع ضعفه فى العمل لانه اذا تعلق
بشىء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلى كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت
بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل وهذه الحيثية وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد
فى اطيب لكنه لما كان المضمر بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه فجعل ان
يليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه
قال الرضى واما القرب المشترك فى افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان
كالعدم ومع هذا فلا ادرى باسا ان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا
وذهب بعضهم الى ان العامل فى بسرا اسم الاشارة اى اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس
بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس ولا تقييد للاشارة بحالة
البسرية ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح جعله عاملا فيه نحو تمرة
نخلتى بسرا اطيب منه رطبا او تكون اى الحال جملة لدلالتها على الهيئة

كالمفرد فيصح ان وقعت حالا مثلها لكن يجب ان تكون الجملة الحالية خبرية محتملة

للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجرائها عليه في قوة الحكم بها

والجمل الانشائية لا يصلح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في

الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة

حالية فلا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية

اما اسمية او فعلية والفعلية اما يكون فعلها مثبتا مضارعا او مضارعا

منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية اي الجملة الاسمية

الحالية متلبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال فيناسب

ان تكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب

وجاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول

الامر فاكتفي بها نحو قوله عليه السلام كنت نبيا وآدم بين الماء والطين

وهذا اي الربط

وهذا اي الربط بالواو وحدها او بجامع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة واما في المؤكدة

فلا يجوز الواو فيتعين حينئذ نحو هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد

لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في ابتداء

فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى في فلا بد من الواو على الصحيح

والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل منها مضارعا مثبتا متلبسة

بالضمير وحده لمناسبته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني

زيد يسرع وما سواهما اي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على

المضارع المثبت من الجملة المشتملة على المضارع المنفي والماضي المثبت والمنفي بالواو

والضمير معا او باحدهما وحده مع غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة لها في استقلال

كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم والمنفي

غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاءني زيد وقد خرج

نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج

عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد المقربة الى زمان الماضي

الى الحال لفظا على الماضي المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان

صدور الفعل من ذي الحال او تقدير عليه تقديرا لان المتبادر من الماضي المثبت

اذا وقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد حتى

تقربه اليه فتقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون

قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه

او مقدرة منوية نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت صدورهم

وهذا الخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان الحذف قد وسيبويه يأول

قوله تعالى حصرت صدورهم بقوله قوما حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صفة

وصف محذوف وهو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية وانما اشترط ذلك في المنفي

لاستمرار النفي

لاستمرار النفي بلا فيشمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة قاطعة

حالية كقولك للمسافر الشارع في السفر المتهيئ له راشدا مهديا اي سر راشدا

مهديا بالقرينة حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة الى راشدا او حال بعد حال

او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه

قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ويجب

حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة مطلقا وهي اي الحال المؤكدة مطلقا هي التي

لا ينتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة

قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية

لا ينتقل عن الاب في غالب الامر اي احقه بفتح الهمزة او ضمها

من حققت الامر بمعنى حققته وصرت منه على يقين او من حققت

الامر بعينه الفعل وبمعنى اثبته اي تحققت ابوته لك

وجرت منها على يقين او ثبتها كذا لكن عطوف قال صاحب

يجب المفتاح احق التقييدات بعمل ان يعتبر عطوف وشرطها

اي شرط وجوب حذف عاملها ان يكون مقررة اي مؤكدة

لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل

في قوله تعالى انا ارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذف عامله

اسمية احترز به عما اذا كان فعلية فانه لا يجب حذف

عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه

حال مؤكدة من فاعل شهد ولا يذهبنا من قيد آخر وهو ان يكون

عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها اذ لو كان عاملها

مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط التمييز ما

اي الاسم الذي يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم

مبحث التمييز

التنحية

التنحية فهو ليس يرفع الابهام من شيء بل هو ترك مبهم وايراد معين المستقر

اي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر بحكم

وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق ينصرف الى الكامل وهو الوضعي

واحترز به عن نحو رأيت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام عن قوله

عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل انشاء في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له

وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا انما موضوع

المفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئي جزئي منه فلا ابهام في هذا

المفهوم الكلي ولا في واحد واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد

الموضوع له او المستعمل فيه فهو منتف بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام

الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف

البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع للشخص

معين لا الابهام فيه لكن لما كان عمر اشتهر بذلك بذكر الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم
الاستشهاد لا الابهام الوضعي عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت
والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات تحقيق ذلك
ان الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف من مثلا استدل ان الموضوع له معنى متعين
متميز مما هو اقل من النصف كالربع ومما هو اكثر منه كالمن ومبني ولا ابهام فيه بلا
من حيث ذاته اي حقيقته فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل
او غيرهما او لا من حيث وصفه فانه لم يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادي او
مكي فاذا اريد رفع الابهام الوصفي الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال
فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل رطل زيتا فيرتفع
الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف
مذكورة او مقدرة صفتان للذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكور نحو رطل

زيتا والمقدرة

زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد وهو نفسا يرفع
الابهام عن ذات الشيء المقدر فيه فالاول اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات
مذكورة يرفعه عن مفرد ونعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف فقد مر تفسيره المفرد
وهو ما يتم به الشيء اي يوجد به تمامه ويتميز غالبا اي في غالب الموارد واكثرها ربع
الابهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا النوع الخاص في اكثر الموارد وبذلك لان الابهام فيه اكثر
والمقدار ما يتحقق في ضمن العدد نحو عشرون درهما وسياتي ذكر تمييز العدد في بيانه
في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فانه الرطل
نصف المن ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذرع نحو ذراع ثوبا وكالقياس
نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصورة هو المقدرات لان قولك
عندي عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها
الموزون والمعدود والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المصنف على الامثلة الثلاثة

لانه كان مطمح نظر التمييز على بيان ما انبهم في المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا او لدن
كما في منوان سمنا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يبين قسم
المقادير وكذا ما يعطيها معنى تمام الكلام ان يكون على حاله لا يمكن اضافته معها والاسم
مثل [illegible] مع التنوين ونون التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف
لا يضاف ثانيا فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار
به كلاما تاما فشابه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما
ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام فيكون مشابها
الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم
كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف الداخلة على الاسم وان كانت تتم
بها الاسم فلا يضاف معها فلا ينصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا
اي التمييز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اي التمييز جنسا وهو ما يكتفى به

اجزاءه

اجزاء ويقع مجردا من التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر
والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد
فيثنى المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع قيل
وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين
للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد
بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية فيجمع اي يورد
التمييز على ما فوق الواحد جمعا حيث لم يقصد الواحد في غيره اي غير الجنس بحو
مثنى عدلين ثوبين او اثوابا ثم ان كان اي المفرد المقدار فاما بتنوين او بنون
التثنية والمعنى ان وجد التمييز منصوبا بتنوين المفرد او بنونه التي للتثنية
فانه لما تم الاسم بهما اقتضى التمييز جازت الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى
التمييز اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا شايعا كثيرا الحصول

الغرض هو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوان سمن و الا

اضافة

اى وان لم يكن بتنوين او التثنية بان يكون بنون الجمع و الاضافة فلا يجوز الا

بنون الجمع

اما

الا نحو في نون الجمع نحو عشرون درهما اما في الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف في

بالاتفاق

و نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشريك و عشرى رمضان

لكنه مع الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض الصور لانه

اليوم

لا يعلم مثلا اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضان او ان

ليكون

العشرين من رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضا للاطراد فلذا

طرد

الباب او قريب من الاول و عن غير مقدار عطف على عن مفرد مقدار اى لا على

المهم

كما رفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفع عن مفرد غير مقدار اى ما

يعد دلالة فوت و لا ذراع و لا كيل و لا مقياس نحو خاتم حديدا فان الخا

مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا والخفض اى خفض التمييز

باضافته

اضافته بمعنى المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصوره عن المقدار

نحو طلب التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير و غيرها الحق بجهة المشابهة والثاني

الظاهر

اى القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة وقد عن نسبة كان ذا

الابهام

انه يقول عن ذات مقدرة نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة لم

مقابلة

فيها او شبه مما يلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان

اى

ما في هذا القسم للفرد المذكور في القسم الاول انما هي بمجرد النسبة لا غير في جملة

نسبة كائنة في جملة او ما ضاهاها اى ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل

زيد

نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو

ابا وكذا

حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه

والتمييز

كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا و نحو طاب زيد نفسا مثال الجملة

فيه

فيه خاص بالمنتصب عنه و زيد طيب ابا مثال ما شابهها الجملة و التمييز

يصلح ان يكون لما انتصب عنه و لمتعلقه وجب ان لا وقف في التمييز بين الجملة وما
ضاهاها فنقول ان المثالين في قوة اربعة امثلة وكانه قال طاب زيد وزيد طيب
نفسا وابا فقوله ابوة ودارا وعلما او علما عطف على قوله نفسا وابا بحسب المعنى
فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة او
لكل من التمييز الواقع في الجملة وما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس تمييز عن
اما في هو متعلق بالمنتصب عنه وكالاب تمييز اما في محتمل لهما والابوة تمييز عن
الاضافي والعلم تمييز عن نسبة اضافي وكل منهما متعلق المنتصب عنه او في اضافي
عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل يعجبني طيبه نفسا وتركه تمثيلا
لظهور التمييز ان ملاحظة ابه وابا وابوة ودارا وعلما اذ ترد هذه الامثلة
على وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارسا اشارة الى ان
التمييز قد يكون صفة مشتقة ايضا لما اورده صاحب المفصل مثالا للتمييز

المفرد

المفرد على ان يكون التمييز فيه مبهما كالمثير وتدرجلا او يكون فارسا تمييزا اصلا اذ ان بعينه
على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون التمييز مقيسا معلوما والابهام يكون في نسبة
الدر اليه والدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اي لله خيره فارسا
والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فارس بالضم اي حذق في الخيل واما
الفراسة بكسر فمن التفرس ثم اذا كان اي التمييز بعد ما لم يكن نفسا او المنتصب عنه اسما
لا صفة يصح حمله لما انتصب عنه والمراد بحمله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه
جاز ان يكون ذلك التمييز تارة له اي للمنتصب عنه بان يكون تمييزا يرفع الابهام
عنه وتارة لمتعلقه بان يكون تمييزا يرفع عن متعلقه وذلك بحسب القراين ولولا هو الى
مثل ابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يحمل عبارة اب زيد فجاز ان تارة تمييز عن زيد
اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو مثلا وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه نفسا
باعتبار ان يكون الطيب مسندا الى متعلقه وهو ابوه ولولا انه لم يكن التمييز بعد ما لم

في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه نحو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة

وعلما ودارا فان هذه الاسماء ليست نصبا في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعيين

عنه بها نحو لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد فيطابق

التمييز فيها اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نفسه او محتملا له ولمتعلقه

ونفسه بعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز وتثنيته وجمعه سواء كانت له

ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء او لمتعلقه او نفسه

مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت اباه ابا

وجدا له او طاب زيد آباء اذا اردت اباه واجداده فعلى كل من التقديرين

ان قصد وحدة التمييز افرد مفردا واذا قصد تثنيته اورد تثنية واذا

قصد جمعيته اورد جمعا فان صيغة المفرد لا يصلح ان يطلق على المثنى والمجموع

الا اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته

لا يلزم

لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل

والكثير لا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون

علما الا ان يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع من حيث اختلافها النوع عينه

فانه لا بد حينئذ من تثنيته وجمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما

اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدين او الزيدين نوع آخر من العلم

فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى وان كان اي التمييز صفة مشتقة من الفعل

دون فارسا او ما في لله دره فارسا نحو كفى زيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية

كانت الصفة صفة له اي لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة ينبغي ان يكون موصوفها

بالمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا لا غير محتملا

ولذلك بخلاف الاسم نحو ابا وطابقه اي وطابق التمييز مع ما هو له في المطابقة ان كانت

الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او عدم مطابقتها اياها فيجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل

لمطابقة
والوان المعطوف على خبر كانت اى كانت الصفة صفة له ومطابقة اياه في المراتب
الاربعة في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضمير
واحتملت اى الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب
زيد فارسا اى من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن بناء
في
من فيها هو الكدورة من فارس وقولهم عن ... قال ابو زيد العيني لان من زاد
على
التمييز لا في الحال ايضا المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ فيه
حال الفروسية بغيرها من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان
اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون ولا زيتا رطل لان عامله
اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا فلا يقوى
فيه
ان يعمل فيما قبله ولا الاصح اى الاصح المذهب ان لا يتقدم التمييز على ما هو عامل
طاب
من الفعل الصريح لكونه نوع ضعف من فاعل ... الفعل هذا نحو طاب زيد ابا اى

او غير صريح

ابوة او فاعلا

معديا نحو
ابوة او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اى انفجرت عيونها او اذا جعلته
بما هو
امتلأ الاناء ماء اى ملأته الماء فالفاعل لا يتقدم على الفعل لا يتقدم على الفعل هكذا
للفعل
بعض الفاعل وهنا بحث وهو ان الماء في قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل
الى البعض
المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء
بما بعض
متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقد وقع الابهام فيه لا وجه ميزه بقوله
فان
فمن امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة
هو التجارة
التجارة تمييز يرفع الابهام من نسبة منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل في قولك
على قاعدتهم
لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجازا وبهذا يندفع ما اورد
او امثاله
المشهورة وهو ان التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من ان التمييز في هذا المثال
تقديم التمييز
لا فاعل ولا مفعول فلا يبطل تلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزانه
المشبهة
على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة

واسم التفضيل والصفة وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل وتمسكها في هذا التجويز بقول
الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب على تقدير تأنيث الضمير في
فانه يكون في كان ضمير الشأن لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا
تميز من نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كان
ونفسا تميز من نسبة كان اليها اي وما كان الحبيب نفسا تطيب فلا تمسك به وما قيل
ان يحمل البيت على تقدير تأنيثه يكاد انه على هذا الوجه بان يكون تأنيث
الراجع الى الحبيب باعتبار النفس والمعنى ما كانت نفس الحبيب تطيب فتكلف
غير قادح في التمسك والمستثنى اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح
على قسمين ولما كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية في
قسمته الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن
عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي اخرج

به عن غير

به عن غير المخرج لجزئيات فالمستثنى المنقطع من متعدد جزئياته نحو ما جاءني احد الا
او لفظه مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا
القوم الا زيدا او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيد بالا غير الصفة واخواتها
به عن نحو جاءني القوم الا زيدا وما جاءني القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو
بعدها اي بعد الا واخواتها غير المخرج عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل
فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه
جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية من زيد او لم يكن نحو جاءني القوم
وهو اي المستثنى مطلقا حيث علم انه لا بد من تقسيمه كما عرفت وثانيا
لدين تعريف قسميه المذكور بعد الا واخواتها سواء كان نحو جاءني
لم يعرفه على حدة للاختصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا
لا بعد غير وسوى وغيرهما غير الصفة وان لم يكن الواقع بعد الا التي للتفه

اي ما جاءني احد الا زيدا

والاخلاف في المستثنى لئلا يدخل منه في كلام موجب اي ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني

القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع في غير موجب لانه ليس صاحب النصب على ما سيجيء

ولا حاجة الى قيد اخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا

فيما يخرج نحو قرئت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام

في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بل قوله او كان بعد الا

وخلا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرئت الا يوم كذا فانه مرفوع

وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصريين

الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لان المستثنى يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا

اذ لنسبة الى ما نسبته اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مقدما

عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على

المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غيره نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني

الا زيدا

الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا اي المستثنى منصوب

ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا هذا في الاكثر اي في اكثر

اللغات وهي لغات اهل الحجاز فانهم قرنيا بل كثير ورد اد في اكثر مذاهب النحاة فانه

اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فان المنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يجوز فيه

الا بدل الغلط وهو لا يصلح الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما

يصلح بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فقسموا المنقطع الى قسمين احدهما

ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا ففيهما يجوزون البدل

وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم فيها يوافقون الحجازيين في ايجاب

نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فمن رحمه الله

هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا

المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا اي بعد عدا وخلا اذا كانتا

نفس
من غير
مثل جاءني القوم عدا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بعن نحو عدت عن الديار
او الحد
وقد تضمن معنى جاوز ويحذف من يوصل الفعل فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمين
وفاعلهما
ولا يصار في باب الاستثناء ليكون ما بعدهما في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب
المستثنى
ضمير يرجع اما الى المصدر الفعل المقدر او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من
في محل
منه والتقدير جاءني القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائي منهم او بعض منهم زيدا وهما
في الاكثر
النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد ليكونا بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء
الجر
اي النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد جيء
بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما لان النصب بهما اكثر
ما
وما خلا وما عدا اي المستثنى منصوب ابدا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما عدا لان ما
ويقدر
بينهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا ويقدر
خلو
خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير المضاف اي وقت خلوهم او

مجيئهم

الفاعل
بمعنى اسم
مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر
انه
او جاؤا خاليا بعضهم او مجيئهم من زيد ومجاوزا بعضهم او مجيئهم عمرا وعن الاخفش
ولهذا
جاز الجر بهما على ان ما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المصنف او لم يعتد
لا يكون
به لقلته في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا وبعد
لنا قصة
نحو سيجيء اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب واجبا بعدهما لانهما من الافعال
من الفعل
الناقصة للخبر ويلزم اضمار اسميهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى الفاعل
الحالية
المذكور او الى بعض المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على
لانهما
واعلم انه لم يستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا ينصرف فيها
وتجعل
قائمة مقام الا وهي لا ينصرف فيهما او يجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء
واقعا
البدل من المستثنى منه فيما بعد الا حالا من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى
مثل عدا وخلاه
في محل يكون منافرا عن الا احترازا عما هو اذا كان بعد سوى او ادوات الاستثناء

وغيرها اي كلام غير موجب احترازا عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر

والحال قد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه يعرب بحسب

العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير الموجب

اي كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا لان الحكم فيما

على المستثنى منه لانه حكمها قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل

بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد

بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا بالنصب اما

بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختار

والبدل في هذه الصورة لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول به

لا بالاصالة او بواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب المستثنى

المستثنى بحسب العوامل اي بمقتضيه العوامل من الرفع والنصب والجر ان كان

منه غير

يا علي مدد

منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى

منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اي والحال انه

واقع في كلام غير الموجب واشتراط ذلك لتفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اذ

يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب

كل واحد المتكلم الا زيد الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم بما يصح ان يثبت على سبيل

العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك

قرينة حالية على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا

مثل قرات الا يوم كذا اي اوقعت القراءة في كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد

للمتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام اسبوع او الشهر او مثل ذلك ولقائل ان يقول لما لا

ليستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم

المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي

ان نية لا في غير الموجب انه استقامة المعنى وانه لا يصح مثل قوت الا يوم كذا
الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيمنع مثل هذا التخصيص في نحو
ضربني الا زيد بان تخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين منه اذا كان
هناك قرينة ولا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحد منهما خارجا
عنه بل هنا واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب هو عدم استقامة
المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان انتفاء جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق
الفعل بها او مخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب فانه امّا
في تعلق الفعل بها او مخالفة واحدة اياها مما يقل كما في المثال المذكور وبان
الفرق بين قولك قوت الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا لظهور قرينة دالة
على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها
في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل

ثم هو اشتد احد

ضربني

ضربني من القوم اي القوم الذين ذكرتهم فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد فالظاهر انه لا يمتنع ايضا مما يستقيم
فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك وفي الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى منه
ومن ثم اي ومن اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد
الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع
الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشيخ الرضي يمكن ان يحمل الصفات
على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا يتناقض ويستثنى من جملتها العلم او يحمل
ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات
الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على
المتفطن انه يمكن بمثل هذه التأويلات ارجاع جميع المواد الايجابية
عند الاستثناء الى صورة الاستقامة معنى كما يقال مثلا في قولك ضربني الا زيد
المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك او المقصود منه المبالغة في عدم المجتمعين

على ضربه واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اى لفظ المستثنى منه فعلى الموضع
اى يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمحتمل على قدر الامكان مثل
ماجاءني من احد الا زيد وزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه
ومثل لا احد فيها اى في الدار الا عمرو فعمرو مرفوع محمول على محل احد لا على
لفظه و مثل ما زيد شيئا الا شئ لا يعبأ به اى لا يعتد به فشئ مرفوع
محمول على محل شيئا لا منصوب على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس في كثير من النسخ
وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شئ المستثنى قيل انما وصفه به لئلا
يلزم استثناء الشئ من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان
يكون يزيد عليه صفة غير النفية اولا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة
غير النفية لكان ادق من السلف وانما تعذر البدل على اللفظ في الصور الثلاث
الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد فيما بعد الاثبات اى بعد ما صار الكلام

مثبتا الانتقاض

مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها لتاكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدلت على اللفظ
وقيل ما جاءني من احد الا زيد بالجر لكان في قوة قولنا جاءني من زيد فلزم زيادة من في الاثبات
وذلك غير جائز وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل
لا احد فيها الا عمرو بالنصب لان فتحة شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة
لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد من تقدير لا حقيقة او حكما لتعمل فيه هذا العمل
وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شئ لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد
من تقدير ما كذلك لتعمل فيه وهما لا يقدران لا حقيقة اذ لم يكن البدل
الا بتكرير العامل او حكما اذ المنفي بدخولهما على المبدل منه واعتبر سرايته حكمه
اليه فانه في قوة التقدير حال كونهما عاملين في المستثنى المحمول على البدل لبعد
اى بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما اى ما
ولا عاملتان للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر في هاتين الصورتين

البدل على اللفظ حملا على المحل لانه مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء

على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لاحد في هذا المثال محلان

من الاعراب محل قريب وهو نصب بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء

فلم اعتبر واحمله على محل البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو

لاجل معنى النفي وقد انتقض النفي بالا فبطل وهو محل البعيد فانه لا دخل

لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه ينتقض النفي ايضا بالا

لانها اي ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في

لبقاء الامر العاملة هي اي ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية

ومن ثم اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز

ليس زيد الا قائما باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها

ما زيد الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض النفي بالا

والمستثنى

والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى مع بكسر السين او ضمها مع القصر وسواء

بفتح السين وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر

في الاكثر استعمالا لانهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله مضمر ومعناها

المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا وحاشا زيدا اي برأه الله تعالى من ضرب عمرو واعراب

غير فيه اي في الاستثناء دون الصفة اذ هو حينئذ معرب باعراب موصوفه كاعراب المستثنى

على التفصيل المذكور فيما سبق لكانه لما اتجر المستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه

اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة

فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها على هذا

كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت على مثالها في الاستثناء

الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت الا

اي على كلمة غير في الصفة لكن لا تحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كا

اى الا انما تقع بجمع اى واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا

كما انه يكون مقدرا فى غير مثل جاءنى غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا

ليوافق حالها صفة حالها اداة الاستثناء اذ لا بد لها فى الاستثناء من مستثنى منه

متعددا فلا تقول فى الصفة جاءنى رجل الا زيد بل المتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا

كرجال او تقديرا كقوم ورهط وان يكون مستثنى منه مثنى فدخل فيه نحو ما

جاءنى رجلان الا زيد اسكون اى منكر لا يعرف باللام حيث يراد به العهد او لا

استغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به

الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل او عدم التناول قطعا على

تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور

واما بعض منه معلوم العدد نحو له على عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون

غير محصور لانه لو كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر

الاستثناء

هذه

الاستثناء نحو كل رجل الا زيد جاءنى وله على عشرة الا درهما وانما يصار عنده

وانما

الشرائط الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيحمل الى حملها على غير

لانه

قلنا فى صحة هذا الكلام اذ الا لا يحمل على الصفة غالبا فقيدنا بقولنا غالبا

فى غير

قد يتعذر الاستثناء فى المحصور نحو جاءنى مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر

نادرا

المحصور نحو جاءنى رجال الا واحدا او الا رجلا او الا اثنان ولكن لما كان ذلك

الهة

لم يلتفت المصنف اليه فى بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما اى فى السماء والارض

الهة الا الله ولا دلالة فيها على عدد محصور الا الله اى غير الله لفسدتا اى خرجتا

هى الهة

عن الانتظام فالا فى الاية صفة لانها تابعة لجمع المنكر غير محصور

بشرط

ويتعذر دخول الاستثناء لعدم دخول الله فى الهة بعينه فلم يتحقق

حملت

صحة الاستثناء وفى الاية مانع اخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو

هذا نبه

عليه فسد المعنى لو كان فيهما الهة مستثنى عنها الله فسدتا وبهذا لا يثبت نفيا

ما اذا
الله تعالى لجواز ان يكون ثم فيهما آلهة غير مستثنى عنها الله تعالى بخلاف
فيهما
كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله تعالى واذا لم يكن
حمل
غير الله يجب ان لا يتعدد الآلهة لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف
مذهب
الا على غير في غير جمع اى في غير جمع منكر غير محصور لصحة الاستثناء وفي
اتاني
سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك ما
بقوله
احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين متمسكا
وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالفرقدان صفة لكل
مطلقا
اخ لا استثناء منه والا وجب ان يقال الا الفرقدين بالنصب وحمل
ذلك على الشذوذ وقال في اللب شذوذان احدهما وصف
كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود
وكل المضاف اليه اذ هو المقصود لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل

بالخبر بين

اى بمكان
بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسوا بالنصب على الظرفية
عند
ظرفية لا تتصرف اذا قلت جاء القوم سوى زيد وسوا زيد فكانك قلت مكان زيد عند الكل
غير
وهو مذهب سيبويه فيهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية
دناهم
والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان
نصب
كما دانوا وزعم الاخفش ان سوى اذا خرج عن الظرفية ينصب ايضا نصب الاستثناء على
انتصابه
فيقول اذا جاءني سواك رفع الذات وشبهه في استنكار التي فيها غلب
الفعل
على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالرفع خبر كان واخواتها ومنصوبها وفيه
بعديته
انما الذي تم هو المسند بعد دخولها اى دخول كان او احدى اخواتها فالمراد
وقبلها
المسند الداخل عليها ان يكون اسنادا الى اسمها او قبلها بعد دخولها على اسمها اى خبر
الخبر
منك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين انواع
بمثل كان
المقدم على تقرر الا ان يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف

قال قيل قبل الدخول انه
مسند فكان ثم سمى بكان بعد الدخول
مسند لكونه من المبتدأ وبعد
الدخول مسند لكونه خبرا
لكان كما لا يخفى

زيد يضرب ابوه وكان مثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين من

المثالين المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد

بعض افرادها ودونها الفعل وفيها اوردت عليه مما سبقت الاشارة اليه في خبر ان

واخواتها مثل كان زيد قائما او امره اي امر خبر كان وانما كامر خبر المبتدأ في اقسامه

واحكامه وشرايطه على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر ولكنه يتقدم على اسمها

حال كونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها لفظا

في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما

نحو كان المنطلق زيد وكان هذا زيد بخلاف المبتدأ والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح

للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد فيه من قرينة دافعة للبس وكذا اذا كان تقدير

الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا فلا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر في كان

الفتى هذا وقد يحذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه

لا يحذف

لا يحذف هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس

مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي مثل هذه الصورة وهو ان يجيء بعد ان

اسم ثم فاء وبعدها اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقويها اي ان كان عمله

خيرا فجزاؤه خير ونصبهما بمعنى ان فخيرا فجزي خيرا على معنى ان كان عمله خيرا كان جزاؤه خيرا ورفعهما

نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان

كان في عمله خير كان جزاؤه خيرا وقوة هذا الوجه وضعفها بحسب قلة الحذف و كثرته

ويجب الحذف اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت

منطلقا انطلقت واصل اما انت لان كنت حذف اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان

اختصارا فانقلبت الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع

كان عوضا عنها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا

انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت

اسم ان واخواتها

مطلقا انقلبت تعمل بعد ما عمل بالاول من غير فرق الاحسن اللام اذ لا لام فيه
على الاول لانه اشبه اسم ان واخواتها وستعرفها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى
هو المسند اليه بعد دخولها اي دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم
وبما عرفت من معنى البعدية او الدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف

بحث منصوب لا التي لنفي الجنس

الخبر مثل ابوه في ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة
وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كالمنصوب ولا اكثر من المنصوبات فلا يصح جعله
من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير
بالمنصوب بها اجمالا ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات
لكن اكثره منها فاعطي للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان
اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني منه على
واما ما هو مرفوع فليس اسما لها فالمعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها نحو ابوه في لا

رجل ابوه

رجل ابوه قائم لما عرفت هذا القدر كاف في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حدا
منفردا عليه قوله يليها اي يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة
مضافا او مشبها به اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه هذا احتراز
من المجرور في اليه او لا انسب منه او من الضمير المجرور في دخولها وما بقي من التعريف
في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام
ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك مثال
نكرة مشبها بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما فانه كان
اليه بعد دخولها خبر واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاول
وهو كونه مضافا او مشبها به اي يليها نكرة غير مضاف ولا مشبها به لئلا يترتب عليه
مبني على ما ينصب به فانه لو كان معربا لمعرفته او بعضا او حكمه غير ذلك وقوله على
اي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخولها لا عليه وهو الفتح في المفرد نحو لا رجل

والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها
في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ونفى
بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل المثنى والمجموع وانما بني لتضمنه معنى
من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة
او تقديرا وحذف من تخفيفا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها
النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة المضاف يرجح
جانب الاسمية فيعيد الاسم بها ما يعد الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب وان كان اي
المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة او مفصولا بينه اي بين
ذلك المسند اليه وبين لا مطلقا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو
مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبها به او لا وهي ستة صور نحو لا زيد في الدار
ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام

ولا امرأة

ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه الصور
الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع ان لا النافية للجنس فيها واما في المفصول
فضعفها عن التأثير مع الفصل والتكرير اي وجب تكرير اسم لا لكن مطلقا الا بعينه
اما في المعرفة ليكون كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الاحاد وفي النكرة ليكون مطابقا
لما هو جواب له من مثل قول السائل أفي الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار
في المعرفة ايضا ونحو قضية اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية هذا
جواب عن نقض بسؤال مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم
لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية علي رضي الله عنه ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب على بكرة
فاجاب بانه متأول بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن لها فانه
لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتأويل يفصل بين الحق
والباطل لاشتهاره بهذه الصفة فكانه قيل الافضل لها ويقوي هذا التأويل اي حين

اي فيها

عند الكلام لان القاعدة ان تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله

كذلك فيه لا على سبيل العطف وكان عقب كل واحد منها نكرة بلا فصل يجوز فيه

خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه يزيد عليها الاول فتحهما اي لا حول ولا قوة

الا بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطف على لا حول عطف مفرد

على مفرد وخبرهما محذوف اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اي

لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر جملة الاولى استغناء عنه بخبر جملة

الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح

الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية مزيدة

لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لانها مبنية على

حركة كحركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على

حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح

الاول فلان لا

فلان لا يجوز زائدة والثانية

الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فمعطوف على محل لا مع اسمها لانه مرفوع بالابتداء

عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر على

حدة والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب من قولهم ابغير الله حول

وقوة فاجاب بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الاعراب ههنا ايضا والخامس رفع الاول

على ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة

الا بالله على ان يكون لا لنفي الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان

يكون رفعه لانتفاء عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير

فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها للتوافق الاسمين بعدها في الاعراب وهذا

على التوجيه الاول متعين نعو عطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة

منصوبا او مرفوعا او على الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف

جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يتغير العمل

[illegible] ان يكون [illegible] الا بالله

اى عمل اى لا تاثير لها فى مدخولها اعرابا و بناء لان العامل لا يتغير عمله لاجل

الاستفهام و معناها اى معنى الهمزة الداخلة على لا التى لنفى الجنس اما الاستفهام

حقيقة فنحو الا رجل فى الدار مستفهما و اما العرض فنحو الا نزول عندى

سيبويه ان حال لا و لا رجل كما قبل الهمزة بلا ذكره السيرافى و تبعه الجزولى

والمغفرة … ذلك الاندلسى و قال هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت

حروف الافعال مثل ان و لو و حروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها

ما نحو الا زيدا تكرمه و اما التمنى نحو الا ماء اشربه و حين لا يرجى ماء و اما فى

الا رجلا جزاه الله خيرا يدل على خير فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها همزة الاستفهام

حرف الموضوع للتحضيض … فكانه قال الا ترونى رجلا يعنى هلا

رجلا و لذلك نصب … و هى بمنزلة لا التى دخلت عليها همزة الاستفهام الا

بمعنى التمنى فكان القياس الا رجل لكنه نونه لضرورة الشعر و نعت اسم

المبنى

المبنى لا نعت اسمها المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريفا الاول

صفة للنعت اى لا الثانى و ما بعده احترازا عن مثل لا رجل ظريف كريم فى الدار مفردا

عن مجيئ مبنى و العامل فيه مبنى احترازا عن مثل لا رجل حسن الوجه بكيد حال بعد

مفردا احترازا عن الفصل نحو لا غلام فيها ظريف و هذا التقييد يغنى عن الاول مبنى

حملا على المنعوت لكان الاتحاد بينهما او لا الاتصال و توجه النفى اليه اى الى النعت

والمبنى فى قوله و نعت المبنى اشارة الى ما بنى على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه

سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبنى و بنى على الفتح ثم جيئ بنعت لا يجوز بناؤه

نا … انه يصدق عليه انه نعت المبنى الاول مفردا يليه فانه بادر و هذا المثال

للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر و لو جعل نعتا للمتبوع لم يليه لتوسط

بينهما و معرب لان الاصل فى التوابع تبعيتها المتبوع اعرابا و لا مدخل

حملا على محله البعيد و نصبا حملا على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجل ظريف

اي فحكمه

وظريف بالرفع وظريفا بالنصب ولا اي وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب

الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد او نصبا حملا على اللفظ او المحل القريب

وقد عرفت امثلته في بيان فوائد القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان

المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه

لا غلام لك في الفرس وان كان لا مكررا في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة

فيما سبق بانه يحمل على اللفظ اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا او بان يحمل

على المحل ويجعل مرفوعا جايزان ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف

ولم يجعل في حكم المتصل المتقدم الفصل بلا المؤكدة اذا المعطوف على المنفي يزاد

فيه لا كتفي لا حول ولا قوة مثل اب وابنا فابني وفي قول الشاعر لا اب وابنا

مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا وسائر التوابع لا نعت يعلم

فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي ومثل لا

ابا له ولا غلامي

ابا له لا غلامي له اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجري

على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف في نحو اب وحذف النون في نحو غلامين جائز

يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم

لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع مجروره خبر لهما وقد جاء على خلافه مثل لا ابا له

ولا غلامي له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين كانه في حال الاضافة

تشبيها له اي الاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف في اجراء الاحكام

المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو

لمشاركته اي مشاركة اسم لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه

له اي المضاف في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص

اي المعنى ان مثل لا ابا له ولا غلامي له جائز تشبيها له في مثل هذين التركيبين حين الاضافة

مضاف بالمضاف اي بالتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اي مشاركة مثل هذين

التركيبين كذا اى لما يشتمل على الاضافة فى اصل معناه اى معنى ما يشتمل على الا منافية

وهو الاختصاص لان بين الاختصاصين تنافيا فان الاختصاص المفهوم من التركيب

الاضافى اتم من ما يفهم من غيره ومن ثم اى لاجل ان جواز هذين التركيبين انما هو

بتشبيه غير المضاف بالمضاف فى معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اى

فى الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شئ انما

هو بابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح

اضافته الى الدار فكيف تشبيه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب

الى الدار بناء على كذا فى اصل معناه وليس اى شئ من هذين التركيبين بمضاف حقيقة

لفساد المعنى المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفى ثبوت جنس

الاب او الغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير

خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة فى جميع الا انه لولا ان معنى

هذا التركيب

هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه وغلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبرا اى لا اباه

موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا فلان المراد نفى ثبوت جنس الاب او الغلامين

له لا نفى الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل

وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او لانه المقصود

ببيان الخلاف لا لتعيين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة اى مثل

هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه

تاكيد اللام المقدرة وحكم المصنف بفساده لما عرفت وقد يحذف اسم لا كثيرا

فى مثل لا عليك اى لا باس عليك ولا يحذف الاسم وحده الخبر لئلا يكون اجحافا

وفى قولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما بان يكون بمعنى مثل يكون اسما فالخبر محذوفا

اى لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اى لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا

فالاسم محذوف اى لا احد كزيد ومن امثلة الاستثناء فى النفى والدخول على الجملة

بليس هو المسند بعد دخولها اى دخول ما ولا وهى اى خبرية خبر ما اليهما وكذا
اسمية اسمها لغة حجازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمها وخبرها
اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو فى لغة اهل الحجاز
واما بنو تميم فحينئذ لا يذهبون الى اعمالهما ولا يجعلون الخبر خبرا ولا الاسم اسما لهما
بل هما مبتدأ وخبر على ما كان عليه قبل دخولها عليهما ولغة اهل الحجاز
هى التى جاء عليه التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم وان
زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت ما بالذكر لان لا لا تزاد مع ان
لا واستعمالها وهى زائدة عند البصريين ونافية مؤكدة عند الكوفيين او
انتقض النفى بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد
بطل العمل اى عمل ما اذا كان مع واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت
ان فلان ما عامل ضعيف على التشبيه بليس فلما فصل بينها وبين معمولها بطل

واما اذا انتقض

واما اذا انتقض النفى فلان عملها لمعنى النفى فلما انتقض النفى بطل العمل
واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها فى العمل اذا عطفت [illegible] اى على
خبرها بموجب بكسر الجيم اى بعاطف يفيد الايجاب بعد النفى وهو بل ولكن
فى نحو ما زيد مقيما بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اى فالحكم فى المعطوف الرفع
لانه يكون بمنزلة الا فى نقض النفى المجرورات هو ما اشتمل اى اسم اشتمل على

مبحث المجرورات

الاواخر التى هى محال الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه اى علامة المضاف اليه من حيث
هو مضاف اليه يعنى الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما
قلنا من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية
كونه مضافا اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفته به لكن المشتمل على علامة
اعم منه ومما هو مشبه به فيدخل فى تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله

وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية فان لم يكن داخلا في تعريفه والمضاف اليه
وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور وذهب في ذلك الى مذهب
سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا
ايضا كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل التي تضاف اليها نحو يوم
ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر نسب اليه شيء
كان نحو غلام زيد وفعل نحو مررت بزيد بواسطة حرف الجر
لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد
او مقدرا حال كون ذلك التقدير مرادا من حيث العمل بابقاء الاثر
وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بمعنى في
يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه
غير مراد اذ لو اريد لانجر فالتقدير اي تقدير حرف الجر شرط ان يكون

[illegible]

المضاف اسما

المضاف اسما اذ لو كان فعلا لا بد من ان يتعلق بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي
عنه تنوينه او ما يقوم مقامه من نون التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة
لان التنوين او النون دليل تمام ما هي فيه والاضافة ارادوا ان تمزج الكلمتين
بحيث تكون الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذف ما يؤذن
على تمام الكلمة ونحوها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف ظاهر كلام القوم
حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية انه يشمل المضاف
اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر في المتن والتصريح في شرحه لذلك التقسيم
المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير الحرف
فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شيء منه من سائر مصنفاته وقد تكلف
بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام لتقوية العمل
اي ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بمن لكن التمييز فانه في اسناد

[illegible]

الحسن الى زيد ابها ما فائدة لانعلم انه اى شئ منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حسن

الوجه فان قلت هذا فى الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا

تخفيفا فى اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما

تفيد الاضافة فليست فائدة الاضافة الا التخفيف فى اللفظ وهى

اى الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اى منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى

فى المضاف تعريفا او تخصيصا او لفظية اى منسوبة الى اللفظ فقط

دون المعنى لعدم سرايتها اليه والمعنوية علامتها ان يكون المضاف

فيها غير صفة كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة مضافة الى

معمولها اى فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم تكن صفة كغلام زيد او كانت

صفة ولكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد وحقه

من نحو ضارب زيد وحسن الوجه فهى اى الاضافة المعنوية بمعنى الا ان تقع

اما بمعنى اللام

اما بمعنى اللام فيها اى فى المضاف اليه بعد جنس المضاف فقط فيه اى لا يكون صادقا على المضاف

وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيد ليس جنس الغلام ولا صادقا عليه ولا ظرفا له فاضافة

الغلام اليه بمعنى اللام اى غلام لزيد واما بمعنى من البيانية وهو جنس المضاف الصادق

عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم

وخصوص من وجه واما بمعنى فى فى ظرفه اى ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه

اما مباين للمضاف وحينئذ كان ظرفا له فالاضافة بمعنى فى والا فهى بمعنى اللام واما مساو له

كليث واسد او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما

اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة فيه بمعنى اللام

واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من الا فهى بمعنى

بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام

كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمى واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام

ان يقع التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد
وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يقع اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع
الاشكال عن كثير من موارد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة
مثل كل رجل وكل واحد وهو ان تكون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم وردها
الكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم
بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يكون رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة
بمعنى اللام لاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة
بمعنى في قليلة ردها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى
من فهي كثيرة في كلامهم فلا وجه لردها فجعلا قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة
بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم
وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفها اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة

لان الهيئة

لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف
لان النسبة امر الى معين يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك معنى اللازم
كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة
التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف قلنا لا ينقض بذلك كما ان المعرف باللام
واصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني
وذلك على خلاف وضعه وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل ونحوهما فانهما
لا يفيد التعريف وان كان مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكون المضاف اليه
ضد واحد يعرف بضديته كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان المضاف اليه
مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له جاء مثلك
كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا
اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء

ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة

فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركة فيه نظرا الى مضافة

والمعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذا لام فظاهر وان

كان علما فتنكيره بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة

فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن اذ المراد بالتجريد تجريده وخلوه من التعريف عند

الاضافة سواء كان نكرة وتفيد من غير تجريد او كان معرفة جردت من التعريف وانما

يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص

مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل لان المعرفة

الاضافة لا حينئذ لا يفيد تعريفا او تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة

وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعرف

بناء بالعلم جعلها هذا ونحو ذلك قلنا لا نسلم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف

بل فيها زوائد

بل فيها زوائد تعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر

وهو التعريف الحاصل بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاسناد الى على مثبتها

باللام او الاضافة ولا يلزم فيها التعريف المعرف تبديل التعريف بتعريف وانما اجازة

الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى المعدود

نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر

من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلانه ثبت عن الفصحاء من ترك اللام في الاول الرتبة

وبلغت الاثاني في الدنانير البلاقع واما ما جاء في الحديث من قوله عليه السلام الالف الدينار

محمول على البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف

صفة احترازا عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترازا عما اذا كانت

مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة

اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد

لا في المعنى

للاضافة اللفظية فايدة الا التخفيف فلا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ

قبل بان يسقط بعض المعاني من ملاحظة العقل بل انما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه

زيدا الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب

زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نوني التثنية والجمع منه ضاربا زيد وضاربوا

الغلام زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقايم

اليه كان اصله القايم غلامه فحذف الضمير من غلامه واستتر في القايم واضيف القايم

الجارية للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قايم

اليه واصله زيد قايم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف

ضافة بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثمة اي ومن جهة وجوب افادة الا

برجل اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت

برجل حسن الوجه باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة من جهة

صحة تركيب معمولها

انها لم تفد

فلو افادت

انها لم تفد تعريفا فجاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه

اذا تعريفا لم يجز لان الاول لزم كون المعرفة صفة للنكرة وجاز الثاني لكون المعرفة

الاضافة صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثم وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة

المشار اليه بثم

وامتناع اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول

جواز

ورانة الثاني ولا يلزم من ذلك ~~[illegible]~~ بل يجوز ان يكون باعتبار بعض افراد المجموع

اي المجموع

تركيب لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص بل من جهة انها تفيد تخفيفا جاز

لعدم الضاربا زيد والضاربوا زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد

انه لا دخل التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة ولا سلك

على بعض في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف

تركيب هكذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخرها لكثرة لواحقه خلافا للفراء فانه يجوز

التخفيف الضارب زيد انه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل

ان يكون كل واحد من تلك الامور مدخلا في ذلك الاستلزام [illegible]

بعض ... بودن تعریف و ... و وجود تخفیف [illegible]

بحذف التنوين لسبب الاضافة ثم عرّف باللام واجاب المصرّح منه في شرحه بانه غير مستقيم
لان القول بنا حينئذ اللام المتقدم منه حشا على الاضافة مجرّد ادعاء مخالف للفظ
واما ما وقع في شرح شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فانا
قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة وفصل المعنى بامتثال العطف الواهب عبدها
فهو من باب الضارب زيد نكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع حذا
فاجاب المصرح منه بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها يعني هذا التركيب
ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب
زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى انه فيه نوع مصادرة على المطلوب اللازم
الا ان يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه
يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه لانه قد يتحمل في المعطوف مالا
يتحمل في المعطوف عليه كارب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز

سخلتها

سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها
عوذا تزجي خلفها اطفالها اي [illegible] الواهب المائة الهجان اي البيض من النوق ينوى
مثل الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل التكلة الاثواب كما هو
مذهب الكوفيين وعبدها اي راعيها نسبها اليه بالعبد لقيامه بحق خدمتها او عبيدها
صفة مائة مضافة الادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتاج
حال من المائة تزجي بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي تسوق وفاعله ضمير العبد
واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه
مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لانه قياس على الضارب الرجل والقائل
فاجاب المصرح منه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه
لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار
في الحسن الوجه وهو حسن الوجه بالاضافة وفيه وجهان اخران رفعه على الفا

ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف

اليه جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن

الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق و الضاربك يعني انا جاء بك لضاربك

مع ان القياس عدم جوازه كما عرفت وكذا شبهه وهو الضاربي والضاربه

وغيرهما فيهم قال اي في قول من قال يعني سيبويه واتباعه انه اي الضاربك

في الضاربك مضاف بعد من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية

والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج حينئذ الى حمل الضاربك

ان يحمله على ضاربك فاتحد فاعل المفعول لديه الفعل المعلل به اعني

وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمعمولها

وكانت مضمرات متصلة التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقيق تخفيف

فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم

لما لم يعتبر

لما لم يعتبر التخفيف في ضاربك وجوزوا بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب

واحد حيث كان كل واحد منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة

ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك

لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك

اولا ما هو وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب

زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولو يتصور ضاربنك فعلم انما سقطت لاتصال

الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون الاصل ضاربك ضارب اياك

للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا وصار ضاربك

وحصل التخفيف حقا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما

فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوين بينهما قبل الاضافة لا لاجل الاضافة

ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد فاعلم انا حملنا قول هذا البيان وضعف

وب

ضاربه زيد وضاربك

الجهان وعبدها وبقوله والصلات الجمل والقا[illegible] حملا على نظيرها على الاجوبة في اسند
الفرا في جواز الضارب زيد من جانب المضاف مراعية بعض الشارحين وان الثاني يحمل
ولعله منها اشارة الى مسئلة على حدة مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى قوله
الواهب المائة الهجان وعبدها انه معطوف على المجرور من اللام على المحل بالمضاف اليه معه
مصحوبا باللام لانه بمنزلة العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه
بل ابا الظعفه لانه قد يتحمل في المعطوف ما لم يتحمل في المعطوف عليه وح يندفع ما قيل
مناسبة المصادرة على المطلوب التقدير لاصل مدار جاع كل من الصورتين الاخيرتين
الى مسئلة ظاهر ويتضمن الرد على الفراء في الاسند لا يجوز اضافة الموصوف الى
مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان كل من معنى التركيب الوصفي فلا
معنى لو لا يعلم احدهما [illegible] لهذا المعنى بعينه لا اضافة صفة الى موصوفها
فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفيين

فان مسجد الجامع محكم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من نوع
على القاعدة الاولى وهو قولهم لا يضاف موصوف الى صفة مثل مسجد الجامع وجانب الغربي
الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفة فان
الجامع صفة للمسجد والغربي صفة للجانب والاولى صفة للصلوة والحمقاء صفة للبقلة
اليهما موصوفا تنبيها اجيب بان هذه التراكيب متاولة فمسجد الجامع متاول بمسجد الوقت
الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد
مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه
ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا فيقام الجامع مقامه منظورا
فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع بوجه واحد
الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء
الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل لا

وجانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه
بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو جزء
وهو الاضافة بيانية والمكان الذي اضيف الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى
ويرد على القاعدة الثانية وهي قولهم لا صفة الى موصوفها نحو جرد قطيفة واخلاق
ثياب فان اصلهما قطيفة جرد واخلاق ثياب بتقديم الصفة على الموصوف وان صفة
اليه واجيب عنه بانه مؤول بانه حذف قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه
اسم غير صفة فلما قصد تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها اضيف ثم
وكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يتخصص به كما اضافوا
خاتما الى فضة فليس اضافة البيان حيث انه صفة بل من حيث انه جنس مبهما
اضيف اليها التخصيص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل الى مماثله المضاف
اليه في العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد فلا

والجنس

والجنس وحبس ومنع في المعاني او الاحداث او غير مترادفين بل متساويين في الصدق
كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد
الا ما يفيد لفظ ليث بدون ذكر اسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث رايت ٢
اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشيء فانه المضاف
فيها تخصيص او يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء اكان
الاضافة التعريف او التخصيص واعتبد المبين من الشيء اذا كانت اللام للعهد ظاهرة
واما اذا كان الجنس ففيها خفاء ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل المضاف في العموم
والخصوص قولهم سعيد كرز ونحوه فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد
مع انه اضيف احدهما الى الاخر فاجيب بانه مؤول بجعل احدهما على المدلول والاخر
على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يتأول
كرز سعيد لانه قصد به الاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا ضعف

الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره واو او ياء

ساكن ما قبلها وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليه الحركة لمعارضة

السكون بثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثله بعد السكون في الوقوع بعد استراحة

ولا يثقل عليها الحركة بعد السكون في الابتداء وكذلك بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره

مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة

وقد اختلف في انه ايهما الاصل والصحيح انه الفتح او الاصل في الكلمة التي على حرف واحد الحركة

لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما او الاصل فيما يبنى على الحركة الفتح والسكون

لانه هو عارض للتخفيف فان كان اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا ثبتت اي الالف

على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل قبيلة من العرب وهي

تقلبها اي الالف في حال كونها لغير التثنية ياء لمناسبتها ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل

عصي ولا تقلب الف التثنية كغلاماي لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب فانه ان كان

اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيها كالقاضي

مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغمت الياء في الياء صار مسلمي

وان كان واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء

قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة ثم

قبلها تغيرها لحركة لمناسبة لها فقيل مسلمي وان كان قبل الياء او الواو فتحة بقي ما

مفتوحا كقولك في مسلمين مسلمي وفي مصطفون مصطفي لخفة الفتحة وفتحت الياء

المتكلم في الصور الثلاث للساكنين اي لدفع التقاء الساكنين اذ لم تتحرك واختير الفتح

واما الاسماء الستة التي تقدم البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي وابي اي

فاخ واب منها اذا اضيفا الى ياء المتكلم انه يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا خلاف

نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اي في اخي وابي رد اللام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها ياء وادغم

في ذلك بقول الشاعر [illegible] قالت بنو الحجاز بدا [illegible] على الاخ على الاب [illegible] معنى

اي
منه وفي شرحه بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به اي

الثانية
جواب فاسلمه ابي سقطت النون في الاضافة فاجتمعت يا آن فادغمت الاولى في الثانية

اي لما
فصار ابي وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالانبياء

ع
سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا بابائنا فدا لكم وتقول اي ارجع فانه لا امتناع

الاضافة الحم الى المذكر حتى وهني بلا رد الحذف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فعلها

بعضهم
من اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه

والادغام
ذلك الخلاف في الاسما الاربعة ويقال في فم حال اضافته الى ياء المتكلم في بالرد والقلب

قطعه
في الاكثر اي في الكثير من موارد استعمالاته وفمي في بعضها بابقاء الميم المعوض عن الواو وعند

من الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم

بالحركات الثلث وبالكون فتح الفاء افصح منها اي من الضم والكسر وجا حم مثل يد فيقال

هذا حم او حمك ورايت حما او حمك ومررت بحم او حمك ومثل خبا بالهمزة فيقال هذا

حماء وحماك

او حموا ورايت
حماء حماك ورايت حماء حماك ومررت بحماء حماك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو لك

بحماك
وحموك ومررت بحمو وحموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما وحماك ورايت حما حماك ومررت

او حمو فيه
مطلقا اي حوالتهم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد والاضافة بل يجي هذا

ورايت
من حالتي الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اي في الافراد والاضافة فيقال هذا هن

لانه وضع
هنا ومررت بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر

على سبيل الشذوذ
وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه

كقول الشاعر انما يعرف ذو الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس

لكان اشمل وكانه خص لظهر بالذكر لانه كان لبعض بكل الاسماء حكم

صله
خاص عند اضافته الى يا المتكلم فنفي اضافته الى المظهر مطلقا نفيا لاختصاص

بحكم انما يعتبر اضافته اليه ولا تقطع اي ذو عن الاضافة لانه جعله وصلة الى الوصف

هو
الى الاسما الاجناس فلم يكن الا بانضمام اليها التوابع جمع تابع منقول من الوصفيه

الى الاسمية والفعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل
والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي
اقسام الاول احدها بزوج نحو ان وضرب ضرب لعدم كونهما من
افراد المحدود وكل ثان اي متاخر اذا لوحظ مع سابقه كان في الرتبة
الثانية منه فتدخل فيه التابع الثاني والثالث وصاعدا متلبس
باعراب سابقه اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس
اعراب سابقه ناش كلاهما من جهة واحدة شخصية فخرج عنه نحو
زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية منه
واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل واحد منهما ناش
من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم لان المجيء المنسوب
الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله

يشمل التوابع

يشمل التوابع وخبر المبتدأ وخبر كان وان واخواتهما وثاني مفعولي ظننت واعطيت ونحوه
سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدا وثاني مفعولي ظننت واعطيت ونحوه من جهة واحدة
الاسناد لان العامل في المبتدا والخبر وان كان هو الابتداء اي التجريد عن العامل اللفظية
لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدا ومن حيث انه يقتضي
مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث
انه يقتضي مظنونا اول ومظنونا ثانيا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذا اعطيت
انه يقتضي اخذا وما خوذا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان
المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظا او
محلا حقيقة او حكما نحو جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل وبلا رجل
ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس لا للافراد
وبلا فائدة المحدود بالحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه

من جهة واحدة لكنه لما دخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون
مانعا فالفاظ انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل جامع
ومانع بكونه جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس شامل التوابع كلها
وقوله يدل على معنى في متبوعه اي يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول
معنى في متبوعه مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد
احتراز من سائر التوابع فلا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه او العطف
في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد مثل قولك جاءني القوم كلهم لان دلالة
كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع
انما هي لخصوص موادها لو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني
زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف
الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف يدل على حصول معنى في متبوعها

في اي مادة

في اي مادة كانت وفائدته اي فائدة النعت غالبا تخصيص اي في النكرة كرجل عالم
او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو
بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التاكيد نحو نفخة
واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت بالواحدة ولما كانت غالب من موارد الصفة
المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى ياولوا غير المشتق
الى المشتق ولم يكن هذا مرضيا للمصنف ردّه بقوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون
النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق
لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما اي في جميع الاستعمالات
مثل تميمي وذو مال فان التميمي يدل دائما على ان الذات منسوبة الى قبيلة تميم
وذو مال يدل على ان الذات صاحب مال او خصوصا في بعض الاستعمالات
بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما وحينئذ يجوز ان يقع نعتا في بعض

فلا بد له من ذلك وح لا يصح جعله نعتا نحو مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية

فان رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا

اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ونحو مررت بهذا الرجل

هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة

معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع

التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل

الاسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ونحو مررت بزيد هذا اي بزيد المشار

فهذا في هذا المواضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فيصح وقوعه صفة له وفي المواضع الا

التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة

الخبرية التي هي في حكم النكرة لان الجملة تدل على معنى غير متعين كما توجد في النكرة

كذلك توجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا يقع

صفة الاشتقاق

صفة الا بتأويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اسد اي متقوى في حقه اسد اي

لان يوصف به ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة الموصوفة نحو جاءني رجل ابوه

وان لم يكن فيها الضمير الرابط يكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان يقع صفة

مثل جاءني رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف اي بحال قائمة به نحو مررت برجل

اذ الحسن حال الرجل وصفة وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف يقع صفة اعتبارا

يحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام

وان اعتبار باقالا اول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور

منها وكل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد

والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة يستوي فيها المذكر والمونث

كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور وفعيل بمعنى مفعول كرجل جريح

جريح او كانت صفة مؤنثة تجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال

تبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل
تركيب اثنان وفي الباقي من تلك الامور العشرة وهي الخمسة الاخر الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث كالفعل لشبهه به يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى
او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا
كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا
مفصولا يذكر او يؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين
قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت
بامرأة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته
وبرجل معمورة داره مثل يعمر او تعمر داره او برجل قائم او قائمة في الدار جاريته
مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف والفعل
بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه

اذا اسند الى

اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في الجمع المؤنث
وقد يؤنث في الواحد المؤنث ولذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين
وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب
يضربان يضربون وتضرب تضربان يضربن فان حققت الثاني بهذا الحكم قلت المقصد الاصلي من هذا المقام
بيان نسبة الوصفي الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامر من غير
وكان لا يوجد مشابهة للفعل في الخمسة البواقي من هذه التبعية لما عرفت اكتفي فيه بالحكم
عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف
فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل لابد من ضابطه عند عدم تبعيته لكونه كالفعل
بالنسبة الى الظاهر بعينه لتبيين حاله عند عدم التبعية ومن ثم اي ومن اجل كون الوصف الثاني
في الخمسة البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن قاعدة
غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه

لانه بمنزلة يفعلون علامة والحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند الى ظاهرها (ضعيف)

ربوا [illegible] لاضعف تعود علامة وان كان تعود جماعتهم كقاعدي لانك اذا (كررت)

الاسم المشابهة للفعل خرج لفظا من موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن (من جنسه)

تعود علامة مثل يفعلون علامة الذي اجتمع فيه فاعلان في لغة الا انه يخرج الواو

الى حرفيته او يحمل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا والمضمر

لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب عرف المعارف فلا حاجة لهما الى التوضيح (وحمل)

عليهما ضمير الغايب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح او الذم وغيرها طرد الباب (لانه)

ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات (ولهذا)

يدل على الذات لا على قيام معنى بها ولكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به

اعتذر الشارح الرضي فقال لم يذكر المص انه لا يوصف بالضمير لانه تبين ذلك (بنفسه)

(لانه المقصم) والموصوف اخص او مساو اي الموصوف المعرفة لابد ان يختص اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة بعين اعرف منها

الاصلي

الاصلي فيجب ان يكون اكد من الصفة في التعريف او مساو بالها لانه لو لم يكن اكمل منها (فلا اقل)

من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة

ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم الاسماء ثم المعرف باللام والموصولات الاشارة

فبينهما مساواة ومن ثم اي ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف

ذو اللام الا بمثله اي ذو اللام الاخر والموصولة لانه ايضا ما ذكر (في)

اللزوم لما عرفت بينهما من المساواة في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل

او الرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف الى مثله اي مثل المعرف باللام

بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب

لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او نقص منه على (خلاف)

الواقع بين سيبويه وغيره ومجاوزة فصار المعارفة انها اخص من ذو اللام فلو وقع

اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل عنده كما هذا الذهب [illegible] اتيا الغرم وصف [illegible]

وصفه
اى باب اسماى الاشارة بغير اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضى جواز
المقتضى
بدون اللام والموصول والمضاف الى احدهما لان الابهام الواقع وهذا الباب يجب ازالة الوضع
التوقف
لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا ينحصر بمثله الابهام لا يليق بالمضاف المكتسب
اللام
من المضاف اليه لانه كالاستعانة من المستعين والسؤال من المحتاج الفقير فتعين رفع
لتعينه فى نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل بدون اللام مثل مررت بهذا
اللام
الذى كرم اى الكريم ومن ثم اى ومن اجل ان التمام وصف باب هذا بذا
المبهم
لرفع الابهام لبيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس
به
لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين
نسبة
ان المشار اليه انسان بل جعل العطف يعنى المعطوف بالحرف تابع مقصود اى قصد
الى شئ او نسبة شئ اليه بالنسبة الواقعة فى الكلام فقوله بالنسبة متعلق
يكونها
بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اى كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة

معتبر عما بعد

متبوعه لهما مقصود اى بها نحو جاءنى زيد وعمرو فعمرو تابع لانه
معطوف على زيد قصد نسبة المجئ اليه بنسبة المجئ الواقعة فى الكلام
متبوعه
وكما ان نسبة المجئ اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذى هو
مقصودة
اليه مقصودة فقوله بالنسبة احتراز من غير البدل من التوابع لانها غير
متبوعه
بل المقصود المتبوع انتهاء وقوله مع متبوعه احتراز من البدل لانه المقصود دون
لنسبة
فلا يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة
معها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما وما يجب بان المراد يكون المتبوع مقصودا بالنسبة
انه لا بد ان يكون بينه ذلك التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع
النسبة
على المتبوع من حيث استقلاله ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف
التوضيح
مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكر جعلوا منها ارده لزيادة
تفصيلها
بقوله يتوسط بينه اى بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتى
بينه
فى قسم الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط

وبين متبوعه احد الحروف الفرعية لان الحرف قد يتوسط بين الصفات نحو جاءني زيد العالم
والشاعر والدبير فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان
احديهما كونها صفة لزيد تابعا له بتبعية المعطوف اليه والاخرى كونها معطوفا على الصفة
المتقدمة تابعا لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لا انها صفة
لا يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين شيئين
يلزم ان يكون يعطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه
لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفة
الثم يبق ما ابناه قبيل ذلك حوتن للمحشي وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتاكيد اللصوق
في مواضع عديدة من الكشاف حكم للصدر في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله ثم
ولها منذرون في قوله وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون صفة القرية على النفي
لقولنا تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المصنف انه قال في اماليه كالاينة

ان العامل

ان العامل في مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
الفرعية وليس بعطف على التحقيق وانه باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف
لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه
ليس بعطف وقال بعضهم فيه نظر لان الحرف المتوسط بينها على الصفة لا يدل الا على ما دل
عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك ففي جعلها بين عاطفة في الصفات وعاطفة
في غيرها وفي كتاب ابن يعيش من نحو ضربت زيدا نفسه واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب
والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا الا بالمنفصل اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك
لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث
انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك
يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء لكن منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده عما اتصل
به بتاكيد منفصل لدفع استقلاله ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف

ثم عطف عليه بلا تاكيد كان كالو

منفصلا

في حكم المعطوف عليه فكان يلزم أن يكون هذا المعطوف أيضا تأكيدا وهو باطل فإن كان الضمير

لم يكن

نحو ما ضربت إلا أنت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا إن كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا

فلا

كالجزء معنى فلا حاجة فيهما إلى التأكيد بمنفصل مثل ضربت أنا وزيد وزيد ضرب هو وعمرو

لأنه

إلا أن يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه أي ترك التأكيد

العطف

لدلالة الكلام بوجود المنفصل حين الاقتصار بترك التأكيد سواء كان الفصل قبل حرف

من

نحو ضربت اليوم وزيد أو بعده كقوله تعالى ما أشركنا ولا آباؤنا فإن المعطوف

يؤكد

هو آباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتأكيد النفي وإنما قال يجوز تركه فإنه قد *

متساويا

بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والأولى

هذا ويعلم أن مذهب البصريين أن التأكيد والأفضل لكن على قبيح والكوفيون يجوزونه

الضمير

بلا قبح وإذا عطف على الضمير المجرور أعيد الخافض حرفا كان أو اسما لأن اتصال

انفصاله

المجرور بجاره أشد من اتصال الفاعل المتصل لأن الفاعل إن لم يكن ضميرا متصلا جاز

والمجرور

* والمنفصل هو الأول ويجوز العطف بلا تأكيد

المجرور

والمجرور لا ينفصل عن جاره فكره العطف عليه إذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس

المرفوع

ضمير منفصل كما يجيء في المرفوع حتى يؤكد به أولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل في استعارة

حيث منفصل

لربط لذلك ولا يكتفى بالفصل لأن الفصل لا أثر له إلا في جواز ترك التأكيد بالمنفصل إلا

مع

لا يمكن التأكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له أثر فكيف يكتفى به فلم يبق إلا إعادة العامل

مكررا وجوبا

الأول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل

المتعدد

بالأول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك لأن بين لا يضاف إلا إلى

إعادة

وقيل جره بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه أعني لزوم

الكوفيون

الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا وجاز

المتصل

ترك الإعادة في حال السعة مستدلين بالاستعمال فإن قيل كيف جاز تأكيد المرفوع

وجاز أيضا

في نحو جاؤني كلهم والإبدال منه نحو أعجبني جمالك من غير شرط تقدم التأكيد المنفصل

إعادة

تأكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والإبدال منه نحو أعجبت بك جمالك من غير

الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا

التاكيد بين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل

نادر فما الينا باجنبي لمتبوعيهما لا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعيهما

الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما

العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بالتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة

الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال وينبسط بالمعطوف عليه

بتاكيده بالمنفصل ويقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه

والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له بالنظر

الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيه منتفيا في المعطوف وانما قلنا

في نظر الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب

والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس

في حكم المعطوف عليه

الاحوال العارضة له

في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيه منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا

يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل ليس في حكمه من حيث تجرده من اللام فان

ما يقتضي تجرده من اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب

شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اي رب شاة وسخلة لها اي محمولة

على نكارة الضمير كقوله رجلا على [illegible] اي رب شاة وسخلة لشاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف

عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وعين اذا كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلهذا

وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه

مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع نصبه

في يا زيد وعبد الله لان عبد الله ليس مثل زيد لان زيدا مفرد معرفة مثل

وعبد الله مضاف فمن ثم اي ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه

فيما يجوز ويمتنع امتنع في تركيب قبل زيد قام او قائم ولا ذهب عمرو الا [illegible]

اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائم وقائما فيكون خبرا عن زيد

وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما فيتعين

الرفع على انه يكون خبرا مقدما على المبتدا وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا

مانع فيه ولما كان القائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد

الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك

الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها

ان الفاء في هذا التركيب فاء السببية اي فاء لها نسبة الى السببية بان يكون

معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها

السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالربط في الاولى والمعنى

الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب او يفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى

الذي يطير فيغضب زيد الذباب لسببه ويمكن ان يحكى فيه ضمير الى الذي

يطير فيغضب

يطير فيغضب زيد يطير اي الذباب واذا عطف اي اذا وقع العطف بناء على وجود

عاملين بان عطف اسمان على معمولين لعاملين بعاطف واحد وقال بعض شارحي اللباب الاظهر

عندي ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوي اي امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا جانب

وانما قال على معمولي عاملين

معمولين او اكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين وانما قال على معمولي

لا على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا على اكثر

من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين اي غير متحدين بان يكون الثاني غير الاول

وذلك الرفع وهم من توهم ان مثل ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه

ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تأكيد له ونحو ذلك العطف

كما وقع في قولهم ما كل اسود تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر اكل امرئ تحسبين

امرأ ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور

الحقيقة لان الواحد لم يقم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز

هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يؤول الامثلة الواردة عليها

ولا يقتصر على صورة السماع بل يجيزها وغيرها وعلى جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء

جاء في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا

والحجرة عمرا يعني الا في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب المجيئة في كلامهم

واقتصر الجواز على صورة السماع لانه مما خالف القياس فيقتصر على مورد السماع

خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها

على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو قوله تعالى تريدون عرض

الدنيا والله يريد الاخرة بجر الاخرة كما في بعض القراءة اي عرض الاخرة التاكيد

تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشانه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا

عنده في النسبة اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه فثبت عنده ويحقق ان المنسوب

او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غيره وذلك اما لدفع ضرر الغفلة

او الدفع ظنه

او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع بكونه بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد او ضرب

ضرب زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل رفعا لتوهم

السامع انه يريد بالقتل الضرب الشديد فيحتاج الى تكرير اللفظ حتى لا يبقى منك في ارادة

المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما ينسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته

كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيحتاج الى تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد

اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في

الشمول اي التاكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول

المتبوع افراده ودفع ظن السامع تجوزا لا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه

كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه ويريد النسبة الى بعض افراده فيدفع هذا الوهم

بذكر كل واجمع واخواته او كلاهما وكلتاهما وثلاثتهم واربعتهم ونحوها فعلم هو الغرض من جميع

الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا فتعلم انه لا يصح الصفة والعطف والبدل

بقوله يفيد امر المتبوع اما البدل و العطف فظاهر خروجهما بدونا الصفة فلانه وضعها للدلالة

على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع واما

عطف البيان وهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه ويحققه لكن لا في النسبة

والشمول هذا حاصل ما ذكره المصنف في شرحه وهو اي التاكيد لفظي اي منسوب الى اللفظ

لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي اي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي

مثل تكرير اللفظ الاول اي تكرير اللفظ الاول ومعاودته حقيقة نحو جاءني زيد زيد

او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا

للاول لفظا اذ المقصود منه المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا ويجري اي التكرير

مطلقا لا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسماء كان او افعالا

او حروفا او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى

التاكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون القسم من هذا التعميم عليه اخصاصه

بالفاظ محصورة

محصورة

بالفاظ محصورة التاكيد المعنوي و التاكيد المعنوي مختص بالفاظ محصورة اي معدودة

وهي نفسه وعينه وكلاهما وكلتاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة

وقيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع

كتيع اي تام وابصع بالصاد المهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع اي شق وابتع

من البتع وهو طول العنق مع شدة المغرزة ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه

المعاني ومعناها التاكيدي بالتامل الصادق فالاولان اي النفس والعين يعمان

اي يعمان على الواحد المثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا

وتثنية وجمعا واختلاف ضميرها العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر

الواحد ونفسها في المؤنث الواحدة انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث العاقل

وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع المؤنث

وغير العاقل من المذكر والثاني لما سوى النفس والعين او لهن تغليبا كالقمرين

بعد الثلاثة

سمي الثالث تابعا للمثنى خاصة كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقي

المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العائد الى متبوعه المؤكد

في كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قراءة الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت

العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي

وهي اجمع واكتع وابتع وابصع وابضع بالمهملة والمعجمة تقول اجمع في المذكر

الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة والجمع بتاويل الجماعة واجمعون في جمع المذكر

وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتع وكتعاء واكتعون وكتع وابتع وبتعاء وابتعون

وبتع وابصع وبصعاء وابصعون وبصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان

او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الا الى ذكر الاجزاء

لان الكل ما لم يلحظ افراده مجتمعة ولم تلحظ اجزاؤه لا يصح تأكيده بكل واجمع فيجب ان

يكون ذلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون

والتأكيد

تدبيري

والتأكيد بكل واجمع فايدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد

والاشتراء يصح تأكيده بكل ليفيد الشمول مجملا فجاء زيد كله لعدم صحة افتراق

اجزائه الا حسا ولا حكما في حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس

والعين اي اذا اريد تأكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت

انت نفسك فنفسك تأكيد التاء الضمير بعد تأكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك

لالتبس التأكيد بالفاعل اذا وقع تأكيدا للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه يلوم يؤكد

الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو ويقال زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي

هو التأكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اجري بقية الباب عليه وانما

قيل الضمير بالجواب بالمرفوع لجواز تأكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا

تأكيدهما بمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نحو نفسك لعدم التبس بالمتصل

لجواز تأكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تأكيد المنفصل نحو انت نفسك قائم

اجمعين
لعدم اللبس فيه واما تاكيده بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكلهم
واجمعين
بلا تاكيد نحو القوم جاءني كلهم او اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كلا
يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواته
يعني ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعني يستعمل هذه الكلمات
الثلثة بتبعية لاجمع الا انه لا تكون دالة منها على مقصود وهو الجمعية فلا يتقدم عليه
بعد
اكتع واخواته عليه اي على اجمع ولو اجتمعت معه وذكرها اي ذكر اكتع مع اخواته
ما
دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية والمقصود من ذكر
من تاكيد التقوية بدونه لا اصل البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اي يقصد
النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة
الى المتبوع مقصودة ابتداء بل نسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة
اخوك
وتمهيد النسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره فقولنا جاءني زيد

وضربت زيدا

والتاكيد
وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع من النعت و
عن العطف
وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه عن
المعطوف
بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا ينتقض الحد على المعطوف ببل لان
هذا الحد قيل
مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف وكلاهما مقصود وان يجد المعنى فان
والعين تنبيه
لا يتناول البدل الذي بعد الا في مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد
الى احد
ما نسب اليه من عدم القيام مقصود بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب
القيام نسبة
نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا و
ما نسب الى
يعني الى التابع مقصودة لكنه اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة [illegible]
يقصد
المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان
شيء وهو
بنسبة الى شيء نفيا ونسبته الى شيء آخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني
محل المبدل هو بعض
ان البدل انواع اربعة بدل الكل اي بدل هو كل [illegible] مدلوله وبدل البعض اي بدل

المبدل منه فلا منافاة بينهما مثلا في خاتم فضة و بدل الاشتمال اي بدل هو مسبب غالبا
عن اشتمال اهل المبدل عليه لا عن اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه
او بالعكس نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه و بدل الغلط اي بدل مسبب
عن الغلط والاضافة في الاخير من قبيل اضافة المسبب الى السبب وجعلت زيادة الثاني
لادنى ملابسة فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني متحدان
ذاتا الا ان يتحد مفهومهما لئلا يكون تأكيدا لفظيا نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك وانه
اختلفا مفهوما فانهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضي واما الى الآن لم يظهر لي فرق جلي
بين بدل الكل من الكل وبين العطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل الكل
وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان
فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود
في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط قال بعض المحققين في جوابه القاهر

انتهى [illegible]

انتهى لعمر يزيد وانه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا بل الحاصل
ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له توضيحا
فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد
فالثاني بدل وصح ان يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه
بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا
رأسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث
توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه فانه يعلم ابتداء ان زيدا يكون
زيد معجبا باعتبار صفة له لا باعتبار ذاته و يقتضي نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من
صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره و ضربت زيدا غلامه لان نسبة
الضرب الى زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما اي يكون ملابسة بغير كون البدل كل المبدل
منه او جزؤه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزء من البدل و يكون البدل منه بناء على هذه الملابسة

في المثال
نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة

ويمكن ان يورد لهذا المثال رايت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان

البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل

عن البعض لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة

والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اي يكون بان تقصد انت اليه اي الى البدل من غير قصد اي البدل

ملابسة بينهما بعد ان غلطت ويغني اي بغير البدل فهو المبدل منه فيكونان

والبدل منه معرفتين نحو ضربت زيدا اخاك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك واذا

كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اي نعت البدل النكرة واجب لئلا يكون

المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فاتى فيه بصفة تكون كالجابر لما فيه من النقص

مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين

نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك مررت به زيد اخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل

ظاهر من مضمر

ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب مثل مررت به زيد لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى

واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود

مع كون مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس

مدلول الثاني فيها عين مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واعجبتني والعجبني

مالك واعجبتك على فرسك ضربتك الحمار وضربتني الحمار عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع غير صفة

احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحرف والتاكيد ويلزم

من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل

من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر

ابو حفص كنيته عمر وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى الى امير المؤمنين عمر بن الخطاب فقال ان اهلي

بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله وانطلق

الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص

عمر ما مسها من دبر اغفر له اللهم ان كان فجر و عمر كان مقبلا من اهل البوادي فحمله اذا قال اغفر له اللهم اذ كان

فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء

فحمله على بعير و زوده و كساه و فضله اي هو فوقه من البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية

واقع في مثل انا ابن التارك البكري بشر فانه قول ... ان جعل عطف بيان للبكري جاز اي وهو

جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون في التقدير انا ابن التارك بشر

غير جائز كما ذكرنا فيما سبق في الضارب زيد و اوقع عليه الطير ترقبه وقوعا او عليه الطير

ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى الطير و الا فهو حال و جملة ترقبه حال من الطير

اذ كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه و وقوعا جمع

واقع حال من فاعل ترقبه اي واقع هو لم يترقبه لانه لا يخاف وجهه لان الانسان مادام

به رمق فان الطير لا يقربه و اما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق والحق

مثل انا ابن التارك البكري بشر كله كما كان عطف بيان المعرفة بالاعلام الذي ...

اينف البد

انيف البد الصفة الموضحة بالاعلام نحو الضارب الرجل زيد و يمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا البناء اي كل

ما خالفه حكمه اذ لا يمكن عطف بيان حكمه اذا كان بدلا لم يفد او ما موضع النداء ايضا فانك تقول

يا غلام زيد و زيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ و منصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان

و يا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا و المعنى لا لاول اظهر و الثاني اي المبني اي الاسم المبني

و هذا الحد لا يتضح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق و لا يعرف الاسم المبني اذ لو لم يعرفها

لكان تعريفا للمبني المبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني ما ناسب اي اسم ناسب مبني الاصل

و هو الحرف و الفعل الماضي و الامر بغير اللام و المراد بالمناسبة المتفيدة في تعريف المعرب

مع هذه المناسبة و لقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى المبني

الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او لشبهه له المبهمات فانها تشبه الحرف

في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل

او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع

فيبنى

مرتفع ككاف الخطاب المشابه للحرف في نحو ادعوك او لاضافة اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ

وقع بالفتح او وقع غير مركب مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا المفرد من المركبات

الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبني والمضاف اليه معرب ولما

كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم المشابهة بمبني الاصل

المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط

مكانه او هيهنا المنع الحقيقي وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريف المعرب والمبني

والمبني فقد عاود ناظر ابيات التقديم ما مفهومه وجودي لشرفه والقابه اي القاب

من حيث كونه او ضم وسكون عند البصرية ضم وفتح وكسر الحركات الثلث ووقف

السكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس والمراد

الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا يعبر بها الا

عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما في كلام الكتاب حيث قال بالفتحة رفعا

والفتحة

والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه

اي حكم المبني وانه المرتب على بنائه ان لا يختلف آخره اي آخر المبني لكن لا مطلقا بل لاختلاف

العوامل اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرأة ومن زيد وهي اي المبني

والتأنيث باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال

والاصوات بالرفع عطف على اسماء الافعال لا على افعال التصدير لئلا يجب الاصوات فيما بعد

بالاصوات لا بالاسماء الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست مبنية

بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل

في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين اولهما في علة البناء

على الحركة فان اصل البناء السكون ولان الحركة المعينة انما هي لما اقتضت دون الباقية المضمر ما وضع

لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب

٢٨ وقيل المراد بالمتكلم من يتكلم به او المخاطب من يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم مجموع

بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب تقدم

ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب مطلقا اذ ليس تقدم ذكر الغائب

شرط فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما

تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد بالتقدم المعنوي ان يكون

المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم ضمنا من لفظ بعينه كقوله

تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا او كان

متقدما من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لكل

واحد منهما السدس لانه تقدم ذكره لما تقدم ذكر الميراث دل على

ان ثم موروثا كانه تقدم ذكره معنى واما المتقدم الحكمي فنحو ما جاء في ضمير

الشان والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصدا لتعظيم

القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس ثم يفسرها فيكون ذلك

ابلغ من ذكره

ابلغ من ذكره اولا مفسرا او صار كانه في حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين المخاطب

وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان متصل

ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالجزء

منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مع العامل نحو ما انت منطلقا

عند الحجازية او غير معه نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل

بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو

اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور ولفظا مقام

وانقسام الظاهر اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان

متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث اي الضمير المجرور

المتصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل ويستفاد

المانع من الاتصال لانتفاء انتفاء ذلك اي المضمر خمسة انواع المرفوع

المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول
يعني المرفوع المتصل ضمير ضربت ع صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت
ع صيغة الواحد المجهول الماضي المنتهيين اولهما الى ضربن صيغة جمع
الغايبة المعلوم وثانيهما الى ضربن صيغة جمع الغايبة المجهول الماضي وانما بدأ
بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغايب لانه دون الكل
في مرتبة التعريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما
ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس المجهول والنوع
الثاني اي المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن
هو هما هم هي هما هن والضمير ذات انت الى انتن هو ان اجماعا والحروف
الاواخر لواحق دالة على احوال الضمير الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث والنوع الثالث اي المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالمنفصل

غوضنو

نحو ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها
ضربهما ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو انني اننا انك انكما انكم انك انكما انكن انه الى انهن
والنوع الرابع اي المنصوب المنفصل اياي اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه الى اياهن
وفي اياي اختلاف كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق لدلالة على التكلم والخطاب والغيبة
والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس غلامي مثال المتصل بالاسم وفي
مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن ولي لنا لك الى لهن وكان القياس ان يكون
ضمير كل من المتكلم والمخاطب والغايب ستة لكنهم وضعوا المتكلم لفظين بدلا عن على ستة
معاد كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا بين
الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع المؤنث ووضعوا خمسة للمخاطب حكم
الفاظ اربعة غير مشترك وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث وفعلوا لغايب
الغايب في ذلك فان الضمير في ضربا وضربتا هو الالفاظ المشترك بينهما والتاء حرف والتانيث

وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة

فصار المجموع اثني عشر كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل واحد من الانواع الخمسة اثنتي عشر

كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وبقي الثلث الامور

على انها مناسبا لا نطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب ولا المجرور وتغيرها

المتصلان دون لانها افضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل لجزئه في مايلي اللتي

للاختصار استناد الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يجئ في آخر الكلمة المشهورة يعني

ويكون ما بقي دليل على ما انتفى على ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ

بل في الفعل الماضي الغايب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب

والواحدة المونث الغايبة اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة

التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر نحو ضربت هند وفي الفعل

المضارع المتكلم مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا او واحدا او في الواحد مذكرا كان او مونثا

نحو اضرب

نحو اضرب ونضرب وفي الواحد المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب وفي الواحد الغايب والغايبة

اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كان اسم فاعل او مفعول

او صفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مونثا

اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو قائم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان

والهندان ضاربتان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون

ضميرين لانهما تنقلبان ياء في النصب والجر والضماير لا تتغير عن حالها الا ان تتغير عاملها

والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير

باق على ما كان عليه في الرفع فلو كانت ضميرا لا تتغير الا ترى ان الياء في تضربين والنون في يضرب

والواو في يضربون والالف في يضربان لا تتغير فيهما اي لا الالف والواو في الصفة حرف التثنية

والجمع والعلامة بضميرين ولا يجوز ان لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا لاجل اسناد فهي

الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره لانه وضع الضماير للاختصار والمتصل اخص

امكن الاتصال لا يسوغ الانفصال وذلك اى تعذر المتصل بالتقديم اى تقديم الضمير

على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل

او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافى الاتصال وبين كونه بغرض

الغرض او بالحذف اى حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او بكونه

العامل اى عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او بكون عامله حرفا

والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه لا يحمل لغيره بخلاف المنصوب

ما انت وانك او بكونه اى كون الضمير مسندا اليه الى ذلك الضمير صفة جرت على

غير من هى اى كون الضمير اى تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير من هذه الصفة

لزم الالتباس فى بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو

ضاربه لتوهم السامع ان الضارب زيد وعمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير

المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير علم خلاف الظاهر علم انه مرجع الضمير

ماهو خلاف الظا

ماهو خلاف الظاهر وهو زيد ولولا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال

فى بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال من هى له لا ما هى له كما هو الظ

ليكون اشمل واقصار على ما هو لا اعم مثل اياك ضربت مثال التقديم المضمر على العامل ومثال

الا انا مثال الفصل لغرض العامل اى اتى نفسك وانت وانا زيد مثال لكون العامل معنويا

وما انت فانما مثال لكون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هى مثال الضمير الذى اسند اليه

صفة جرت على غير من هى له فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد خبرا له ونعت

وهى صفة الهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هى فاعلا لا تاكيدا والا

لكان داخلا فى صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لانه لا فاعل بدليل نحن الزيدون

وضاربوهم نحن ويروى من الشعر ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال ف

بالتفصيل صورة لا لبس فيها لغير الحكم فى صورة اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع ضميران

مرفوعا احترازا من نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل

والضمير الثاني اما ان لا يجب اتصاله فانه كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا (احدهما)

اي احد الضميرين اعرف من الآخر احترازا عما اذا تساويا نحو اعطاها اياها حيث يجب الانفصال

في الثاني للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح وقد تقدم اي احد الضميرين (الذي)

هو اعرف على الآخر احترازا عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم الانفصال (لم)

ليعلم المتكلم في تأخير الاعرف ولا يلحقه طعن في اول الوهلة بايراده على خلاف الاصل

وحكى سيبويه تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فالك الخيار اي الاختيار في

الضمير الثاني ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل

بما هو منفصل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل

بما هو منفصل وان كان متصلا نحو ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما

مرفوعا الجر الاول لكنه الاضافة ونصب الثاني بالمفعولية وتقدم الاعرف الذي هو ضمير متكلم

فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربي اياك باعتبار الاعتداد

بالفصل

بالفصل وكذا اي وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته فهو اي الضمير الثاني (على كل)

من تقديرين منفصل الاخير اما على تقدير الاول لئلا يلزم الترجيح في تقدم احد المتساويين (فيما) (على الآخر)

هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على تقدير الثاني لكراهتهم تقديم الانقص على الاعرف

فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه اي مثال لما لم يكن احدهما اعرف وكونهما ضميرين غائبين (او اعطيته)

اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار في خبر باب (كان)

اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لان كان (في الاصل) (زيد قائما)

خبر المبتدأ ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كانه

ولكنه لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبهه (المفعول)

ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن الانفصال مختار لان (رعايته)

الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال الانفصال الضمير بعد لولا (ما يعمل لكون)

لولا مبتدأ محذوف الخبر تقول لولا انت الخ يعني لولا لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا (انتما)

لولا انتن لولاهو لولاهما لولاهم لولاهي لولاهما لولاهن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق
بما سبق يقول لولا انا لولا نحن الخ لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بفصيح وكذلك
الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكونه ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت
الى اخرها وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى اخرها فذهب الاخفش الى ان الكاف
بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضماير قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول
ما انا كانت فانت في هذا المقام مع انه مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى انه
لولا في هذا المقام حرف الجر والكاف ضمير المجرور واقع في موضعه والاخفش تصرف فيما
بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع
المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فهنا ايضا الاخفش
تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء اى ياء المتكلم لازمة هي
في الماضي وانما الحقت تلك الياء لتقي آخر الماضي من الكسرة المختصة بالاسم التي

اخت الجر

اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع
لكن لا مطلقا بل حال كونه معريا عن نون الاعراب اى نون التي هي للاعراب نحو يضربني لتقي اخر المضارع
ايضا من تلك الكسرة مجانا كسرة نفس بين الالف في الوسط حكما او مجانا كسرة لم يكن الذي كفروا
وقد الحق لعروضها وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اى في المضارع مخير
لدن وان واخواتها يعني ان كان ولكن وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية المحافظة
على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها تجنبا عن اجتماع النونات
ولو حكما كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت ويختار الحروف
نون الوقاية في ليت من بين اخواتها لعدم مانع في دخولها والحمل على اخواتها خلاف الاصل وقف
من نحو وقد وقط وهما يعني قد وقط مختاران للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء قلة الحروف
وعكسها اى عكس ليت ولعل في الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة
الحروف ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل العوامل نحو زيد هو القائم وبعدها اى بعد العامل

نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا
منفصل مطابق للمبتدأ افرادا او تثنية وجمعا او تذكيرا وتانيثا او تكلما او خطابا
وغيبة ويسمى هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط لتفصل ذلك المرفوع البتة
بين كونه اي كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فيما لا لبس فيه وذلك
عند اصحابه لا محل له من الاعراب وكون المبتدأ ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه
اي شرط الفصل بذلك المرفوع اذ يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل
من كذا لالحاقه بالمعرفة لامتناع اللام منه كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال
افعل من بعد دخول العوامل وقبل المعرفة ودخول الخبر قبل العوامل لاستغنائها عن المثال
لكثرتها ولا موضع له اي للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير
وعند بعضهم اسم مبني لا يقتضي منه الاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم
ونسبه الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدأ اي يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه

مبتدأ وما

مبتدأ او لانا نعرف لا يعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر
والجملة حال او منصوب عطفا على ثاني مفعولي يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدأ برفع
ما بعده مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن مبتدأ ما بعده خبره
بلفظ الواحد وبفتح الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وهي بلفظ قبل التأكيد المتقدم لضمير
على مرجعه غير معهود لا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع مستقلا بامر غير مسبوق بمرجع وذلك
بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا ولذلك قيده بقوله قبل الجملة اي قبل هذا الجنس
من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشأن اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع الى المبتدأ
وضمير القصة اذا كان مؤنثا ويجيء تأنيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا ليحصل التناسب نفس
ذلك الضمير الغائب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اي بهذه الحصة من الجنس المذكور والمراد
الاول يسمى ضمير الشأن والقصة معترضة بيان للواقع لجنس واطلاق وبيان القاء عمدة
فانه لا دخل التسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية او لا وانما يليق استعمال ذلك

قوله يفسر بالجملة بعده وعلى هذا لو لم يحمل التقديم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان

هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدا راجعا الى الشان وزيد قائم خبرا عنه فانه يصلح

عليه انه ضمير غايب تقدم الجملة مفسرا بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشانة

لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان

او القصة متصلا او منفصلا اذا كان متصلا ويكون مستترا او بارزا على حسب العوامل

فانه كان عامله معنويا بان كان مبتدا كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح للاستتار لفظي

كان مستترا والا بارزا نحو هو زيد قائم مثال المنفصل وكان زيد قائم مثال للمتصل المستتر

وانه زيد قائم مثال للمتصل البارز وحذفه من اللفظ باضماره لا نسيا منسيا حالكونه

منصوبا ضعيف اي جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة

اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه ضمير شان ولا دليل عليه لان الخبر

كلام مستقل مثال ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظبيا الاصل انه لمفعوله

اذا خففت

اذا خففت فانه اي حكمه بعينه الاحكام فيهما مع كونه منصوبا لازم لقوله تعالى وآخر دعواهم ان

الحمد لله رب العالمين ويدل ذلك بانه قد خففت ان وان لنقلهما بالتشديد الواقع فيهما فاقتضى تخفيفهما

ويدل ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم بمجيء

ان المفتوحة المخففة عاملة في الملفوظ مع ان المفتوحة اقوى شبهها بالفعل من المكسورة وهي اعملت لعمل

فاذا لم يجوز عملها في الملفوظ فقدر عملها في ضمير الشان لئلا يزيد المكسورة عليها

عملا مع انها المقدر به ولم يجوز ان اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يذكر

عليه حذف النون وحكمه بالرفع حكم ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت اسماء الاشارة

اي اسماء الاشارة المعدودة في المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اي اسم وضع كل واحد منها

لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند الاطلاق انما حقيقة

والاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغايب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية

لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة اليه حسية محمول على التجوز وانما بيته

لتنبيهما بالحرفين كما ابينه وهي اي اسما الاشارة ذا حال كونها للمذكر الواحد والعامل في الحال

معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدا او التنبيه ذا اذ قولك زيد ذا منتصبا او حيا اي ذا ان

وذي حال كونها للمثنى المذكر مذ لم يكون الضمير او ب الى موجهه وعلى هذا القياس في

التراكيب الثلاثة الباقية فقوله هي مبتدا وقوله ذا مع ما عطف عليه مفيدا كل واحد

منها بحال خبر له ومجي في بعض اللغات وذات في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر منه

قوله ثم انه هذا لسا او ان على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل هي الاصل

في لغات المؤنث الواحدة لانه لم يبق منها الا هي وذي وقيل هي الاصل لكونها بازا ذاء

ذا للمذكر فينبغي ان يناسبه وقيل هما اصلان للمؤنث باسا النهما قد يتا على سائر ها

لفرعيتهما فتي بقلب الالف ياء وته وذه بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء و بها

وتهي وذهي بوصل الياء بهما وللمثناه اي المثنى المؤنث تان في الرفع

وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغاته الا تا لكثرة ورودها على الالسنة و توهم

بعضهم من اختلاف

بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انهما معربة و جمهور

على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان للتثنية المرفوع و وذين وتين

التثنية المنصوب والمجرور وقوعا على صيغة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجوب علة البناء فيهما

وللجمع اي جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا اي ممدودا او مقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء

ويلحقها اي اسما الاشارة بغير يدخل على اوائلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اما لتنبيها

في التنبيه وهي كلمة ها وهو ليس في الحقيقة منها وانما هو حرف جي به للتنبيه على المشار اليه

قبل لفظه كما جي به التنبيه على النسب الاسنادية كقولك ها زيد قائم وها ان زيدا قائم

ويتصل بها اي باواخر اسما الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد

والتثنية والجمع والتانيث وانما جعلت هذه حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها فلو كانت

اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك وبك وهي اي حرف الخطاب خمسة والقياس يقتضي ستة

وانت كخطاب الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة وخمسة من انواع اسما الاشارة

يعني للمثنى المذكر والمؤنث ومعناها او جمعها او هي ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعها او
فلنا من انواع اسماء الاشارة لان انواع المفرد المؤنث يرتقي الى ستة فتكون الى الحاصل من الضرب
وعشرين وهي اي تلك الخمسة والعشرين ذلك الى ذاكي يعني ذلك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت
وذلكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وذلكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى
ذلك وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذلكن وذينكن اذا اشرت الى مثنى
وخاطبت مؤنثات وكذلك البواقي يعني تالك الى تاكي وتيك الى تيكن وتانك وتينك
وتينكن واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولئكن واولاكن واما ذلك فقد اورده
المالكي وفي الصحاح لا تقل ذلك فانه خطاء ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط
واو للمتوسط لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما رأى المصنف كثرة الامر هذا
الثلث مقام الاخيرين منها المرتجين هذا القسم هذا او احالة الى غيره فقال يقال ذا وتلك
وذانك هاتين الاخيرتين مشدد ويقال واولالك باللام اي هذه الكلمات الاربع مثل كلمة

في افادة البعد

في افادة البعد كلا بعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا او الى تانك وذانك و
واولالك بغير اللام للمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب واما ثم وهنا
وبتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا للمكان الحقيقي
خاصة لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه ولما فرغ عما هو من اسماء الاشارة فقد يفعل
وبين الموصول اي الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث
بعد كلا بكونه جزءا تاما اذ كان جزء غيره اذ لا يصير جزءا تاما الا اذا كان يتم من الافعال الناقصة والمراد
التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اولا الى ما ينضم اليه المركب او كلا الى انضمام امر او وضعه كالمبتدأ والخبر
والمفعول وغيرها انما نفي كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من
يكون الموصول وحده ليس جزءا لكونه لا جزءا تاما الا بصلة وعائد والمراد بالصلة معناها اللغوي لا
فان الاصطلاح عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فهو فيما يتوقف على معرفة
تاويل الموصول بهذا لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعائد

لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لا حاجة الى مثل اذ وحيث و لما لتبين ل

صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفتها على معرفة الموصول

بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز ان

يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الفساد وذكر العائد مع انه مأخوذ في مفهوم

الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة

بعينه اسم يجب المفهوم من ان تكون خبرية او غير خبرية ولا تكون بحسب الواقع الا خبرية والعائد

اسم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اسم من ان يكون الموصول عينهما بقوله وصلته الا ملة

ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية او ما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول والعائد ضمير

نبرع لا ظهرا له اي الموصول لا غير وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لان اللام الحرف صورة

تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والتشبيه جميعا

وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث

ويكونان بالالف

ويكونان بالالف في حال الرفع والياء في حال النصب والجر والاولى بالقصر والمد على الجمع المذكر والمؤنث

الا انه في جمع المذكر اشهر والذين كالاولين لجمع المذكر واللاتي بالقصر والياء واللاء بالهمزة للمكررة

فقط واللائي بالياء فقط مكسورة او ساكنة في الوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها

في جمع المؤنث اشهر واللاتي واللواتي لجمع المؤنث وجاء في اللاتي اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء

وفي اللواتي واللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء

فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوي فيهما المفرد والمثنى والمجموع

والمذكر والمؤنث واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار وايه بمعنى التي

نحو اضرب ايتهن في الدار اي التي في الدار وذو الطائية اي المنسوبة الى بني طي لاختصاصها مجيئها

موصولة بلغتهم بمعنى الذي او التي قال الشاعر وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها

والتي طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اي ما الذي صنعت والالف

واللام اي مجموعهما بمعنى الذي والتي والمثنى والمجموع والعائد المفعول اي العائد الذي لا يتم الموصول الا به

قوله
ان كان مفعولا لم يجز ما حكم فيه اذ لم يمنع مانع لانه فضلة لا ان كان فاعلا لانه عمدة نحو
الاخبار
الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اي لمن يشاء اعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب
من المسائل
بالذي او ما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن
بيانهم
ويذكرون اياها فانهم اذا قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي تعلم
انه
طريقة الاخبار به لا بد له من ان يذكر من مسائل النحو فقد فتق النظر فيها اتم تعليم
قال
ذلك الاخبار عن اي اسم يصح وفي اي اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب
او الالف
واذا اخبرت اي اذا اردت ان تخبر عن جملة بالذي اي باستعانة الذي او التي
[illegible]
واللام فانه ليس صلة للاخبار لان الذي مخبر عنها لا مخبر بها
وجعلت
اي وقعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية يعني في موضعه الى
كانت
موضع المخبر عنه اي موضع ما هو مخبر عنه بالذي في جملة الثانية يعني في موضعه الذي
لذي في الجملة الاولى ضميرا لها اي لكلمة الذي واخرته اي المخبر عنه عن الضمير خبرا كضرب على الحال

اوعن اخرته

بكلمة الذي
او عن اخرته معنى جعلته خبرا متأخرا فاذا اخبرت عن زيد مثلا من جملة ضربت زيدا
بموضعه
او فعلته في صدر الجملة الثانية وجعلته في موضع ما هو مخبر عنه وهي الجملة اعني زيدا والمراد
وجعلته
محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضمير الذي واخرت المخبر عنه بقولي زيدا
الفعلية
خبرا عن الذي وقلت الذي ضربته زيد وكذلك اي مثل الذي الالف واللام في الجملة
والمفعول
خاصة لتصحيح بناء اسم الفاعل او المفعول منها فان صلة الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل
الفعل
ويمكن انما يوخذ اسم الفاعل من المبني للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون
وليس
الذي يتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ لا يبنى من غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى
ان لا يكون
لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر بالالف واللام عن زيد في ليس زيد منطلقا وبشرط
النفي
في اوله ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف
سيقوم
والاستفهام فلا يخبر بالالف واللام عن زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من
الموصول
يكون قائما فيفوت معنى السين وانه تعذر بناء ما يصلح منها لاجل من الامور الثلثة التي هي تقدير

دق القصار
كوفي كاتب

ووضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا لتعذر الاخبار عنه ومن ثم اي من اجل
انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان بان يكون ضمير الشان
مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وتاخير الخبر عنه مع وجوب تقديمه على الجملة كذلك
امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف فلا يخبر في ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذي
عن زيد بدون العاقل ولا ان عاقل بدون الزيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف
ما اذا اخبرت عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون
المعمول فلا يخبر في نحو عجبت من دق القصار الثوب بان يخبر بالذي عن دق القصار بدون
الثوب لانه يودي الى ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار عاملا في الثوب فلا
عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجيء ان يقع
الضمير الذي هو معرفة في موضعه بالحالية وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيرها اي لغير كلمة
الذي لامتناع تصدير الذي لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير

ومكذلك

وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها نحو زيد ضربت غلامه فلا تخبر بالذي
عن غلامه بان يقال الذي ضربته غلامه زيد لانه اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول يبقى المبتدا بلا عائد
الى المبتدا يبقى الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم
واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما نحو ما عندك موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية
وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي شيء
معجب وامابجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه
النفوس وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي والشيء المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى
فنعما هي اي نعم شيئا او نعم الشيء هي وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا كان ومن كذلك
اي مثل ما في كونها موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية
نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله كفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد
ايانا اي شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك الا في التامة والصفة فان

من لا يجيء تامة ولا صفة واي للمذكر واية للمؤنث كمن في شيوع الامور الاربعة وانتفاء

الصفة فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية

نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل ولم يقع صفة اتفاقا فلم جعلها المص

التي لا تقع صفة اصلا واجيب بان اي الواقعة صفة هي في الاصل استفهام لان معنى مررت

برجل اي رجل عظيم يسئل عن حاله لا يعرفه كل احد نقلت من الاستفهامية الى الصفة وهي

كل من اي واية معربة بالاتفاق وحدها الا الاي لكم اي الاعراب عنها من الموصولات

الا على اختلاف في اللذان واللتان وفي ذو الطائية فانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة

الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد اذ حيث واذا الا اذا كانت موصولة وحذف

صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فانها تبنى

على الضم اي ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها للتاكيد شبهها بالحروف

من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لما بينهما

اليه ولم تستثن

اليه ولم تستثن الموصوفة لبنائه مثل يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف صدر صلتها لانه

ذكر في قسم المنادى كلما يقع منادى معرفة فهو مبني وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر

ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي

التقدير اي شيء الذي صنعته صفة فالمبتدا او ما بعده مبني او بالعكس وجوابه

رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب

مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الاخر ان معناه اي شيء وههنا عبارتان

احدهما ان ماذا بكمالها بمعنى اي شيء والثانية ان معناه اي شيء وذا زائدة واللفظ

واحد فان معنى قولهم انها بكمالها بمعنى اي شيء انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال

كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعها اي شيء فجوابه نصب اي منصوب على انه مفعول

الفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية

ولا ... نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثانية رفعه على ان يكون خبر مبتدا محذوف

لفوات المطابقة بين السؤال والجواب اسماء الافعال ما كان اى اسم كان بمعنى الامر او الماضى
الذين هما من اقسام المبنى الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة لمبنى الاصل فيما قيل اف بمعنى
اتضجر او تف بمعنى اتقبح فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع الحال لان
على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحال مثل رويد زيدا اى امهله ومثال الما
بمعنى الامر وهيهات ذلك بفتح التاء فى الحجاز وكسرها فى بنى تميم بالضمة فى لغة بعضهم اى
مثال لما هو بمعنى الماضى وقدم الامر لانه اكثر اسماء الافعال بمعناه والذى حملهم على ان
ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تاديتها معانى الافعال التى لفظى وهو ان
مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف كتصرفها لانها موضوعة لصيغ الافعال على ان
رويد مثلا موضوع الكلمة امهل قال الشارح الرضى والذى ما قال بعضهم انه صه مثلا اسم
الفعل الامر معناه يسكت اذ العربى القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت
لم يسمعه اصلا ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر والماضى ولم يقل ما كان معناه الامر او

اسكت الذى هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ

والمتبادر

والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على التعريف وفعال
بفتح الفاء بمعنى الامر المشتق من الثلاثى المجرد قياس اى قياسى كنزال بمعنى
قال سيبويه هو مطرد فى الثلاثى بنى عليه انه لا يقال قوام وقعاد فى قم واقعد
يا قال بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة وكانه قياس لكثرته وما
قال المبرد فاتفقوا على انه لم يات منه الا نادر وفعال حال كونه مصدرا معرفة
كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضى هو على ما قيل مصدر معرفة مؤنث
الى الاول دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه وحال كونه صفة لمؤنث مثال
بمعنى يا فاسقة مبنى اى كل واحد من القسمين الاخيرين مبنى لمشابهته له
بمعنى الامر عدلا وزنة اما زنة فظاهر واما عدلا فلانه ذهب اليه النحاة ان
بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلى للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة والامر
وفعول للمبالغة وفاعل قال الشارح الرضى والذى ادى الى ذكر اسماء الافعال معدولة

الشيء
ذلك
شيء لا دليل لهم عليه كيف لا وهي في كل معدول عن شيء انه لا يخرج عن النوع الذي
في جميع
منه وكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة
فعال
اسماء الافعال وبيّن وجوهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه
حال كونه علما للاعيان مؤنثا اي لعين من الاعيان انما قال علما ليخرج باب
عيان
وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه للمعاني لا للا
وقوله مؤنثا صفة علما وذكر للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما لحد
وغلاب كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا ووزنا
فاكثرهم
ومعرب في استعمال بني تميم الا ما في اخره راء في الاعلام للاعيان بكونه في اخره راء فان بني تميم اختلفوا فيه
يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذي الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار
علما للكوكب وقد خص الاكثر ما في اخره راء لكونه مستثقل لكون مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لا
نقياد سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك الطرائق مختلفة الاصوات اعلم ان الاصوات

الاصوات

الجارية

المصدرية
الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر لوقت المصدرية ولم تنقل الى اسم فعل ولم
حكم
يصر اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل مه وصه وحكمه
ولم تقع
اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا خارجة
التندم
مصادرة ولا اسماء افعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقولك
الانسان
للمتعجب وي ووخ لا يقصد ان تحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ
على سبيل الحكاية بان يحكي من نفسه ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت غاق قاصدا لا
ما يشابه صوت الغراب من نفسك وهي ايضا لا يقصد ان تحكم عليه او به ومنها ما يصوت
لا يقصد
لاجل حيوان اما لزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وهي ايضا
بها على
ان يحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا نقلت
سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير نخ او غاق
من حيث
عند حكاية صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل

انما حكايته عنها فالمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها الى سبيل الحكاية

وهي في الاصل ليست باسماء لعدم تركبها الذي هو بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجراء النحاة اياها مجراها واخذها

حكمها او بيت لحكمها يجري مجرى الاسماء مع انه ليس من الاسماء فالاصوات كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل

اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي لفظ يحكي على لسان الانسان تشبيها بصوت سمع

في القسم الثاني من الاصوات لغير المنقول له او صوت به للبهائم يعني مثلا اي لانشائها او زجرها

او دعاها او نحو ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع فلا يتناول

ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين وقد كان ذكرها على سبيل

التمثيل يتناول التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب والثاني

كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير والمصنف لم يذكر للقسم الاول وهو ما كان صوت الانسان

ابتداء من غير تعلق بالغير قبل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء

المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره المركبات

المعدودة

المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين

او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب

وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى

فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة

ليخرج مثل عبد الله وتأبط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه

يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب

نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد

والاحسن ان يقال المراد نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احد الكلمتين مع الاخرى

ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في تأبط شرا النسبة التعليقية التي

يكون بين الفعل والمفعول بخلاف خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا يدل

على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد شطري حضرموت مع الاخر لا يدل عليها من غير فرق

ودلا

فان المبنى الحق على المحل قد طرد او عكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا اى حرف عطف او غيره بنيا

او الجزء الثاني فان الاول لوقوع آخره في وسط الكلمة الذى ليس بمحل للاعراب والثاني لتضمنه الحرف

اخويها

خمسة عشر فان اصله خمسة وعشر حذفت الواو وركب عشر مع خمسة ومثل حادى عشر

بعض اخوته حادى عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر او اخوات كل من خمسة عشر وحادى عشر وانما

اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد الدال بل

على العشرة او صيغة الفاعل المشتق منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف

لانه لا يراد به حادى وعشر وجوابه المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد

واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق عليه المشتق

منه فان الثالث مثلا واحد من الثلاثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين

فلما اخذ هذه الصيغة من المفرد الدالة على ما ذكرنا اراد وان ياخذ منه اى من المركب لكن

من المركب فانه لا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة الفاعل لا يتسع حروفها جميعا فاقتصر

على احدهما

على احدهما من احد الجزئين او اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس ولعدم الاول

ليدل على المقصود من اول الامر فاخذ واشتق من احد جزئي المتضمن حرف العطف حادى عشر بمعنى الواحد

من احد عشر باعتبار وقوعه بعد العشرة فحادى عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر

المتضمن حرف العطف باعتبار ان اصله حادى وعشر ولا معنى له وعلى هذا القياس من الحادي

والعشرون نصا لا وبينها الابد كالواو في حال الاثنى عشر وانه لا ينبغي فيهما الجزآن

بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون والاول وان لم يتضمن الثاني

حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبنى الاول للتوسط المانع

من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في الاصح اى اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما

هو في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احداهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني

ومنع صرف المضاف اليه واخريهما اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني الكنايات

جمع كناية وهي في اللغة وفي الاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة

بحث الكنايات

عليه الغرض من الاغراض كالابهام على السامع كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا او المراد
ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين
اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين فلذلك لم يقل بعض الكنايات
كما قال بعض الظروف ويتعذر تعريفه الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها
مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وبناؤها لكونها موضوعة
الحروف او لكونها الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها
لان الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة
بمعنى كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل واحد منها يكون للعدد اي للكناية عنه وجاء كذا
كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره وكيت
وذيت للحديث اي الكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة
من قع الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء لانها وقع المفرد موقعها او لمجي

مناهج البناء

مناهج البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كأين وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت
كاف في الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار
اسم مبني على السكون ساكنة لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون بدل التنوين
لا يوقف لها في الخط مقرنية في البناء منحطة عن اخواتها فلذلك لم يذكر المصنف معها كم الاستفهامية
معنى الاستفهام مميزها الذي يرفع الابهام عن جنس المسئول عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت
ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميز كذا
لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع
اخرى كم رجل عندك وكم رجال كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما افرد لان العدد
لذلك وانما جمع لان العدد الكثير فيه ما يبنى عن كثرة وكان هذا الذي
بالكثرة جعل جمعه مميز كانها نائبة عن معنى التصريح بها من فيهما مميز كم
والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح

نحو كم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقته جنس المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم ينفك عنه

مجرورا ابدا من في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الى نحوها ان يكون في نفس

سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية وكذا في كم الاستفهامية كانت او خبرية

صدر الكلام لان كم الاستفهامية يتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر

انه اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا يجب على الانشاء التكثير وهو ايضا نوع من انواع الكلام فيجب التنبيه

عليه من اول الامر وكلاهما اي كلتاهما الكائنان في كم الاستفهامية والخبرية يقع بالدليل

كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما يقع في موقع منصوب

ومجرور ثم بين موقع كل منهما بقوله فكل ما اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية

يكون بعده فعل او شبهه لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث

هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اي على حسب عمل هذا الفعل او عامله لا يكون الا بحسب

المميز وذلك انك تقول كم يوما صمت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول به وانما

والمفعول فيه

والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات متعقبة لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت

في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية نحو كم غلام ملكت

وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعل الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل

في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعل

غير مشتغل عنه بضميره اي كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث انه بعد فعل مقدر غير مشتغل عنه

داخل في قاعدة النصب وان لم يجعله من قبيله ولم يقدر بعده فعلا غير مشتغلا عنه فهو من جملة الخبرية

مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم

درهما اشتريت او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر

او الاضافة فهو انما جاز تقديم حرف الجر او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تأخير الجار عن المجرور

ممتنع لضعف عمله فجوز تقدم الجار عليهما لان الجار لجعل الجار مع المجرور كالكلمة الواحدة مستحقة للتقديم كانت مجرورة

وكلا اي وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل او لا شبهه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف

مبني
وهذا
عن العوامل اللفظية نحو من ضرب اي شخص من فوقع مبتداء اذا لم يكن ظرفا نحو كم درهما مالك على قياس من ابوك
بتقديم
على مذهب سيبويه فانه يجيز مثله بمعرفة نحو نكرة متضمنة استفهاما او ما سند غير سيبويه نحو
على المبتداء النكرة بما بعده معرفة وخبرا ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك وكم ههنا منصوب المحل او
عامله
داخل تحت قاعدة النصب بابتنائه الكائنة فيه ودخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام
اسماء
الذي هو خبر المبتداء وكذلك اي مثل كم في تأتي الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة
وما
الاستفهام والشرط يعني انه يتأتى تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء لا في كل واحد منها وهي من
متضمنة
اي واين وانى ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان
صفة
بالاستفهام فمن وما اذا كانا استفهاميتين يتأتى فيهما الوجوه الثلثة الا … نحو من ضربت وما
ظرفيتهما
وبمن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا يتأتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع
اجمع
واذا كانا شرطيتين فكذلك يتأتى فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من … اضرب … وما تصنع
وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضربه ومن يأتيني فهو مكرم وما تشتريه لا تعتذر عنه …

للابتداء
نحو ايهم ولا يتأتى فيهما … في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية وانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل
من كونهما
وما هو الا الظرفية من هذه كمتى واين وانى وايان نحو كيف وانى واذا فانه لم يجيء مجازا نحو من اين …
وترفع
منصوبة محلا على الظرفية ومن يعلم … انه لا يخرج عن الظرفية
مبتداء
اسما بحال نحو انما مقام زيد اذا يقعد عمرو واي وقت قيام زيد واي وقت … فهي مرفوعة بالابتداء محلا
وقال الشارح الرضي وانا لم اعثر على شاهد من كلام العرب على ما هو الا الظرفية برفع الاستفهام
به
مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتداء مؤخر نحو متى … عهدك فلان اي متى كان عهدك
انتصابه
واما اي فيتأتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير
بالظرفية
على الظرفية نحو اي وقت مجيئك اي في اي وقت كان مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابه
…
مرفوع المحل بالخبرية وعلى الوجه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم … في …
في كثير من النسخ
بامرئ … وخالد … الاسم … والخبر … هكذا
ان تغير الاوجه
وفي بعضها … في … كم … اي فيما هو … باعتبار بعض الوجوه … النسخة الا …

التلمتيف كم احلبها بعده بالابتداء او لا بحوز نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه انشاد

تقول ملموق بامعو لا على حينه الى كثيرة وجوز النصب ولا يخفى ان هذا العين باسبق من وجوه

كم ويحتمل ان يعتبر في تمييزها عمة فاعلها الرفع [illegible]

بالابتداء استفهامية كانت او خبرية ولا تجوز النصب على تقدير كونها استفهامية

والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على الصحيح من تمييزها

مذكور فيما سبق فكان الاولى تأخير هذا عن قوله وقد يحتمل في مثل كم مالك واما النسخة

فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وعامة فدعاء قد حلبت علي

عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فيكون منقلبة الكف او القدم

انها الكثيرة الخدمة صارت كذلك او هي خلقة لها نسبتها الى سوء الخلقة وانما

حلبت على التضمنة معنى ثقلت اي كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها لخدمتي

على كثير منه واحتمال من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة

لا اناثي والفارج جمع فارج وهي الناقة التي على حملها عشرة اشهر ولحدا وهالا في امثاله

ولا تطيع لسهولة في حلبها بل مستنفرة وفي ذكر عمته وخالته اشارة الى رداءة ابيه

وامه والاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه يقول اخبرني كم عمة لك وخالة

وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اي كثير من عماتك وخالاتك حلبت علي عشاري

التمييز لكم مرة اي حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء

لو صفة بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع

ومن منح نصب لانه الواقع بعدها مسلطا عليها انشاط الظرفية او المصدرية

رفعت مالك وقد عباد فان نصبتها نصبتها وان خفضتها خفضتها وان وصح وقد

مميز كم استفهامية كانت او خبرية وفي مثل كم مالك وكم ضربت اي في كل ما قامت

الدية على المحدوف وانه اذا سئل عن كمية مالك او اخبر عن كثرته فهذا هو الحال في شرط

سواء سئل عن كميته درهما او دينارا او اخبر عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينار الكم

او دينار ما لك تكون في هذا المثال مرفوع على الابتداء وما لك خبره واذا سئل عن كمية
عدد المعلوم بوجه ما او جنس بعد قطعها ان التجاهل والاضطراب انما هو بالتبدل لتمييزات
اي كم مرة او مرة ضربت او الى ضربا لك اي كم ضربة او ضربة ضربت وكم في هذا المثال اما
على الظرفية او المصدرية والقرينة بعين المعين اذا كان المسئول النوع ظاهر وان كان
ما المعلوم والظرفية ايضا كلا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدر
الا الحدث الدال عليه لفظ المسئول ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم يوما او على
فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف اي الظرفية المعدود ثم المبنيات
المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض هيهنا منها
تلك الظروف ما اي ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية
عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو ربت بعد كان غنيا من قبل وسميت الظروف
المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هي اليه فلما حذف

غايات

مبحث الظروف

غايات ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمن معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه وان
التغير النقصان كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت
وقدام وخلف وورا ولا يقاس عليها ما يماثلها في نحو وهذه الظرف يحمل على ذلك انه يعوض التنوين
فوق قال الكسائي فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه
المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم بل انما اعرب لعدم تضمنها معنى الاضافة فتعين كقبلا
قال الشارح الرضي والاولى هو الحكم واجرى مجراه اي مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة لا غير وليس
في حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام
كان فيهما ولا يعرف مثله المضاف اليه كلا لا بعد لا يعني افعل الا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة
غير بعلها ولذلك اجرى مجرى الظرف فحسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالا
ومنها اي من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل الزمان ولا يضاف الا الى الجملة
كانت او فعلية في الاكثر اي في كثير الاستعمال وقد يجيء اما ترى حيث سهيل طالعا مفردا

جملة
وهو سهل معقول تدبر اي اما في مكان سهل واما العامل فانما يبنى على الضم كالغايات لانها تشابهها الا انها فلذلك
فاضافتها
والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنته الجملة فهي وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة
فيه
اليها كلا اضافة حيث شابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فتبنى على الضم مثلها ومع الاضافة
الى المفرد
الى المفرد بعينه بعضهم لو قال علته البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بعدها وعلى بنائه لشدة الاضافة
تنبيه
ومنها اي من الظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرناه في حيث وهي ان كانت زمانية
ازمنة
للمستقبل اي للزمان المستقبل وان كانت داخلة على الماضي وذلك لانه الاصل في استعمالها الذي يكون لزمان من
وفي الاغلب
المستقبل يختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها
العزيز
والاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى واذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب
من السنة
استعماله لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين
مفعول له
وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو يقتضي
جملة على اخرى فتضمنت معنى حرف الشرط وهذا علة اخرى لبنائها فلذلك اي لكونه بمعنى الشرط

فيها الخبر

لعدم
فيها الخبر ان جعل مختار تعلقها بالفعل لمناسبة الفعل الشرط ويجوز الاسم لعدم الوجه الغير المختار
من ما خوذ
فاصلها اي الشرط مثل التعليق ويكره اي اذا للمفاجاة مجردة من معنى الشرط نحو خرجت فاذا الامير مفاجاة
بين
اذا هذه
ولهم مخبتة فجاءة بما القيم والمراد التقييد بوان لا تشعر به فيلازم المبتدا بعدها في تاتين
الواقع
اذ الشرطية والمراد بلزوم المبتدا بعدها ملتبسة ووقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب
حذف الخبر
بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع واقف وهي عامل على
عليه
والعامل في اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة
للعطف
واما الفاء فهي للسببية فان مفاجاة السبع سببية عن الخروج قيل والاقرب الى التحقيق انها
هو مذهب
من جهة المعنى اي خرجت ففاجاته وحاصل المعنى خرجت ففاجاته زمان وقوف السبع كما
زمان وقوف
الزجاج اذا هذه زمانية او مكانية نحو وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد وانها مكانية وقوفنا
محذوف
السبع او مكانه مفعول فيه لفاجات لا مفعول به والاظهر في اذا هذه نعت الظرفية بل يصح اسميته بالمفعول
وقت
اي فاجات زمان وقوف السبع او مكانه اياه اي السبع وقد يكون اي المجيء الزمان مع ابتداء اذا بالجملة

اشارة

احوال المعرفة وقد يستعمل اسماء مجردة من معنى الظرفية نحو اذا يقوم زيد اذا يقوم عمرو وقد سبقت اليه

يجي

ومنها اي من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤه كما مرّ في حيث او لكان وضعها وضع الحروف وقد

للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية

ويجي

لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد

استفهاما

للمفاجاة نحو خرجت فاذا زيد قائم لعلة مجيئها لم يذكرها المصنف ومنها اين وانّى فهما للمكان

زيد

وشرطا اي مالكونهما للاستفهام او الشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط نحو اين

متى

واين تكن اكن وانّى زيد وانّى تجلس اجلس وقد جاء انّى زيد بمعنى كيف هو وانّى القتال بمعنى

ومنها متى للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايّان للزمان

يقال

استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام بالمستقبل

جاء وقد

ايان يوم زيد وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بها والمشهور فتح الهمزة والنون

كما مرّ

كرهما ايضا ومنها كيف الكائنة للحال استفهاما اي حالا سؤالا ومعنى المراد بالحال صفة الشيء لا الحال

بعض الشارحين

كيف زيد

بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعنى السؤال عن الحال فيقول

اي

اي على اي حال هو ويستعمل الشرط مع ضعف عند البصريين نحو كيف تجلس اجلس اي على

بالجزئية

هيئة اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعدها اسم فهو في محل الرفع

او منصوبا

سبعه ان كان بعده فعل مثل كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية اي على اي حال جئت راكبا

المؤنثة

ومنها اي من الظروف المبنية مذ ومنذ بمعنى الموافقة امذ ومنذ حرفين ويكونان تارة بمعنى اول

معلوم

اي اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رأيته مذ ومنذ يوم الجمعة اي اول زمان

المعنى

الرؤية يوم الجمعة فيليهما اي يقع بعدهما اي بعد مذ ومنذ المفرد اي الاسم والمفرد لا ثم

اي اول

والجمع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ اليومان اللذان تصاحبنا فيهما

قال المحشي

مدة عدم رؤيته هذان اليومان فان لم لا يلاحظ هذان اليومان امر واحد لا اثنين او مثناه

نحو ما رأيته

والجموع اذا وقعا في كل المدة بكونها في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما

لا اشكال ابدا

مذ يومين لعقيب فيه الحصول التعيين المقصود من كونه معرفة واما كان التعيين مقصودا

يكونان
في جعل الوقت المجرور اول مدة فعل الان او ليلة وقت الزمان سنة فعل معلوم بالقرينة وتارة
بيانه
بمعنى جميع المدة اى جميع مدة زمان الفعل فيليهما اى مذ ومنذ المقصود اى الزمان الذى قصد
شيء
حال كونه متلبسا بالعدد اى بعدده المستغرق جميع المدة اى انه بحيث لا يشذ منه
النقص
نحو ما رايته مذ يومان اى جميع اجزاء مدة زمان عدم رويتي يومان لا ازيد ولا
وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهب او ان
خرجت
اى ما كان على هذه الصورة مستقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ ان الله ذاهب او ما خرجت
بعدها
مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر
ذلك
زمان مضاف الى كل هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير فيما خرجت مذ ذهابك
هما
مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اى كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدأ
اى خبر كل
معرفة لكونها او قابل الاضافة لا لانها انما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبر ما بعده
يليهما
منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما ورد عليه انه

الا يكون المبتدأ

مبتدأ
الا يكون المبتدأ في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا
من اسماء الزمان
او ضمنا انهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يقع عليهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما
بفتح اللام
لا انهما يقعان ظرفا في تراكيبهم ومنها اى من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن
اللام
بضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح
اللام
الدال وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام ولد بضم
عليه
وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها الوضع بعضها ووضع الحرف وحمل البقية
ن
وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضره وفيما في خزائنه وان كان
خاصة
غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد وقد ينصب بعض العرب غدوة بلدن خاصة على انه
غدوة
سماعا تشبيها للنون فيها بنون التنوين في مثل رطل زيتا او لدن يحذف عنها ويتبع ولكن
لغاته
اكثر استعماله مجرورة ومنها قط مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وهذا هو الاشهر
الطاء
وجاء قط
وقد يخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة والمخففة

المنفي
الماضي

ساكنة الطاء ومنها قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي اي لاجل الفعل ا

قط

او الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته

محل

وبناء المخففة لوضعها وضع الحرف وبناء المشددة والمثناة بها لالحاقها بالمخففة وقيل

للمستقبل

على الضمة عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها

نحو لا اراه

اي لاجل الفعل المستقبل المنفي فيه وقوع شيء ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة

للمضاف

عوض وبناؤه عوض على الضم لكونها مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع

وجه

اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذي يبقى على

البناء

الدهر والظروف المضافة الى الجملة والى كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها

خزي

من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح المخصوص وقوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين وقوله تعالى من

بحسب المضاف

يومئذ فيمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسما مستحقة للاعراب فلا اكتساب

مع

المبني البناء منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير وكذا

مع ما وان

بعينها
لمثا

مع ما وان مخففة ومشددة مثل قيامي مثل ما قمت وحينا اي اسما لا انه يقوم او مثل انك تقوم

لكونها

الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ وحيث وبهذه المناسبة ذكرهما في مبحث الظروف ويجوز اعرابها

الاسم

اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام

لمعلومة

المعرفة ما اي اسم وضع بوضع جزئي او كلي لشيء متلبس بعينه اي بذاته المعينة ا

فهو المعرفة

للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء مقيد بهذه المعلومية والمعرفية اذا وضع له اسم

شامل

وان وضع له باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء

واشار

للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهو اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء

معان معينة

ثم نبه بها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء

بحكم

مستحقة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه

الافراد

مخبر عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك

مشترك

بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فيعقل ذلك ا

اسم

الاعلام

آلة للوضع لان آلة الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص كالاعلام الشخصية

اذ تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث انه معلومية ومعهودية او الجنسية

كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته

لفظ اسامة فوجد اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد

بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة

المبهمات

المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسماء الاشارة من غير اشارة

مبهم وكذا الموصول من غير صلة هذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء

معينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل

مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظ هذا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا

عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانه خصوصية

من كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها فيما عرفت باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية

وانما لم يقل

وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائد لتحسين اللفظ او الميم في ليس من امبر امصيام في امسفر

بدلا من اللام ولا يعد ما دخله قسما آخر من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين

بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المصنف لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل

يا ايها الرجل او المضاف الى احدها اي الى الامور الخمسة المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة

الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربع او كما ان المنادى

لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف

ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى

عليك نظرا الى ما سبق لان المضاف اذا كان لفظ الغير والمثل والشبه فهو مستثنى من هذا الحكم

معنى اي اضافة معنوية يعني اذا افادته معنوية فحقه ان يقال معنى يخرج نحو مطلق بعد ما مضافا واحترز به

عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المفردات

والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن عن التعريف

خص العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه اذا صدر بالاب او الام او الابن او البنت

فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا او قدر به

عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف لان غلبة

استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين منزلة الوضع من واضع معين فكان هي كالوضع المستعملين

وضعوا له الا انه غير مقيد اي علما كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير مضاف ولا غير ذلك الشيء

ما استعمل فيه واحترز به عن المعارف كلها فانه يوضع واحد اي نشاء ولا يوضع لشيء فخرج الاعلام المثنى كنه

والمجموع الى ترتيب انواع المعارف في الاعرف فيه وبنى بيتها في الذكي اراد الشيخ على ترتيب اما فيما

يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اي اعرف المعارف بعد افعلها البساطة للمخاطب من حيث انا فيها

المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم لا اي انك

اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب له ولعي الملتبس بلا عرفته

الا ان المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب لم يكن لانه لم مرتبة المتكلم والمخاطب لها دونه منهما

والمضمر

واقتصر على بيان الفرق بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احد هما فان

منها فانه باعتبار تفاوت المضاف اليه وهذا ما اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه

واصنافه وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه وان فيه اختلافا كثيرا والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه

اي لا باعتبار ذاته المعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك او وضع له الموضوع لشيء يتناول الالف فيه

والنكرة قد يتناول لا بعينه حرف المعرفة اسماء العدد وانما اوردها بالذكر لان لها احكاما متعلقة بها لجزئيها

وهو ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية آحاد الاشياء مفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة فالاشياء

من العدد آحادها لكل واحد منها او كمية الآحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد او عن اكثر

من واحد من تلك العدد بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات فاذا سئل منها

موضوعة الكمية الواحدة منها اسماء العدد والواحد موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت مفردة

من معدودة معدود منها بكم فهو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة مكررة

مرة واحدة فاذا سئل عن معدود من معدود بيانهما بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له وظهر

النحاة

من هذا التقدير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف

موضوع

وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارات ان تكون الكمية في الموضوع

ومعنى

له من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل او رجلين وذراع او ذراعين ومن

انما بالكاف

حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط اصولها اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها

او بالجمع

تاء التانيث كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين

كخمسة

كمائة والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كثلثمائة او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف

ومفردة

وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف نقول والاعداد مذكرة ومؤنثة

والفرع

ومركبة ومعطوفة واحد واثنان في مفرد المذكر وتثنيته وواحدة واثنتان وثنتان

ستعمل

المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس ونقول في المذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر

كر

التانيث بالجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال وثلث الى عشر بدونها لجمع المؤنث وقياس الف

عشر

والمؤنث نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر سبق ونقول اذا جاوزت

احد عشر

نحو احدى

احد عشر اثنا عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث

للتخفيف

عشرة امرأة على الاصل وبتذكير المذكر وتانيث المؤنث وغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى

نحو ثلث

ونقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث

من حيث

عشرة امرأة ابقاء الجزء الاول فيهما على ما له قبل التركيب وتذكير التاء في المذكر كراهة اجتماع التانيثين

والتذكير

واحد فيهما صورة الكلمة الواحدة ولكن جعلوا احدى عشرة واثنتا عشرة فان التانيث فيهما من حيث

بتمحض

التاء في احد عشر واثنا عشر محمول على التذكير وثلثة عشر والتاء فيهما ثنتان بدل من لام الكلمة فلم

على ثنتان

للتانيث ولهذا حكمنا بانه من حيث انه من التانيث وثنتان وان كانت التانيث لا انها جملة

وهو عدم الفرق

واما انما يلتبس التاء في المؤنث لانه لما وجب تذكير المؤنث للفرق وجب تانيثه المؤنث اتفاقا والمانع

مع ثقل التركيب

بين المذكر والمؤنث ونقيم بكسر الشين بعد التركيب في المؤنث اي من عشرة نحو ... الى اربع الفتحات

نحو ثرون

واحدى عشرة بسكون الشين والحجازيون يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح ونقول

وهو التنوين

واحد انما بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرة المنصوب محلا ... [illegible]

واثنتا عشرة او ضمن فتحات
وثلث عشرة الى تسع عشرة

لعقود
فيهما اى في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك
التركيب
العقود احد وعشرون في المذكر احدى وعشرون في المؤنث و لما غير الواحد والواحدة هنا بالف
الى
لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه ولذلك
العقود
لم يبد جماعة في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بعينه بل خصصها بما عداهما فقال ثم بالعطف اى عطف تلك
وعشرون
على الزائد عليها كما يبان ذلك الزائد بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان
الى تسعة
في المذكر واثنان وثنتان وعشرون في المؤنث ثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث هكذا
الى الالف
وتسعين بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في الواحد ما تاثا
بالعطف
في فيهما اى في المذكر والمؤنث من غير فرق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع منهما
من غير
او يعطف الزائد عليهما الى يعطف بهما على الزائد حال كون الزائد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء العدد
ثلثة
تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان واثنتان وثنتان ومائة و
او احدى
رجال او ثلث نسوة ومائة وواحد عشر رجلا او احدى عشرة امراة ومائة وواحد وعشرون رجلا

او ثلث وعشرون
وعشرون امراة ومائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون امراة ومائة وثلثة وعشرون رجلا
المائة
امراة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امراة وكذا الحال في تثنية
وصل
والالف وجمعه ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة الى اخر ما ذكر ثم الا المركب
الياء الثاني
وثماني عشرة فتح الياء البناء صدر الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها اى
الكسر
بالتركيب كما في معد يكرب وشذ حذفها اى حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه ابقاء
زيادة
كما في قولك جاءني القاضي اذا حذفت الياء الا ان الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا وفيه
فيه
استثقال المحل لموضع الكسر فيه قال الشارح الرضي ويجوز كسرها ليدل على الياء المحذوفة
حال اسماء العدد
لكن الفتحة اولى لانه في اصله بلا لانها مفتوحة الاولى لو كان مع العشر ولما فرغ من بيان
فقال
شرع في بيان حال مميز لها وابتداء من الثلثة لان لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به
ثلثة
مميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض اى مجرور لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو
التذكير
رهط اما كونه مخفوضا لانه لما كثر استعمال الاعداد وميز الاضافة للتخفيف لانها تسقط

وعشرون

والتنوين وأما لكون تمييزها جمعاً ليطابق المعدود العدد إلا أن في مائة المائة الجمع ومائة استغناء عن لفظ الجمع

لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها التثنية والمفرد لمكان قياسها أن يجمع فيقال مائة أو مائتين لأن المائة جمعين

ويرد الجمع المذكر السالم وهو مسلمون والثاني جمع المؤنث السالم وهو مسلمات ولا يجوز إضافة العدد إلى جمع الـ

السالم فلا يقال ثلاثة مسلمين ولم يقل مسلمات لكثرة كونهما إلى التمييز المجموع بالألف والتاء بعد ما تعين

بعد ما هو في صيغة الجمع بالواو والنون المفرد من صيغة الجمع فاقتصروا على الفرع مع كونه أخف وتمييز أحد

إلى تسعة وتسعين إلى المائة وتمييز منصوب مفرد أما نصبه فلِلعقود فلعدم الإضافة لأن الإضافة لا تستقيم

النون فيها في نون الجمع ولا حذفها لأنها ليست هي في الحقيقة نون الجمع وأما في عدها لأنهم

أن يصيروا ثلاثة أسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشر لأن المضاف إليه فيه لما كان غير مميز

لم يمتنع امتزاج ذلك المميز فلم يجز تمييزه ثلاثة أشياء شيئا واحدا ثلاثة ألفاظ أي

مع أن فيها مميزا ثلاثة أشياء شيئا واحدا لبطل بمائة امرأة وأما إفراده فلأنه لما كان منصوبا

فاعتبروا إفراده لتكون الفضلة قليلا وتمييز مائة وألف وما تثنيتهما وجمعه أي الجمع لا

وأما المميز

وإنما لم يقل وجمعه أي كما قال وثنيته لأن استعمال جمع مائة مع مميزها أو لا فلا يقال ثلاثمائة

ثلاث آلاف رجل بمعنى الألف فإنه يقال ما نشأ رجلا مثل ألف رجل مجموع مع مفرد لأنه لما كان نصابه في العدد في

الكثرة منها اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزها المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل وإذا

مؤنثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظ الشخص إذا عبرت بها عن المؤنث أو بالعكس بأن يكون

مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة النفس إذا عبرت بها عن المذكر فوجهان أي ففي العدد وجهان والتذكير

والتأنيث فإن شئت ثلاثة أشخص وأنت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الأكثر في كلامهم

ثلاث أشخص اعتبارا بالمعنى ولا تميز واحد وواحدة والاثنان واثنتان وثنتان

بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا الاثنان معه كما يقال اثنا رجلين

ما يصلح أن يكون مميزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرح من الواحد والاثنين استغناء

أي الصالح لأن يكون تمييزا على تقدير ذكره معهما اللذين يجوز مع الجنس وبصيغته على الوحدة و

عنهما أي عن الواحد إذا كان التمييز مفردا وعن الاثنين إذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فإن

من أصول العدد لا كالآحاد
ثلاثة مائة رجل كما يقال
القلة من الآحاد ولمائة

يفهم الجنس والوحدة ومن سبعة رجال الجنس والاثنية فيذكرهما استغناء عن المميز فان قلت
هب ان مميز الواحد مغن عنه لكنا لا نم ان مميز الاثنين كذلك نعم لو كان مميزه مثنى يغني عنه لم
لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنى رجل بعلمنا ان التي من الجعيد في مميز سائر الاعداد ينبغي ان يعتبر
فيما لم يتبين الجعيد فيه ما اوسم اليها وهو الاثنية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا يتبين واحد
ولا اثنان استغناء بلفظ المميز اي بجوهر الحروف المصوغة بهيئة الخاصة القابلة للحروف علامتها
لا وادية اعني التنوين او علامة الاثنية اعني حرف التثنية فاذا اعتبر مع علامة الاوحدية استغنى به
عن ذكر الواحد على حدة فاذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة فما جمال
واذا اعتبر لحوق علامة التي هي لحوق من ذكرها ولا شك ان رجلا ان اخصر من اثنان رجلان ذلك
لا استغناء انما يكون لا افادته اي افادة لفظ المميز النص المقصود ان التنصيص على العدد والتفريع
به الذي قصد ذلك التنصيص والتفريع بالعدد اي بذكر اسم العدد فلما افادة المميز ذلك التنصيص
استغنى في افادته عن ذكر العدد على حدة وتقول في المفرد من المتعدد اي في الواحد من المتعدد

باعتبار

باعتبار تصييره اي تسبيبا عند لا تصيير اي تصيير ذلك المعدود الناقص زائدا عليه بواحد الثاني
في المذكر نقول له الثاني مفعول القول وبذلك القول انما هو باعتبار تصيير الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى
ثاني الواحد مصيّر ما انضم اليه اثنين واما الثابت من الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد
مصيّره واحدا والثانية في المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث
لا يقال الاثنين لهذا ذلك فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فيه مركبات لا يتيسر مثل
اشتقاق اسم الفاعل منها وقد يقول في المفرد باعتبار حاله الذي هو رتبته من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول
والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى او الثانية في المذكر والاولى والثانية في المؤنث كذا الى من غير اعتبار
معنى التصيير واسم المرتبة الواحد او الواحدة لا يرى الابتدا لان معنى المرتبة فابدل منها الاول والا ولى
الثلاثة ملحقا وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذلك
الثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان
بمعنى المصير او لا حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة

المركب
الى العاشر وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشر في تونث الاسمين وا

فيه
كما تذكرهما الذكر نحو الثالث عشر واثما ذكر الاسمين لان اسم الواحد مذكر فلا معنى للتانيث

و من ثم
بخلاف ثلثة عشر رجلا واثنا ثة الجماعة فتقول في المعطوف والثالث والعشرين والثالثة والعشرين

فيهما
اى من اشتقاق الاعتباريين اعتبار تصيير واعتبار حاله اشتقاق اسم فيهما اشتقاق فاعل

بدرجة
بل في الاول اى في الاول من التعدد المفهوم باعتبار تصيير ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص

اى
اى صيرهما الى الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اذا صيرت الاثنين ثلثة وقيل في الثاني

عدده
اى في الثاني من التعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد يساويه

الخامسة
ان يكون معناه احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة مثلا بعد اول

زائد
ولا يلزم جواز ارادة الواحد لا فقط من ما ثاني العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول في اما فيها

اما
على الوجه حادي احد عشر باضافة المركب الا انه الى المركبة الثاني اى واحد احد عشر

والوجه
بعضه بناء على الاعتبار الثاني وهو لفظ باب الحال حاصلة لا باعتبار الاول لانها

بعد بكون
كما عرفت ثلثة عشر قلت فاذا هذا المعنى حادي احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء

كلمة
في المركب الثاني وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فيعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء الامر

الموجب للبناء ويبنى الجزء الثاني باقيا لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب والمذكر والمونث ذكرهما

بعده
تبعا لان العدد لا تعلق ومناسبة الى ذكر التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته ولفظ

اى ملفوظا
لاشتقاقه ويعرف المونث وجود في المونث ما فيه اى اسم كان فيه علامة التانيث لفظا

المونث
اى سواء كانت تلك العلامة حقيقية كامراة وناقة وغرفة او حكما ككتف اذ الحرف الرابع في

حرف
حكم تاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي من المونثات السماعية وتقديرا اي مقدرا

الاسم
غير ظاهر في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المونثات السماعية والمذكر بخلافه

التانيث
متلبس بخلافه المونث اي لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامة اي علامة

في وفي
التاء والالف حال كونها مقصورة كسكرى وحبلى او ممدودة كحمراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم

المونث
نعم انها للتانيث وليس ذلك لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمونث مثل هي وانت ونحوهما

رجل
حقيقي و لفظي فالحقيقي ما اي اسم بازائه اي في مقابلته ذكر في من جنس الحيوان كامرأة فانه في مقابلته
وناقة
فانه في مقابلته جمل و اللفظي بخلافه اي ملتبس بخلاف المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر في من الحيوان
كالظلمة
منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقي في معناه
بدليل
مثال التانيث اللفظي حقيقة وعين مثال التانيث اللفظي تقديرا فان تاء التانيث مقدرة فيها
مثلا الاصل
تصغيرها على عيينة ولم يورد للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لقلته وقوعه واذا اسند الفعل
ملتبس
كما هو الاصل اليه اي الى المؤنث مطلقا حقيقيا او لفظيا او مظهرا او مضمرا فالتاء اي فلذلك الفعل
الجائز
بالتاء وجوبا اذا كان التانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقي فانه جائز
الشمس
في الحاق التاء وتركه الاستثناء من هذه القاعدة وذلك انه تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف
لفظه
طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا او استغنائه من الحاق التاء الملاحق
الى المؤنث
من الاسناد به بجملة مضمرة اذ ليس فيه ما ينبئ بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضمير البدر راجعا
مقابل
الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت في الثاني وظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان ينبغي

من هذه القاعدة

الاحكام
من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان احد استيفاء
امرأة
جميع الاقسام فقط صورة الفصل ايضا الخيار في الحاق التاء بالفعل وفي تركه فقول حضرت القاضي
مما يقلب
وجه القاضي امرأة و طلعت اليوم الشمس و طلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقي مقولا
الالتباس
والتسمية الذكور كزيد اذا سمي به امرأة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لدفع
غير الجمع
وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت او جاءوا
حالة
المذكر السالم الا انه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه فلا يقال الجال الزيدون ولا الزيدون
المؤنث
مطلقا اي سواء كان واحده مؤنثا نحو اذا جاءت المؤمنات او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير
وضمير
الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال
الواو والالف
جمع المذكر العاقلين من جموع التكسير غير جمع المذكر السالم فانهم اذا اجمعوا سالما فان ضميرهم
للتانيث
فقال الزيدون جاءوا ولا يقال جاءت و فعلت اي ضمير فعلت وهو الساكن فيه للمفرد بالتاء الساكنة
الجمع
بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني الواو فيكون هاهنا موضوعة بهذا النوع من

ضرب الايام

والتساوى الايام اى ضرب التساوى بها انسلهما فى كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء كالعيوب و

الجماعة

وبابها انسلهما فى كونه جمع المذكر غير العاقل فعلت وفعلن اى ضرب فعلت ستقرو بانباء التانيث بها وقيل

الايام

ضرب فعلن اى بالنون تانيثها فى جمع المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما جمع المذكر غير العاقل

فقا

فلانه لما اسلف التذكير كالرجال فيه اى حقه فاجرى مجرى المؤنث فى الحاق التى الهند يرحمل

للجمع

لنفخ الهنى ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعملها فى الاناث

الف

على جمع غير العقلاء او الاناث لنقصانه ونقولهن تجرى مجرى غير العقلاء المثنى ما لحق آخره اى

المثنى يجب

مكسورة والتوصيف

مفرده بتقدير المضاف او قد يعد قوله نون مكسور قولنا مع لو حقه ولا الانبيد والتوصيف

الف

لا لما يحلى شاغل مسلم من مسلمات وسيلته كالاتجمع ولها الكفى بظهور الحون لا ستغنى عن هذه التكلفات

الجمع صفة

حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اى مفتوح ما كان قبل اليا فيهما فى حالتى النصب والجر ليمتاز عن

لئلا

ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا من الحركة او التنوين مسكونة

المحذوف

بتبدل الفتح قصوه الى رفع وهى فتحة ما قبل الالف التى فى حكم الفتحتين فتحة النون لبيان ذلك

او اللاحق

على تقدير

او اللاحق وهلك او مع المحذوف ولا باس باشتماله على المحذوف والنون وعلامة الذى لحقه على ان الالف

ان يكون

تثنية اذا دل امرا ان من الحوالى تثنية على شئ مع ان يقال هذه الا ان التثنية دلالة عليه غاية ما فى الباب

المثل

ولا ان الهابوا اسطه هذين الامرين على التعدد اى مفرده متعدد فى العدد يعنى الواحد حال كونه ذا لك

بينهما ولو اريد

من جنسه اى من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك

اشارة

يعنى له مثله مما يماثله فى الوحدة والجنس جميعا لا استغنى عن قوله من جنسه وقوله ليدل

مختلفين

لاخراج [illegible] هذه الحروف وبالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم المشترك باعتبار المعنيين

الصحيح

والاتصال قوله فى تثنية القرء يراد به الطهر والحيض بل يراد بهما الطهران او الحيضان على

خلاف الجمهور فان قلت هذا التكلف بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه لا

والشمس

باعتبار معنيين مختلفين وهما الاب والام والقمر باعتبار معنيين مختلفين وهما القمر

بمعنى المسمى به

قلنا لما اراد ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء القوة التناسب بينهما ثم يأول الاسم

وكذا الحال

ليحصل مفهوم يتناولهما فيجانسان فيثنى باعتبار فيكون معنى الابوين المسمى به الاب

وفي الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فلم يحسن مثل هذا التاويل في القران بغير الحاجة الى دعا التسمية

فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وبتاويل المسمى به يحصل بينهما فينتفي الاشتباه لكن الاولى ...

الاشتراك اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه والصواب عدم جوازه وبعد الاعتبار

تثنية الاعلام المشتركة حقيقة اذا كان علما للكثيرة بتاويل المسمى بزيد ...

يكن باولك بالمثنى بجمع بعلم وجمع ورده بعضهم فالاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها

مطلق تثنية الكلم وجمعها ...

وفي بعض المواد مما يتطرق اليه التغيير اراد المصنف ان يبين حكم ما سيتطرق اليه التغيير لانه

ما ورد ويعلم من تعريف المثنى فقال فالمقصود ...

والقصر الحقيقي ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالى

والتميز وهو ... والثلاثي ...

والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثي بخلاف

ما فوقه

ما فوق حيث لا يوجد فيه كان الثقل والالف وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كحبيان

في رحى او حكما بان كان مجهول الاصل او عدمه وقد اميل كمتيان في متى حيث ... الاول

على الرابعة او في ... اصلية كانت كالالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى قلبت الياء اي الالف

بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما او تخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف والاسم

ان كانت همزته اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة تثبت الهمزة في الاسم

كقراء بضم القاف وتشديد الراء الجيد القراءة او للناسك من قراء اذا تنسك وحكى ابو علي

العرب قلبها واوا ونحو في او ان كانت الهمزة للتانيث اي منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان

كان حمراء بالفين احديهما للمد بالصورة الثانية للتانيث وقلبت الثانية همزة لوقوعها

الف الزائدة قلبت واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فيتوالى لا يقع

مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة في كل

فنحو ورتبا صحيحة فقيل حمرا ان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان والاكثر قلبها

بقرطاس

اى وان لم يكن الهمزة اصلية ولا للتأنيث بان يكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق

او منقلبة من واو او ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو وردای فالوجهان المذكوران

جائزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة من واو او ياء ملحقة بالاصل

وفي الاولى عن اصلية فشابهت همزة قراء وثبت في الصورتين كما في قراء وثانيهما قلبت الهمزة

واوا لان همزة في الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفي الترجمة

الشريفة الشريفية ان الاقيس من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في رداء الا رداآن بالهمزة او رداوان

بالواو ولكن المنقول ردايان بالياء فكان ينبغي ان يقول المصنف والاقيس هاهنا بقي لكون الاصل

عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل للاشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من الكلام

لكنا اذا تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اتى بها حكم بالياء شيئا

بل وقع في شرح الرضى من انه قد يقلب المبدلة من اصل ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا

او ياء فيجلو فونو اى وزن التثنية للاضافة اى لاجل الاضافة ان التوفيق قياسها مقام التوفيق توجيه علم الكلمة وانفصالها ولا الفاء فتوجيه لا لاجل الامتناع فيقابها

وحذفت

وحذفت تاء التأنيث التي قياسها الا ان يحذف من آخر المثنى كثمرتان وتمرتان وخصيان واليان على خلاف القياس

مع جواز اثباتهما فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل واحد من الخصيين والاليين لما اشتد

اتصالهما بالآخر بحيث لا يمكن الانفراد بها بل بد فصارتا بمنزلة مفرد وتاء التأنيث لا يقع في حشو

مفرد خصي والى مستعملان وهما العنانان وخصيه والية وان كان لا يقال استعمالا منها ومكان

حذف التاء فاعلة مستمر الخ في بيانه بالفعل المضارع المفيد الاستمرار بحال حذف تاء التأنيث اذا ليس

لها فاعلة بل وقعت على خلاف القياس في مادة مخصوصة ولهذا اتى في بيانه بالفعل الماضي المجموع ما دل

اى اسم دل على آحاد لما آحاد مقصودة اى يتعلق بها القصد في ضمن دال الاسم بحروف مفردة اى بحروف

هي مادة المفرد الذي هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الآحاد الكون تلك الحروف منقلبة

بتغيير ما الحق بالمفرد اما بزيادة او نقصان او انتقال في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالكاف في قوله بحروف

مفردة اما متعلقة بقوله مقصودة او بقوله دل ولها على سبيل التنازع وقوله بتغيير ما حال من الحروف وصف تحرك

وبه اى في قوله بتغيير ما خرجها التثنية لان الواو والنون في آخر الاسم من دون كدك الالف والتاء متغيرات

فانها
الكلمة بهذه الزيادة وصيغة اولى وقوله ما دل على احاد جنس بنية المجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل
كثلاثة
وان لم يدل عليها او صفا فقد تدل عليها اسنو لا واسماء المجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد
ونحو بعض لسعة [illegible] و مفرد نحو جنسا اسماء الاجناس فان قصد بها نفس الجنس لا افراده فيتفق
والعدد
مقصود بهما الافراد اسنو لا فتفق [illegible] مفرده وكذا الذي [illegible] مفرد واسماء المجموع
فنحو تمر مما الفارق بينه وبين واحده التاء [illegible] مما هو اسم جمع وليس بجمع على الاصح الا ان نحو ٢
اسم الجنس
اسم الجنس والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع والفرق بينهما ان
حلبني
يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو
بل
تليد الكلم [illegible] لا يستعمل الا بالوضع على انه لا شك في التمام كون الكلم اسم جمع ايضا فالتعليل
جمع
وهو قول سيبويه خلافا للاخفش فلا جمع لاسماء الجموع التي لها احاد من تركيبها كحامل وباقر وركب
من لفظه
وقال الفراء وكذا الاسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة اما اسم جنس او جمع لا واحد له
نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحد ان بالصورة [illegible]

الحد عليه

كان مفردا
الحد عليه وان التغيير المانع فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او التقدير فخمسة [illegible] اذا
فان يكون
ثم فقيل وان كان جمعا ضمة اسد وهو اي المجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع الصحيح جمع ٢
ما قبلها
لمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق اخره اي اخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع او ياء مكسور
الواو
في حالة النصب والجر ونون [illegible] عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلاف مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ونقل
معناه الكثير
والقصد ليدل ذلك اللحوق او [illegible] فقط او مع اللحوق على ان معه اي مع مفرده الواحد من جنس
عليه والاكثر
ولهذا قيل من خصيه [illegible] في التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل
واعلم
والواحد قبل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال هذا اهم فقه من الحمار
اي الياء مثل
من الحمار فان كان اخره اي اخر مفرده ياء ما قبلها مكسور كالقاضي او مقدرة كقاض فقد بالكسرة حذفت
الحقيقة وحد
قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها [illegible]
كسرة الياء
الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتي النصب والجر مثل قاضين اصله قاضيين حذفت
الذي
كثقل اجتماع الكسرتين مع الياءين فسقطت لالتقاء الساكنين وان كان اخره اي اخر الاسم

او حرف كان

اريد جمعه مقصورا اي الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها

ترفع

قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا وهذا ولم يغير ليدل الفتحة على الالف مثل مصطفون في حالة

والانفتاح

ومصطفين في حالة النصب والجر فان اصلهما مصطفيون ومصطفيين فقلب الياء الفا لتحركها

بعد

ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اي شرط اسم اريد جمعه جمع الصحيح المذكر

علما

شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما مختصا بمن [illegible] وصفته فيه فذكر علم اي فكونه مذكرا

لواحد

يعقل من حيث معناه الاصلي لفظه واشترط ذلك لان هذا الجمع اشرف المجموع لصحة بناء

ن

فيه والمذكر العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين او انتفا

كالمرأة او واحد نحو [illegible] لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء

ملفوظة او مقدرة فلا يجمع نحو طلحة فانه لا بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان

علم

بنحو ما يدخل فيه نحو ورقاء او لو سميتا رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان الالف

علامة

التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من جمعيته بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا

جمع

التانيث والمقصورة تحذف ويبقى الفتحة قبلها ان لم تعلها وشرطه اي شرط اسم الذي اريد جمعه

فالشرط الاول

المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسمي الفاعل والمفعول وذكر يعقل اي له شروط

مذكرا

كونه مذكرا يعقل كما تقدم في العلم والشرط الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء اي

مؤنث

غير مستو في صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث بان يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث

معنى

على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل فانه يجمع ولم يعكس لان

فعلان

الصفة في افعل التفضيل اكمل لدلالته على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم

على صيغة

فعلان اي مذكرا غير مستو في تلك الصفة مع المؤنث بان يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث

كونه مؤنثا

فعلى مثل سكران وسكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة

والشرط الرابع

ولم يعكس لان فعلان افعلان اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث لانه فيه بالتاء وعدمها

ومع مؤنث

ان لا يكون الاسم مذكرا مستويا فيه اي في هذه الصفة بتاويل الوضع مع المؤنث مثل جريح

جنس

فيقال الرجل جريح وصبور والمرأة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لا

منه مثل
بالمذكر ولا بالمؤنث لم يجز ان يجمع جمعاً مخصوصاً باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعاً يستوي بالـ
منه
جرحى وصبور والشرط الثاني انه لا يكون الاسم المذكور مذكراً متلبساً بتاء التأنيث مثل علامة
الجمع
كما هو المجاوز بمقتضى التذكير وتاء التأنيث ولو حذف التاء لزم اللبس وحذف نونه او نون ت
الرابع
بالاضافة كما في التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح
عليها
وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها واما الحكم بشذوذ هذه الاسماء التذكير والعقل وعدم كونها
ولثالثه
او مفرده وقد اندرج صاحب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية لو خرجها من الشذوذ منها سنين
الجمع
وانما ادخلها على الشذوذ منها ارضين والثالثه فيه تفصيل الذي فلم يجمع اليه والمؤنث اي
ان كان
الصحيح المؤنث ملحق اي جمع لحق آخره اي آخر مفرده الف وتاء وشرطه اي شرط الجمع الصحيح المؤنث
لئلا يلزم
مفرده صفة وله اي لذلك المفرد مذكر فان يكون مذكراً او مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون
صحته
شرط
مزيد الفرع على الاصل وان لم يكن له اي لذلك المفرد مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اي
حايض
جمعه ان لا يكون مجرداً عن تاء التأنيث كحايض لانه لا يقال في جمعه حايضات فلو قيل ايضاً في جمع

حايض يصدق

محضا
ملفقات لزم الالتباس ولا عطف على قوله وان كان مفرده اي وان لم يكن المؤنث مفرده بل كان اسما
ان هذا الاطلاق
جمع هذا الجمع مطلقاً اي من غير اعتبار شرط ظلمات وذنبات وظلمة وزينب وفي الشرح الرضي
يطرد هذا الجمع
ليس بسديد لان اسماء المؤنث بتاء مقدرة كدار وشمس ونحوهما من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا
ظاهر العلامة
بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات وذلك لخفاء هذه التانيث لانه ليس بحقيقي ولا
فلا ينقض
جمع التكسير ما تغير اي جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه والصورة الداخلة فيه كما هو المتبادر
يكون
جمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به وايضاً المتبادر من تغيره تغير
ـها
الحصول الحقيقية فلا ينتقض ايضاً بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الحقيقة
الزائدة
لتغيير المذكور في تعريف الجمع مطلقاً فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من جهة الامور الخارجة
والراس
كما دل عليه ما الابهامية المقيدة للعموم وفي قوله بتغيير ما اشار الى ان ذلك التغيير حقيقة كرجال
على وزنه
او اعتبارياً كفلك كما مر في جمع التكسير وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون
بغير الهاء
افعل كافلس جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس

وأفعلة كأعمدة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان المسلمين او مؤنثا كالمسلمات

وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اي جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما

عدا ذلك المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار

احدهما للاخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى ثلاثة قروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث يعني بالحدث

معنى قائما بالغير سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر الجاري على

الفعل المراد بجريانه على الفعل انه يقع بعد اشتقاق الفعل منه تأكيدا له او بيانا لنوعه او عدده مما لم يتفق

مثل جلست جلوسا او جلسة وجلسة ومثل القاعد نيته العاملين ومثل وبالادب يحاله

الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخيران مفعولا مطلقا وهو اي المصدر من الثلاثي في المجرد

سماع اي سماعي ويرتقي عدده الى اثنين وثلاثين كما بين في كتب التصريف وفي غيره اي غير الثلاثي

المجرد يعني ان الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياسي اي قياسي كما تقول كل ما كان ماضيه في علم الصرف

على استفعل فمصدره على استفعال مثل افرح افراحا واستخرج استخراجا الى غير ذلك الاستعمالات

ويعمل

ويعمل اي المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وحال كونه

غيره اي غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني اكرام زيد خالدا الآن او غدا وذلك العمل انما ثبت له

لاشتقاقه بخلاف الاعتبار الشبه فلذلك لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا

يعني ان عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا في غير

فيبقى حكمه ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان ان شرطها معمول

ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد ولا يضمر اي معموله فيه او يكون الظرف تثنيه

ما لم يتم فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع الى الفاعل

والجمعين لفظا في المصدر والفاعل مما كان تثنية الفعل وجمعه باعتبار الفاعل في الحقيقة تثنيه

وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها تعدد بخلاف المصدر فلا تثنيه في نفسه بل مظهرا

ويجاب لاستبعاد الاضمار فيه فيلزم الاستتار فانه اذا كان بانه لم يكن مضمرا فيه

مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة ليخرج مثل ضرب زيد لما صوره لا

يلزم ذكر الفاعل اى فاعل المصدر ولا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيد لان النسبة الى
ما تقرر ما هو في منزلة الفعل لا يتوقف تصور مدلوله عليه بخلاف الفعل على التعيين ويسمى
والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا فيه لانه اقوى
للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اى المصدر الى المفعول
مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب اليوم
وضرب التاديب واعماله اى اعمال المصدر متلبسا باللام اى بلام التعريف قليل لانه عمله
مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر
والكثير جوز ذلك على قلة نحو قال الشاعر ... المقدم من قبل ... في القران شى
المعرف باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله
بالسوء فان كان المصدر مفعولا مطلقا مرفوعا من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل لا نحو
بكون العمل للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجود القوى سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربا زيدا

او محذوفا

او محذوفا فانه لا يلزم نحو ضربا زيدا وان كان اى المصدر مفعولا مطلقا وقعا بدلا عن الفعل لا الاسمدادى من ا
وهو ما كان اداة حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له نحو حمدا اى نحمد فيه
عمل الفعل لا الا اعمال المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمل البدلية فقوله
وجهان وانما فصل بين قسمي المصدر اعنى ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان بدلا عن الفعل المعمر عنه
احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في قسم الاول اكثر واظهر فلو اورد من القسمين توهم تعلقه
على سواء اسم الفاعل ما اشتق اى اسم اشتق من فعل اى حدث موضوع ذلك الاسم لمن
اى الفعل به اى لذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جعل
بلفظه ماء لعله تعلل التغليب بمعنى الحدوث يعنى بالحدوث وتجدده وحدوثه له و
مقيدا بالحدوث لانه سنة الثلثة قال المصنف في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود
من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج ما عدا الصفة ا
لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لانها وضعت على الثبوت

ثابت والحاصل ان اسم التفضيل لما في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق ذلك
لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون نفس قام به تمام المعنى
الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر كزيادة ونحوه فوضع له الاسم لا يصدق
على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع زيادة على قوله لمن قام به يخرج اسم
اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع زيادة اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المعنى
واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم انه الاشتقاق
لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما مر آنفا فليس اسم التفضيل
موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ويجد ان تشمل صيغة المبالغة على هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد
انه يلتزم ذلك ويدل عليه حصر صيغ اسم الفاعل فيما ذكر وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل
وفي الترجمة الشريفة ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل
وما سواه وكلاهما كل ما اشتق من مصدر كمصدر الثلاثي المجرد لمن قام به لا على هذه الصيغة فليس باسم

فاعل بل هو

فاعل بل هو صفة المشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب وصيغة اي صيغة
اسم الفاعل من غير الثلاثي على صيغة فاعل ومن غير الثلاثي مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على
صيغة المضارع المعلوم بميم اي بميم مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة او لا
وبكسر ما قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل الآخر في المضارع كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو مدخل وفيما وضع
الميم موضع حرف المضارعة المضمومة وسقط فيها وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة لو اقيم متنقفا على
مقام مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع في المضارع ايضا مذكورا فكما يكون لكل من قسمي الميم مثال يكون
من قسمي الكسر ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله اللازم وان كان متعديا في متعد الى مفعول واحد فهو ايضا يكون متعديا
الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال
والمصدر والمفعول له والمفعول معه وساير الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال والاستقبال
اي يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اي بشيء يشترط عمله به من معنى هو معنى زمان الحال او الاستقبال
ولا اشتراط بما ينافي وانما اشترط احدهما لانه عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا يعمل الفعل في الزمان

وكلمهم

نحو زيد ضارب غلامه عمرا الان او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى

باسم الفاعل

باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم

اعمال اسم

الفاعل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الان وبشرط الاعتماد اي

ها

الفاعل على صاحبه اي ذي الحال التي للتمييز به وهو المبتدا او الموصول والموصوف او ذي الحال او نحوها من الالفاظ

الفاعلة

الاستفهام او حرف النفي الى التي تقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء

الاستفهام

ابوه وجاءني رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه اي اعتماده على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الالفاظ

بالفعل

او ما النافية ونحوها من حروف النفي لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فانه يتم بها شبهه

اي الزمان

نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان فاذا كان اسم الفاعل المتعدي لمعنى

فتا

الماضي بالاستقلال او في ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله معه وجب الاضافة اي اضافة

خلافا

اسم الفاعل الى مفعوله معنا اي اضافة معنوية لفوات شرط اضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس

لي

للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب الاضافة لانه عمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال

فنحو زيد ذا ثوبه

الصفة

فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافته معنوية لانها عنده من قبيل اضافة

اي الاسم

الى معموله وما تمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد مر الجواب عنه فان كان له

الفاعل

الفاعل معمول آخر اي غير ما اضيف اليه اسم الفاعل فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم

درهما

نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه

امس

فانه دخلت اللام للموصول على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة فتقول الضارب ابوه زيدا

امس

كما تقول الضارب ابوه زيد الان او غدا لانه فعل بالحقيقة ح عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم

الفاعل

ادخال اللام عليه وما وضع منه اي من اسم الفاعل بتغيير صيغته الى اخرى للمبالغة بحيث يخرج من حد اسم

حذر

المبالغة في الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم

بكونه

بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل واشتراطه ما اشترط به عمله وهذا على تقدير ان

اسم الفاعل

صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ

ومتون

اذا كانت مبالغة مثله اي مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الان او غدا

التقليد

يزيد الضراب بعمرو الآن او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب فاعلات من المشابهة

اى مثل

والمثنى من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة وكذا المجموع منهما مصححا كان او مكسرا مثله

علامتى

اسم الفاعل اذا كان مفردا في العمل وشرطه لعدم تطرق خلل الصيغة المفرد من حيث ذاتها بالحاق

بين

التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان والزيدون الضاربون عمرا الآن او غدا او امس

ويجوز حذف النون اى نون المثنى والمجموع مع العمل في معموله نصبا على المفعولية بخلاف ما اذا كان

لوجود

مضافا الى المعمول فان حذفها ح واجب مع التعريف تخفيفا لطول الصلة اى يجوز حذفها

الصلة

هذين الشرطين القصد للتخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرأ والمقيمي الصلوة بنصب

لان اسم الفاعل

على المفعولية واما على تقدير التنكير فمثل قوله تعالى انكم لذائقوا العذاب بالنصب وحذفها تخفيفا

موضوعا

لم يقع صلة اللام والقراءة حجة لا الاعتماد عليه اسم المفعول وما اشتق من فعل اى حدث

القرب

لمن وقع عليه اى لذات ما من حيث وقع الفعل عليه فخرج موضوع لذات ما وقع عليه

المشتقة

والابتداء امامه من مقام ما مر في اسم الفاعل مفردا ما اشتق من فعل شامل الجمع الامور

من المشكل

من المشكل بعد قوله لمن وقع عليه فخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا

الفاعل او التفضيل للمفعول وانه مشتق من فعل المفعول بناء على الغرض دلالة الفعل واسم المفعول موضوع لمن

بفتح ما قبل الآخر

فقط وصيغته من الثلاثي المجرد على زنة مفعول كمضروب ومن غيره اى غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل

اى اشتراط

لفظة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره اى شانه وحاله في العمل اى عمل النصب والاشتراط

واذا كان

عمله بالحدث الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كان اسم الفاعل اى مثل شانه وحاله

نحو زيد معطى

معرفا باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا نحوه مع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان نعمه مفعول الثاني على نفسه

من حيث

غلامه درهما الآن او غدا المعطى غلامه درهما الآن او غدا اى اسم الصفة المشبهة باسم الفاعل

بين

الفاعلين في جمع وتذكير وتأنيث ما اشتق من فعل لازم احتراز من اسم الفاعل والمفعول المتعدى

مما اشتق

لمن قام اى لما قام به اى لذات ما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب

ابتداء او بعد

من لازم لمن قام به بمعنى الحدوث وهو اسم فاعل لا صفة مشبهة من الاسم احترز من ان يكون لازما

والحاء

لا اشتقاق كجميع فانه مشتق من جم بكسر الميم بعد نقله الى جم بضمها لانتقال جمع الاسم نحو بقع

اي ما دام الحكم طبيعته له كالكريم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك

بحسب اصل الوضع فيخرج منه نحو نائم وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث وعرض الثبوت بحسب الاستعمال

ميزانه

وصيغتها اي صيغة صفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل اي لصيغة الفاعل هي على قياسه وصيغتها

اسم الفاعل من الثلاثي المجرد فلا يجيء صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا بل بحسب السماع الا كاينة كائنة

حيث لا ينحصر في قياس والظرف مستقر على انه حال من المستكن في مخالفة او صيغة لها مكة ... اي مخالفة لزيادة

على كل ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا وسندل

لاختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها لمشابهتها اياه فيما ذكر كحسن وصعب شرائط

ويعمل عمل فعلها مطلقا اي من اشتراط الزمان لكونها بمعنى الثبوت فلا يصح لاشتراطه انما

لاعتماد فيعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول

بالاتفاق وتقسيم مسائلها اي جعلها اقساما لبيان حكم كل قسم وتسمى كل قسم مسئلة لانه يسئل

عن حكمه ويبحث عنه ان يكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمولها

اما مضاف

اما مضاف او متلبس باللام او مجرد عنهما اي عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب اثنين

في الثلاثة الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فيحصل هذه ثمانية اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما

حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التي للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام الستة الحاصلة من قبل الى الرفع لمرفوعة

المعمول على الفاعلية للصفة والنصب حملا على التشبيه اي تشبيه معمول الصفة بالمفعول في المعمول

وعلى التمييز او جعل معمول الصفة تمييزا في المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز

في الجميع لانهم يجوزون تعريف التمييز قال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع قال التاج الحنفي والاولى

التفصيل والجر في المعمول على الاضافة اي اضافة الصفة اليه وتفصيلها اي تفصيل هذه الاقسام الثلثة

ومثل الستة في تمثيله قولنا حسن وجهه بنصب من الصفة برفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه

بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة وهذا التركيب تحته امثلة اي ثلثة من الامثلة المقصر

وذكرها النوع للاقسام باعتبار اختلاف معمول المعرف فاعلا او نصبا او جرا وكذلك امثلة التركيب

وكذا امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجهه عطف على حسن الوجه اي هو ايضا بالوجوه الاولى

بالمفعول

اسلفنا ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه

الصفة المشبهة

او جره بالاضافة والثانية لاسلوب بترك العاطف اشارة الى الشروع في قسم آخر من الصفة

الحسن وجهه

الثلثة

لان الثلثة السابقة كانت الصفة المجردة من اللام وهذه الصفة ذات اللام بالوجوه الثلثة

لانه بوجوه

انهم بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام في اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة

لان

الاول حقيقي والثاني مجازي وعكس الى نتيجة تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف

ان

ثم ان احد منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنعتان

معمولها

كما قال اثنان منها اي من تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى

لاضافته

المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او بغير واسطة مثل الحسن وجهه فالحسن وجهه علامة لعدم افادة

او تخفيف

فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون والحسن وجهه كالاضافة

والحسن الوجه

ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه

معمولها

الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه واحد منها وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى

المجردة من اللام

العقب

المجردة من اللام مثل الحسن وجهها او وجهه ملازم لان اضافة الحسن الى وجهه وان افادة التخفيف بحذف

لكنها صورية

واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوه لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة التخفيف

المضاف

تشبه بعكس المعهود من الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة من اللام مضافة الى معموله

الشعر

او ضمير المضاف الى الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة

التخفيف

والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة ووجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد

حذف التنوين

فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقع ان يقتصر فيها على ادون التخفيف اعني

لان

مكان ينبغي لا عظمها مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنها واستكن في الصفة وا

من الاقسام

اما انها بلا قبح نظرا الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين والبواقي

اي من تلك الاقسام

الثمانية عشر التي وجبت من الاقسام الثلثة وهي خمسة عشر ثمانية منها واحد منها

بنصبه وحسن

الحسن

المعرفة باللام في الصفة وهي سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه

وحسن وجهه

الوجه بجره ونصبه والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجهه بجره والثاني المعمول مثل الحسن وجهه

ولا نقصان

يستويان فيها قسمان في المجموع ستة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة

وجهه

وما كان فيه ضمير واحد منهما احدهما في الصفة والاخر في المعمول مثل حسن وجهه فالحسن

ضمير زيد

ينصبه فيهما نحو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه وحسن لاشتماله على

وجه
حسن

على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منهما وهو ايضا اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه

غير ظاهر

فالحسن وجه برفعه فيهما قبيح لعدم الرابط بالموصوف لفظا ولما كان في وجود الضمير

معمول

في الصفة مثل ظرف في المعمول اقبح المتقاعدة بظاهرها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت

عل

الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها ح فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفا

تلك الصفة

فهي اي تلك الصفة كالفعل كما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك

او تجر

لا يثنى ولا يجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اي وان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب

وجه

ففيها ضمير الموصوف لئلا يكون فاعلها مستترا انث الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة

وجها
حسنان

او حسنة وجها وثنّ اي تلك الصفة اذا كان الموصوف مثنى مثل الزيدان حسنان وجها

ويجمع ايضا

الفاعل

ويجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنون وجها وحسنون وجها اسم الفاعل

مفعوله

والمفعول غير المتعدي يعني اي اسم الفاعل غير المتعدي الى مفعول واسم المفعول لغير المتعدي ايضا الى

الفاعل

المشتقان من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فاذا بنى اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام

في رفعها

فيجي غير متعد الى المفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر

الاب

الفاعل والمفعول مما لم يسم فاعله بنصبها او باضافة اليها تقول زيد قائم الاب ومضروب

بالمفعول

وينصب وجوه اذا كان متعديين ولا يجوز اضافتهما اليها ولا نصبهما التي لا يلزم الالتباس

رب

فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطي اباه العلم ان اباه في المثال الاول مفعول الظا

اقيم مقام

او فاعله نصب تشبيها بالمفعول به وفي المثال الثاني انه مفعول الثاني للمعطي او مفعول اول

تقول زيد

الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول به او المفعول الثاني محذوف كذا الا اي مثل الصفة المشبهة المنونة

لموصوف

نعم الاب مرفوعا ومضموما ومجرورا اسم التفضيل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حال

وما جاء للمفعول

قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول تسمى اسم التفضيل اعني ما جاء للفاعل

بتلك الزيادة
زيادة على غيره في اصل ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اي الذات متصفة
او ظرف مستقر اي الموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل يتناول الجميع المشتقات
وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام
في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهي اي اسم
التفضيل من حيث صيغة افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وانما كان لم يكن الاصل فيه فعل فيه حيث
لكن فيما في الاصل احمر وهو اشرر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل
وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل من مصدر ثلاثي لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليمكن البناء
اي بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على جميع حروفه
متعذر لان هذه الصيغة لا يقع الزيادة على ثلاثة احرف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس
فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف باقي مجردا كلها اصولها
او يكون بعض حروف المزيد فيه التي هي اصولها او من زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه

ثلاثيا ليس

ثلاثيا ليس المعنى لعيب يلونه اي من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهر لان منهما اشتق
افعل لغيرهما اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس اللذان للون والعيب ونحوه
او زائد الحمرة والعور وهذا التعليل انما يتم لو ثبت ان افعل الصفة مقدم بناء على افعل التفضيل
وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخر في
في الصفة فكان هو احق بموافقة الطبع الوضع مثل زيد افضل الناس فان الافضل اشتق من ثلاثي
مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي بان يراد ان يبين ما يدل على ان
زيادة فيه على غيره توصل اليه اي الى غير الثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا
مثال الثلاثي المزيد فيه وبيانا مثال الالوان وقبحا للعيب وحيث قيدنا بالعيب الظاهر ولا يرد نحو
اجهل وابلد لكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل
والبلادة والحمق واكثرهم حكموا بشذوذه ونحوه صحح احمق من ابن هبنقة والجواب بان المراد ما يبدو بالحمق
من اثر البلادة في الظاهر كما حكي من ابن هبنقة من تعليق ودع وعظام ونحو ذلك في عنقه

وهو نفس الجنبة طويلا بنيسئل عن ذلك فقال لا اعرف بها نفسي ولا اصل وتقلد ذلك ليهلة

امور بقلادته فلما اصبح قال يا ابي انت انا فمن انا نفسه نسانيته من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي

جواز استعمال احمق من هو لا يكون بهذه الطريق قياسا وان يكون استعمالا اجهل وابلد لمن يكون

انا من جهله وبلادته فاهر على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك الا عاقل والشارح الرضي عما حمق

من قبل البلد حيث قال ينبغي ان يقال بني لا لوانا والعيوب الظاهرة فان الباطنة بني

منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وقياسا سدا اي قياس الموانع في ايام التفضيل

واستعمالة للفاعل ولا المفعول فانه لو اشتق لكل منها قياسا مطرد الكثر الالتباس واقتصر

على الاشهر وقد جاء المفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو اشد

معذرته والعقل لمن هو اشد شغلا وهيئة وعلى هذا القياس اشغل واشهر واعرف

ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلاثة اوجه وهي استعماله بالاضافة او من او باللام

على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لانه وضع لتفضيل الشيء على غيره فلا بد مع

من ذكر المفضل

من ذكر المفضل الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لانه بيانه باللام

اللام معنى تعين المفضل عليه مذكور قبله لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي

الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يتعمل

اما مضافا فنحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع

بين اثنين منها فلا نحو زيد الافضل من عمرو ولا يكون ذكر اللام او من لغوا فانه لو لم يثبت بالا كتفا منهم حصى

وانا القرع للكلام فضل من منه ليست تفضيلية بل التبعيض اي ليست من بينهم بالاكثر حصى فلا يجوز

خالي من الكل ايضا الصفات الفرض نحو زيد افضل الاتي يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز الفعل في

مثل ان الجملة هو المضاف اليه اي الكبر كل شيء او انه من مع مجرورها اي الكبر من كل شيء فاذا اضيف

اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان تقصد به الزيادة اي احدهما زيادة موصوفة

المقصودة به على من اضيف اليه اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن جميعهم وللاعلم عليه

تفضيل الشيء على نفسه فلا يكون هذا الاستعمال الكثير لانه وضع افعل التفضيل الشيء على غيره فنا لا يلي نكر المفضل

منهم
فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم وداخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ فلو كان خارجا

افضل
عنهم لا يجوز لان المقصود من استعماله بهذا التفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المعنى العام مثل زيد

عنهم
الناس اي افضل من شاركه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه

مقصوده
منهم اي من الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان يقصد زيادة مطلقة اي ثابتة له مقيدة بحالة

اسم التفضيل
مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما يضيف اليه للتوضيح اي للتوضيح

اليه
للمضاف
وتخصيص كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن الوجه مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كون موصوف

افضل الناس
ويجوز بهذا المعنى ان يضيف الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وآله افضل قريش اي

يوسف
من بين قريش وان يضيف الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فانه

ببغداد
مختص
لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان يضيف الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم ما سوى وهو

كذا التذكير
لا ... او مسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا او

المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد ... افراد اسم التفضيل ٢

سين
وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد والزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل الناس

وهذا لانه

اي مطابقته
وهذا لانه ... ابدا فعل من الذي ليس فيه الافراد والتذكير في كونه المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة

التأنيث والتذكير
اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا او تذكيرا وتأنيثا لمن هو اي اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا

معرفة واما
افضلهم وهند فضلى النساء والهندان فضليا هن والهندات فضليات هن لمشابهته ما فيه اللام في كونه

فلا تجي فيهما
النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه

بعد
من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا اللزوم مطابقة

بعدهما او اسم التفضيل
الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه من التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه

باللام بل هو
الذي اهمل من مذكرا لا فيه اي ... المذكر لكن امتنع لحوق اداة التثنية والجمع والتأنيث المختصة

ولا يعمل
وحكم الوسط باعتبار امتزاجه من التفضيلية لكن بقا الفارق بينه وبين باب احمر كانها تمام الكلمة

لان العمل
اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية ... الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر الاستتار

سوى كان مظهرا
في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به

بنفسه
او معنى بل ان وجد بعدها ما يوهم ذلك فاقدر له فعلا على الفعل الناصب له قال الله تعالى هو اعلم من يضل

تمييز

اي ابلغ من كل واحد يعلم من بعض الوجوه واما الظرف فيعمل فيه الحال والتمييز فيعمل فيها التمييز بلا شرط لان الظرف وهو والحال فا

يكفيه

فيعمل فيها التمييز بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز

الفعل

ما يجلي ابن معنى الفعل التمييز نحو زيد [illegible] واما انه لم يعمل الرفع بالفاعل فلانه لا يشبه الفعل بالاصالة لانه لا هو على

استوى الا

وهو انه يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان ضعيفا هو لا اصل فيه وهو

بين لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد مشابهته من اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته الا اذا كان اسم التفضيل

المعنى

صفة لشيء وهو بحسب ما هو في اللفظ الشيء ومفضل عليه بان يقع [illegible] منه او حالا وهو في

بذلك الشيء

صفة لسبب اشترك بينه وبين ذلك الشيء وبين غيره مفضل ذلك السبب باعتبار الاول اي باعتبار نفسه

الذي اعتبر اولا ملحوظا [illegible] اي نفس ذلك السبب باعتبار غيره اي باعتبار [illegible] يعني اي ذلك الاول

المصدر

فيكون باعتبار الاول مفضلا وبالثاني مفضلا عليه منفيا بعد خبرا كان او حالا من اسم او صفة

الذي الشيء

[illegible] منفيا مثل ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد [illegible]

عين الرجل

[illegible] اسم التفضيل في اللفظ والكحل سبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار

مفضل

عليه ويحصل له

مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ نائب الشيء وفي المعنى لسبب ليحصل المقصود بعد

وانه اسم يعمل [illegible]

[illegible] ذلك القاصد حتى [illegible] كالصفة المشبهة لا [illegible] اسم الفاعل

مشتركا

بعد [illegible] كان من متعلقات الموصوف ام لم يكن مثل زيد [illegible] عمرو وانما اشترط ان يكون ذلك السبب

احسن كحل بعينه

مفضلا [illegible] وجه مفضلا عليه من وجه [illegible] اتحادهما بالذات [illegible] مثل قولك ما رايت رجلا

فانه [illegible] بالذات

من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل [illegible] مطلقا القيد [illegible]

والمفضل عليه

مختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل

عند كونه منفيا

[illegible] في احد المعنى التفضيل بالنفي كما سيجئ [illegible] انما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا لانه

حسن [illegible] افعل

يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا بمعنى الفعل لانه [illegible] في هذا المثال بمعنى

اذا اسقط النفي

في المواد الاتي بمعنى فعل وهذه العبارة مجمل بمعنى [illegible] بعد النفي بمعنى حسن لانه

على كحل عين زيد

على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا

[illegible]

فيبقى اصل حسن كحل عين رجل منفيا الى زيد [illegible] يكون دونه [illegible]

ان يجعل

ثم رجع المعنى الى انه احسن في عين كل احد الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى احسن وبابتهما

رجل

احسن قبل دخول النفي عليه مجردا عن الزيادة مرنا لان نفي الزيادة لا يلائم المدح فيبقى اصل الحسن وتوجه النفي الى الحسن

رجلا احسن

مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام ثم رجع المعنى الى ما رأيت

تفصل بنفي

في عينه الكحل احسن في عين زيد فانتفى المساواة مع الزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان

مطلقا

المساواة تنفي الزيادة ايضا لان نفي الازيد على نفي ما يساويه مع زيادة فيصح انه يقصد به معرفا نفي المساواة

وذلك كمال

او لان نفي الازيد فانتفى الى ابدانية فيحصل من جميع ذلك انه احسن كحل عين رجل دون حسن كحل عين زيد

انا يكون

المتمدح فان قلت لو كان مدار الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في الظاهر بمعنى

للفعل

عملا في مثل ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد حيا بكل باب في المثال المذكور فلما اوقع بين المثالين فات

مختلفين

والمفضل عليه في المثال المذكور متحد انه بالذات ولا اصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه

بعد الزوال

بالذات فهي صورة لا تعاقب صرف المعنى التفضيل اذا زال بالنفي زال والكلية ولم يبق لمعنى ارتفع حكمه

فلا فوة انا نعرف

بكلام ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل المفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي

حكمه بعد

احسن ويبقى معمولا

حكمه بعد الا فلا وهو عدم جواز عمله في الظاهر مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتدائية وجعلوا ابتدائيا

الكحل انه كلاما

الى ما عمل به حسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول فيه منه في عين زيد بالاجنبي وهو

ولا يخرجه من هذا

ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبي لديها هذه الحيثية لا يجوز ان يتخلل بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية

بخلاف ما اذا عمله في

الاجنبية ما هو لديه من معنى الابتداء العامل في المبتداء والخبر او العامل بالحقيقة في معنى الابتداء لا اسم التفضيل

على الكحل لم يلزم

الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا عما انه معمول له من حيث انه اسم التفضيل او عدم جواز تسد في عين زيد

ما رأيت رجلا احسن

الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل لكن في معناه تعقيد دكيك وكذا لو قيل بهذه العبارة

الواردة في اراء مثل

من الكحل في عينه هو ان الكحل في عين زيد لا يخلو من ركاكة وتعقيد ايضا مع انها اليها في تبديل العبارة المشهورة

ونقصان لا رادة بفهم

بمد المقصود والكلام فيهما ولما في مسئلة الكحل مبنى سبب ابطالها ومانع بينهما على وجه يطابق المقصود بلا زيادة

التقرير اليها انه

على ان التعبير عنها ما بين مختوم بما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه ويلتفت بعد

رجلا احسن في عينه الكحل

سيبويه واستشهد به في اثبات هذه المسئلة وتطلق عين هذه الصور عليها فقال وكذا ان تقول ما رأيت

من الحسن فاكتفى بحوائج

في عين زيد باقامته من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه يقال اخصر منه كلا نزه في لو رفع لفظ العين

فائدة
المضاف
كالخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان ملتبسا قبل هذا التقدير لان اصله من كل عين زيد والعين على خلاف
مفضلا عليه
لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشئ على نفسه اذ يفيد الكلام ح ان تمت على الاسم المفضل ذكر العين التي كان الكحل فيها
سلبيه المستثنى
قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رأيت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما كان [illegible]
معناه
ومن ذكر ثانيا وتقديره ما رأيت عينا ما لعين زيد في اصل الكحل احسن فيها الكحل منه في عينها من عين زيد [illegible]
زيد
ما رأيت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها [illegible] من هذا يلزم [illegible] للكحل في عيني
فرع الاصلي
حسنا ليس في عين غيره وانما جازت هذه التصرفات وان لم يكن فيها فصل انما هو لحرف افعل بالابتداء لا بهما
اي قلت ما رأيت
ولان من التفضيل كثيرا مع مجرورها [illegible] فيها ايضا كما ذكرنا مثل وكلا الذي منصوب على انه مفعول مطلق [illegible]
موصوف
كعين زيد الى آخره [illegible] الشاعر [illegible] البيت ليكون مبتدا [illegible] المماثلة [illegible]
بيانه
نعم في المثال وان كانت المماثلة الكاملة في ذكر الحرف في مقابلة [illegible] وهو مذكور لانه [illegible]

لا اضمار في المثال المذكور [illegible] ووادي السباع ولا الذي كوادي
واديا
السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تئية واخوف الا ما وقى الله ساريا وكان اصله الا الذي

اقل به

بالكسر الابل والتانية
اقل به ركب منهم في وادي السباع وتقديم وادي السباع والمستغني عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان ونحوهم
اياما من ريد نية البطء
من الحي وادي كالتحية من حي او حي وهو الكث والثاني وساريا من السري وهو السير في الليل مفعول لرأيت
مفعول الاول وكونه
من رؤية القلب على الاول وواديا مفعول [illegible] كوادي السباع حال منه تقدم عليه وعلى الثاني وواديا
ما لنفي معنيه اوحاليه
السباع مفعول الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا الذي
معقده [illegible] تانيه
واقل مفعول ثانيا والجار في به متعلق باقل والضمير المجرور عائد الى الوادي واو ركب فاعل اقل وجملة اتوه
اسند الى ضمير واديا
تميز من نسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدرية اي اتيانا تانية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول
مفعول وفي معنى المستثنى
اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف منه وما في ما وقى الله مصدرية وساريا الى ركبا ساريا
لكن نفى فيهما وقال
مفرغ او واديا اقل واخوف في كل وقت الا وقت وقاية الله ساريا فالحاصل مررت على واد مثل وادي السباع
السباع وكونه [illegible]
اي لا الذي مثل وادي السباع حين اظلم [illegible] الظلام واديا يكون [illegible] المركب به اقل من [illegible] بوادي
والمخافات [illegible]
السباع اخوف من وادي السباع في وقت الا وقت وقاية الله سبحانه ركبا ساريا [illegible] الاوقات
لفعلت ولا الذي واديا
بالعبارة الاولى لفعلت فلا الذي واديا اقل به ركب [illegible] بوادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية
[illegible] منهما لم يكن
اقل به ركب اتوه من وادي السباع [illegible] اقسام [illegible] دليل [illegible]

الفعل

بذلك القدر بل سلك مباحث الاسم بتعريفه فقط وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وبقيتها

بتعريفه فقال الفعل ما دل اى الكلمة دلت على معنى كائن في نفسه اى في نفس ما دل اعنى الكلمة والمراد

بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه بنفسها من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية ويكون

ارجاع الضمير في نفسه الى المعنى وح يكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فهو جمع كونه المعنى

في نفسه وكونه في نفس الكلمة الحرفي واحد وهو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر وجه ارجاع الضمير

الضمير الى ما دل كما لا يخفى واعلم ان الفعل يشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها

الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما فلا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي لعدم ملاحظته في ذاته

فلا تستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة بل تمام صفة ذلك المعنى بالاقتران

بالزمان فتعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن

التضمني فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترنا وضعا باحد الازمنة الثلثة

في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فخرج به الاسم عن حد الفعل وبقي لنا وضعا

نوع اسماء الافعال لان جميعها منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة

عن الزمان

عن الزمان فمع صحة وكاد لاقتران معناها بحسب اصل الوضع ويصدق على المضارع انه مقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الاحد

ولا ينتقض بلا ولا لانه مقترن بحسب كل وضع بواحد ولا ما من لدلالة الاسم الذي من نعم الوضع ومن خواصه دخول قد الفعل

لانها انما تستعمل للتقريب الماضي الى الحال او التقليل الفعل المضارع او لتحقيقه بعد شيء من ذلك الا يتحقق الا في الفعل

ودخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد في دخولهما انهما

وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر او النهي عنه كلا النهي او لتعليق الشرط بالفعل كادوات الشرط

من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد والمراد ما اتصل بحرف تاء التانيث لانها تدل على تانيث

الفاعل فلا يلحق الا بما له فاعل والصفات استثنت عنها لا لحقها التاء الحاصل للتركية الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها

فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال من تاء التانيث احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق تاء فعلت وما ادى معنى

تاء فعلت ايضا من ذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل وهو وجه ضبط

وتسمى التقسيم تحويل عن الفهم مساواة الفرع والاصل وخص البادي بالمنع لان المتمكن احق واحضر في بالتقسيم اليق واجلب

الماضي ما دل اى فعل ما دل بحسب اصل الوضع بوساطة المقارنة من الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر الذي انت

بحسب الذات

مبني قبلية ذاتية يكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون

قوله

لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما مر زمان على بناء المجهول لافعال

لنه

قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالمصدرية الفعل فلا ينتقض بنحو امس ومنذ ما

حذوف

ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض بنحو لم يضرب جعد بابا ضربت ضربت مبني على الفتح مبتدأ

التكوين

اي هو مبني للماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى لما انتفى وعلى الحركة دون

ضارب

الذي هو الاصل في البناء لمشابهة المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع زيد

احفظ

وبنحو ماء جزاء نحو ان ضربت ضربت في موضع ان تضرب اضرب واما الفتح فلكونه

ضربت

اخف مع ضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون معه اي مع الضمير المرفوع المتحرك نحو

ضربن

لئلا يلزم الكراهة اجتماع اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة الاتصال الفاعل بفعله وانما قال

لجانبها

المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح ومع ضمير مع الواو فانه يضم معها

لفظا كضربوا او تقديرا كخشوا المضارع ما اشبه اي فعل شبه الاسم باحد حرفي اتيت

اي حال كونه

اي وقوع ذلك الفعل

اي حال كونه متلبسا باحد حروف اتين وفي ابلد بعض الحروف التي جمعها كلمة نأيت وبهذه المشابهة لما يكون لوقوعه

عطف على وقوعه اي لكونه

مشتركا بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين او تخصيصه على

فانه للاستقبال القريب

المشابهة انما ذكر الوقوع الفعل مشتركا وتخصيصه بواحد من زماني الحال والاستقبال بعد الاستقبال بالسين

مشابهة الاسم لانه لم

وسوف فانه للاستقبال البعيد كما ان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القرائن وانما ترك المضارع

نوع واحد منها او ثانيه

لنعم معنى ما لا يجد اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشيئين ارتضعا من

المفرد اذا كان مع نحو

ضرع واحد فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون له اي للمتكلم

او مثنى او مجموعا مذكرا

واحدا كان ذلك المتكلم او اكثر مثل نضرب مذكرا كان او مؤنثا والتاء للمخاطب مطلقا واحدا كان

والياء للغائب نحوهما

كان او مثنى او مجموعا للمؤنث الواحدة والمؤنثين غيبة اي حال كون المؤنث والمؤنثين غائبات او ذوي

نحو الاثنائية معرفة لكنه

اي بغير القسمين المذكورين نحو هو يضرب والمؤنث ومثناه فتقول تضرب هي يضربان بالياء على التغليب من الغائب لانه ولم

المضارعة معرفة الرباعي

وحرف المضارعة من الثلاثي المزيد فيه مفتوحة في التكلم الموضوع او بالنسبة للمجهول لا والمفتوحة الساكنة وعدم نحو ضرب

على اربعة او ذي مثل يدحرج

اي فيما كان ماضيه على اربعة احرف سواء كانت اصلية كيدحرج او لا كيخرج ومفتوحة فيما سواه اي فيما سوى ما كان ماضيه

قوله نوننا

ويتمرج ونحوها ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع لعدم علته الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في
جمع المؤنث لانه

وانما يعرب المضارع مع ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون التاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع
دخولهما في وسط

اذ اتصل به احدهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم
ساكنا بنائها

الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولانه يلزم ان جمع المؤنث في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها
فالصحيح فيه

ونون الجمع المؤنث في الماضي فلا يقبل الاعراب ولم يعرب برفع ونصب وجزم لكن الاسم فيها او جزم يختص به كالجر بالاسم
يضربان وتضربان

وهو بعد النون اعلم انه يكون في الاخر ثلاثة الحروف من ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل
مع يضرب والاول

والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون وللمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه اربع
وتضرب والمتكلم

الغائب المذكر وتضرب في موضعين في الواحدة الغائبة المؤنث والواحد المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد
حال الجزم مثل

مع العين بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة لفظيين والسكون في
حال الرفع وحذفها

يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك اي الضمير البارز المرفوع وذلك في خمس مواضع والنون
ويضربون وتضربون

اي عدم النون في حالة النصب والجزم فان النصب فيه تابع للجزم كما ان النصب في الاسم تابع للجر مثل يضربان وتضربان

ويضربان ولم

على الواو والياء وثقيلة

يغزو ويرمي ولم يغزوا ولن يغزوا الى اخرهم والمضارع المعتل الاخر بالواو والياء بالضمة تقديرا في حال الرفع لان الضمة
في حال الجزم لان الجازم

تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف اي بحذف الواو والياء
لا الالف لا يقبل الحركة نحو لن يرمي

لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل الاخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان
سواء كان العامل فيه لفظا

ولن يرضى والحذف اي بحذف الالف في حال الجزم نحو لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد من الناصب والجازم نحو يضرب
يضرب اي ضارب او يوجد

لتجرده كما هو المبتدا من عوامله وذلك مذهب الكوفيين وبسبب كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد
ما قوله وهو الرفع وذلك

رجل يضرب اي رايت رجلا يضرب فانه يقع بصفته موقع الاسم لانه لو كون الاسم فانظر اسبق اعراب الاسم
وفي نحو سيقوم وسوف

مذهب البصريين وارد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب
موقعه لا لكن يقول الذي

يقوم وفي خبر كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع
كان الاعراب بيع تقديره

ضارب هو على ان ضارب مبني مبتدا مقدم عليه وكذا قائم الزيدان ويكفيها وقوعه موقع الاسم ولانه
في حكم الشيء يعني نحو كاد

فلان نحو سيقوم بان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة ويرد
اي المضارع بان ملفوظة

زيد يقوم بان الاصل فيه لاسم وانما عدل عن الاصل كما يجيء في باب الافعال المقاربة ان شاء الله تعالى وينتصب

برأسه واذن

ولكن قال الفراء اصلها لا ابدلت الالف نونا وقال الخليل اصلها لا ان فقصر كالشئ واتى بنفي وقال سيبويه انه حرف
بسيط تحقيق اصلها

قيل اصلها اذا ان فخففت وقيل اصلها اذ الظرفية فنون عوضا من المضاف اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو
هذه الكلمة

وبعد لام كي نحو سوف لا انعلم او بعد لام الجحود وهو اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم ولا
الواو نحو لا تأكل

جواز تقديم معمولها على الفعل الا مجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء في جواب ... نحو ما تأتينا فتحدثنا
لانا وقيل

السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد
زيد فاكرمك

امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل بعد ان المكون من عطف المفرد على المفرد المتوهم من زد الا لا انشاء ويكون المعنى
التي ينتصب

ليكن زيارة منك فاكرام مني اياك وفي لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه فان
بعد العلم

بها المضارع مثل اريد ان تحسن الي ومثال النصب بالفتح وفعل ان تصوموا ومثال النصب بعد الظن وكلمة ان التي تقع
والظن فلا ناصبه

اذ لم يكن بمعنى الظن بل هي ان المخففة من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فناسب العلم بخلاف الناصبة فانها الرجاء
الواجبات فلا

والحاصل ان ان الواقعة بعد العلم هذه ان انها مخففة نحو علمت انه سيقوم وان لا يقوم وانها التي تقع بعد الظن فيها
المصدرية

لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلائم

فيقع ذو ربع

بلزم ان يكون قوليها

فيقع ذو ربع كلمها فيجري فيها الوجهان ولكن مثل لن ابرح ومعناها نفي المستقبل تقييدا او كذا

ما بعدها على ما قبلها التام

ولن ابرح لا انص حتى يلتقي التي هي قصر لانها تقتضي التأكيد ونفي بقيد لانها او كذا التي ينتصب المضارع بعدها

فيما كان مستقبلا كذا

يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فاذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا تنصب لانها ضعيفة لا تقتضي ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها

جوابا وجزاء او لا يكن

عطف على لم يعتمد اي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل بعدها مستقبلا لكونها

لكونك لن تجد لذلك اذن

الا لا استقبال فان فقد احد الشرطين لكونك انا اذن احسن اليك ولكن لكونك تجد ذلك اذن الحال كانت لا كلاهما

مبتدا وقوله اذا لم يعتمد

لفظ كلاهما وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثل بمثال لا يحتمل الا الاستقبال فقولك اذن

لا بأنها الا انها كانت انشا

فرفع الا انتصاب المحمول معها كانت ان وقوله مثل اذن تدخل الجنة جزاء لان اذن بعد المثال على طريقة تسهيل ذلك

بيان على نعت لا اتحاد بالعطف

الفاع بها شرطين على اسئل الجملة بينهما بين المبتدا والخبر واذا وقعت اي اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان في

الجنة ومعناه التسبيبية

لاستقلال المعطوف لانه جملة مع الرفع باعتبار الاتحاد بالعطف وان ضعف فكي التي ينتصب المضارع مثل اسلمت كي ادخل

يتقدمها الا اذا كانت المفتح

التسببية ما قبلها لما بعدها كالسببية لا الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى التي ينتصب بها المضارع بعدها

بمعنى كي التسببية او الى الانتهاء

مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان المتكلم ماضيا او حالا او مستقبلا نفي كان مال الكوفي

المتكلم اليه

الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال الحتى بمعنى كي للاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى زمان

التكلم فيحتمل

وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال الحتى بمعنى كي او الى وللاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان

فان اردت بالفعل

ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا وليس حتى تغيب الشمس مثال الحتى بمعنى الى وللاستقبال ما بعدها تحقيقا

او حكاية اي زمن

الذي بعدها حتى الحال اعني زمان الحال تحقيقا اي بطريق التحقيق بان يكون هو زمان التكلم بعينه وسيجيء مثاله

هيئته هذه الجملة

الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فانك في هذه الصورة حكاية عن الحال الماضية كانك كنت في زمان الدخول

الحكاية انه يكون

وتخبر به الان في زمان التكلم على ما كنت هيئاته وكان ما بعد حتى في هذين المثالين مرفوعا لما تبين على ما كان بالنسبة فهو زمان

كونها في ابتداء

ورد ان لم يكن حينئذ تقدير ان لان انها علم للاستقبال كانت او حتى سيذهب الارادة وفي ابتداء الاخبار ولا جملة معنى

ما بعد حتى الكلام

ان ما بعدها كلام مستانف لا ينعقد بما قبلها ابتداء يكون الفعل بعده ليكونا معنى داخلا على الاسم كما انهم بعضهم نبي في اي

ان لا معنى لا يجب

الناصب والجازم فيجب السببية اي كون ما قبلها سببا لما بعدها الحاصل للمعنى في اوقات الاتصال اللفظي مثل

حتى يعد ان اراد الى

لا ان مثال الحال الحقيقة اي ما يقصد به نفي الابتداء في زمان التكلم ومن ثم اي ومن اجل قصد الاخبار والكون

حتى ادخلها او وقت

من ابتداء فوجب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظر الكلام لاقتدار النحو ان رفع ما بعد حتى في نحو كان سيري

حصول

نفي الناقصة بلا حتى

حصول كان الناقصة في هذا القول ان يحصل كان خبرا ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عن ما قبلها

فيكون ما بعدها اخبارا مستانفا

فيفسد المعنى لما كانت تامة فانها لا يقتضي الخبر وامتنع الرفع في قول الاسي الثاني في قوله اسيرت حتى يدخلها بلا اذ

التسبب وهو صحيح وجائز

مقطوعا به وهو ما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع التسبيح الشك ووقوع

حتى يدخلها بالرفع لان

حصول كان التامة كان سيري حتى ادخلها وان معناه ثبت سيري فانا ادخل الان ولا افناء فيه وجاء ايهم سار

وايهم ظهرت تقدير جاز

السير في هذا المقام محقق بغير مشكوك فيه والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب متحقق الحصول

هكذا وجاز كان سيري حتى

على جانب التامة لا على كان سيري حتى ادخلها العدم صحة الحية تقييد بقوله التامة كالظرف عليه في بعض النسخ

ولا افنا فيه تكلم كي الى

ادخلها او التامة اي جاز الرفع وهذا التركيب وقت حصول كان تامة فعلى هذا قوله وايهم سار عطف على كان سيري

بها المضارع بعد ان تقدير ان

ينصب المضارع بعدها بتقدير ان نحو اسلمت لا ادخل الجنة واما تقدير ان بعدها الاثبات ولام الجحود التي ينصب

وبعدها الى فان قيل انما

هي لام تاكيد النفي بعد النفي لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي اي ينصب بدل تقديرك

ما كان الله ليعذبهم او على

صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح حمل على الحمل للضافي من الاسم اي ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اي

انتصاب المضارع شرط

تاويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفاء التي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لا

تغيير اللفظ

نحو بلى احدهما التسبيبي اي سببية ما قبلها لما بعدها الا ان المعدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل

الستة المعهودة

على تغيير اللفظ فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء

بتقدير نحو اذن

الكلام بتقدير الا انشاء او ما في معناه من النفي المستعمل جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة التي

فيها القرائن

فالى بكما اي لم يكن منك زيارة فاكرام مني او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني ويكفي

نحو ما تأتينا

اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اي هل يكون منكم ماء فشرب مني او نفي

نفي الفعل بتكذيب

فتحدثنا اي لم يكن منك اتيان فتحديث مني ويندرج فيه التخصيص نحو لولا انزلت علينا ملكا فيكون معه نذيرا الا سائل

ابلغ الاسباب

والتمني نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاق مني ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي

في جملة هذه

اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او تحضيض نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا لا يكون منك نزول فاصابة خير مني

قبل الفاء الا

المواضع معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء في تأويل المصدر معطوف على مصدر ما قبلها او مفهوم مما

ينتصب بها الفعل

نحو سابقه من الطلب نعم والحق بالجملة فاسرعها بعدها تقدم احد الاشياء الستة فحمل على الفرع التعرض للواو التي

قبلها اي قبل الواو

ينتصب ان بعدها ان بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها او لا بالواو للجمع وثانيهما ان يكون

قبلها مثال او كما في الفعل المستقبل

مثاله الكلام اي ما يماثل الواقع قبل الفاء في كونها احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء فيوضع بدلها

على هذا القياس واو التي

نحو زرني واكرمك اي ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تأكل السمك وتشرب اللبن اي لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن و

بعدها الا بتقدير ان الخلاف

ينتصب بها الفعل المضارع بعدها بتقدير ان تستعمل بمعنى الى ان والا ان اي تستعمل ان يكون بمعنى الى او الا الاصلية على ان تقدير

بعدها الا بتقدير معناه

نحو وما دام لا يلزم من تقدير ان بعدها لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني او الا ان تعطيني حتى بعد

كي حتى و اللام بتقدير ان

الا الى منك الا وقت ان تعطيني حقي وحتى تقدير ما في الاستقبال بمعنى كي والتي بمعنى الى لا منك [illegible]

تقدير ان بعدها ينتصب الفعل

العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة او لا كثم اذا كانت معنا في غير اسم اذا ماذكر من الشرط في الحقيقة

فتقدير ان بعد الواو و الفاء

بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو يعجبني قيام زيد وتشتم او فتشتم او ثم تشتم فانه من الحروف المذكورة

قوله حتى اذا كان مستقبلا

ليس مشروطا بالشرط المذكور فيها فقط والعاطفة اذا كان مرتبطا فهو معطوف على اسم المصدر الثابت بتقدير ان امتى

اهل تعجب اللفظ الكتاب

اي على اقوى هو او شرط معنى الى ان وقيل هو مجرور كما معطوف على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى وظاهر انه اولى والكلام

يلزم تخصيص الحكم بعد الجر في الرفع

بحسب المعنى لانه على تقدير لا يصل الى جعل العاطفة اعم ما ذكر كما ذكرنا في بيان يذكر والتفصيل لم يكن في الاجمال وان خصت

[illegible] بالامر الظاهر الذي مع الكلم

مخصوصا به كما سبق من قوله ان في غير الفاء يرجع عليه انه كان المناسب ذكرها في مرتبة [illegible] تفصيل كما سبق

هذا التعليل

نحو جئتك لان تكرمني ومع ما الموصولة من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع الحرف العاطفة نحو يعجبني قيامك وان تذهب لان

مرتع وهو ان

يدخل على واسم الفرع نحو جئتك لان اكرمك ويعجبني ضرب زيد ويغضبه واردت لضربك فجاز ان يظهر معها لئلا يقلب الفعل الى اسم

وهي بهذا المعنى

المصدرية وان لام الجحود فلانها لم يدخل على اسم الفرع لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي

نقادة بها لما

لا تدخل على اسم مرتع وحمل عليها او التي بمعنى الى ان المفيد لان المغلب في حتى التي يليها المضارع واما الواو والفاء وان التي

وتجيء لمجرد الربط

اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية ولا انهما صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها

لام كي ولام لا

ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها او نحوه دخول اللام بمعنى كي عليها اي على ان لاستكراه اللامين المتواليين

حذف ان اذ تراه

نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان ان الناصبة تحذف في غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل الضعف لحذفه وقد لم تسمع بالنصب

لم يذكرها ويجزم

مع عمل مع الشذوذ كقوله الا ايهذا اللائمي احضر الوغا في رواية النصب لكن ليس بقياس كما في تلك المواضع لذلك

واجمل امر كلام

اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولاء المستعملة في النهي احترز بها عما استعمل في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا

الكلم المجزوم

المجازات اي يجزم المضارع بكلم المجازات اي كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا قال لفظ

وهما تجزمان

بها فعلا وهي اي الكلم المجازات ان ومهما وحيثما واذما وما ذو حيث يجزمان المضارع مع ما واما بدونها فلا واين ومتى

المضارع

جهرا او امامع كيف فانه لان

المضارع مطلقا سواء كان مع ما او لا ومع ما من اذ وانى وانما لم يجزم المضارع مع كيف واذا [illegible] لم يجيء في كلام على وجه

سواء وانه فاد بمعنى

معنا عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه اي حال حال وكيفية تقرأت انا ايضا في تلك الحال التعقد

للامر المقطوع به وبيان

في جميع الاحوال والكيفيات واما اذا فلان كل الاوقات انما تجزم الفعل المضمر اي معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا موضوعة

اي نصب المضارع ولا يبعد

فلذلك عطف على قوله بلم اي يجزم المضارع بان مقدرة وسيجيء بيان ذلك ان شاء الله تعالى فلم تقبل المضارع ما بيانه وفاء

يستقر فيه او يستقبلا

ان جعل القصير لما [illegible] الى [illegible] التي ويختص لما بالاستغراق اي

نفع الندم الى وقت التكلم

نحو قوله لا انتفاء الى وقت التكلم بلما نحو ندم فلان وهو لم ينفعه الندم اي عقيب ندمه فلا يلزم استمرار الانتفاء

اليوم لما يجوز حذف الفعل

بها واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم اذا استمر ذلك الى وقت التكلم بها وبجواز حذف الفعل اي ويختص

تقول قاربت المدينة ولما اي ولما ادخلها

المنفي بها اذا دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي ولما ادخلها او يختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها بالاتي

في الموقع او ينفي بها انسان امر

كما تقول لم ان لم تضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله ويختص ايضا باستغراق الحال ايضا

بها الفعل ويدخل فيها اللام

تستعمل لما في المتوقع ولم في غير المتوقع تقول لما يركب الامير [illegible] في غير المتوقع لم يركب زيد [illegible] المطلوب

ولفظها [illegible] ولا يقتضي

الذي [illegible] [illegible]

التي يطلب بها

النهي هي اللام المطلوب بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ وكالنهي بتقديرها اي لا الناهية التي هي ضد لام الامر وهي

من قبيل تدخل على

ترك الفعل وهي يدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل او المفعول مخاطبا او غائبا او متكلما او كلم المجازات المذكورة

وكلم المجازات

الفعلين سببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني اي يجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا وفي نسخة

الثاني مسببا ان

ما يدخل على شيئين يجعل الاول سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازاة لا يجعل الشرط سببا للجزاء فالمراد بجعلها

قد يجعلها الاول

المتكلم ايضا سببية شرط لشيء بل مراد منه شيء لشيء وجعل كلم المجازاة دالة عليهما ولا يلزم ان يكون الفعل الاول

اليوم فقد اكرمتك

اي اذا لم يكن الجزاء الماضي او المضارع المذكورين فالفاء [illegible] لان الجزاء اما ماضي بطل الفعل كما تقول ان اكرمتني

الماضي فامتناع

امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط في

كالقسم والقصر

الرابطة الفاء واما جملة اسمية او امرية او نهي او دعاء او استفهام او مضارع منفي بما او لم او لن او لما بغير ذلك

جواز وقوع الفاء

وفي جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط فيها فاحتاج الى الفاء وقد يجيء اذا التي للمفاجأة مع الجملة الاسمية التي وقعت

الشرط اسمية

لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر فيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر واتما

وان تصبهم سيئة

الجملة الجزائية لاختصاصها بها ولان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية وقرانيها اكتفوا [illegible]

بما قدمت ايديهم

الامر نحو زرني اكرمك

بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون وان التي ينجزم بها المضارع حال كونها مقدرة اذا كانت واقعة بعد

الشرطية لان المفعول

الامر نحو زرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لا تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندك ماء

بالنصب جوابا اي ان تنزل

يكن عندك ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل

اي بسببيتها تقدم الخ

بنا تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة مما لا يكون سببا لما تقدم وقصد السببية

بما بعد هذه الاشياء

تقدر ان مع مضارع يوافق ما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما بها وانما اختص تقدير ان

وهو سببية لمفاد بمكان

لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فايدة يكون ذلك المطلوب سببا لها

ويجعل المضارع الواقع

المضارع الواقع بعدها لتلك الفايدة وقصد سببية الفعل والشرط بتلك الاشياء لها فان لم يقصد [illegible] الفعل

بها وقصد لتلك السببية

بعدها جزم [illegible] نحو اسلم تدخل الجنة فان المعنى ان اسلمت تدخل الجنة فالاسلام وهو ممكن فايدته دخول الجنة [illegible]

الجنة اي لا تكفر تدخل

فقل ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل

فلا يقال تمتنع [illegible]

الجنة لان النهي في بنية الفعل المنفي لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي

عند الكسائي ولانه

فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه

اذا قصد التنبيه

تقول معناه يجب الحذف ان يكف يدخل النار فالحذف في هذا الموضع قرينة الشرط المثبت والحرف قرينة قوية

ولا يأمر تنبي

واما اذا لم يقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك

التأمل وقال

يهم واهم ... او بالحال كذلك كقوله تعالى ثم ذرهم في طغيانهم يعمهون اي عمهين او بالاستيناف كقوله

المراد به صيغة

رابطهم ... لهما فكل ... يجري بعده بالامر هكذا في بعض النسخ وفي بعضها امثال الامر وكان

الامر كالستي

الامر فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغها وفي بعض النسخ وانما قال امثال الامر

التحقيق ...

في هذا النوع من الافعال اشتهر في العرف المصدر ... فاراد التنبيه على المقصود من الامثلة فقال مثال الامر وهو

او متكلما او

والامر ليس مخصوصا بالامر بالصيغة كذا ذكره المصنف في شرحه صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل ... كان او ...

من الغائب والمتكلم

معلوما ... الفاعل ... من المجهول مطلقا فانه يطلب بها الفعل من الفاعل الحاضر ...

اي آخر الاحرف

بعد ... المضارعة ... من ... قوله تعالى ... من صيغة ... مثل ...

اعلمي ...

الفقه عند البصريين ... على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لانه مشابهة الاسم المقتضية للاعراب

معنى اعطي حكمه

في ... حكم المضارع المجزوم ... الصحيح ...

نقول لم يضرب ... واخشى واغز وارم كما تقول لم يضرب لم يخش لم يغز لم يرم ... ونصب الكوفيون

ولم يكن ... القسم ...

فان كان بعده او بعد حرف المضارعة ... بعد حذف ... ساكن آخر ...

باب الافعال الا ...

وان كان بعده ... ساكن ... المضارع ... والمراد ...

الساكن ... الالتباس

ثم ... على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة ... الى ... بالساكن ... الهمزة ... ان كان بعده ... بعد

التبس بالواحد المتكلم في

المضارع المتكلم المعلوم على تقدير الفتح ... من الكسرة الى الفتحة ... افعل افتل ...

اي ... الساكن بعده ضمة

تقدير الفتح ... المجهول ... بالماضي المجهول ... وبكسر التاء ...

لالتبس بالمضارع المجهول

... بعدها ... مثل ... بالماضي المجهول ...

... مثاله ... بعده

والمتكلم ... بالماضي ... مثال ... الساكن ...

... في المتكلم ...

... فانه كان ... مفتوحة ... ان ... الاصل ...

لا ... او على

... مقطوعة ... بعينه ... الذي لم يذكر ... الفاعل ...

... بانيه ...

... فاعل ... عليه ... الفعل الذي لم يذكر ... الفعل

إقامة المفعول
وانيب المفعول مقامه ولم يك هذا القيد هاهنا اكتفاء بذكره فيما سبق فانه كان الفعل الذي لم يسم فاعله
لانه بمعناه نحو
مقامه ما انبا انبنى بصيغة مفعا اللبس بانه تراك له وكسر ما قبل الاخر تشرف به ودحرج واعلم واضيع هذا النوع من لتغير
غير ابدا
واضيم له ونظير ب لم يوجد الا وزان لخروج الضمة الى الكسرة ووزن فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة وانه كان
الثالث مع همزة
على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة انقل بلا امر كما في فتيان بعد حصول المقصود باخف منه وتقدم
وتحوهل
الاول نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس في التدحرج بالامر من ذلك الباب وتضم التاء مع التاء مثل تقلم
لت
ونحو دحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع عالمت وحاهلت وقد دحرجت خوف اللبس هذا يلتبة لتعالم وتضم التاء
بعتل عينه لئلا
والثاني وهو معتل العين اي ما يكون في عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طوى وروي من اللفيف فانه لا
عليه مثل بوع
يفضي الى اجتماع اعلال الياء في يروى ويطوى وقيل الاصوات ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفا لئلا يرد
العين
ويبذو والناقص المعتل العين بالذكر لزيادة غموضه ولتخلفه في المبني للمفعول من بابه كما ذكر وسيجيء الصدر ذكر المعتل
اي ما قبلها
في المبني للمفعول من مضارعه وانه لم يكن فيه ما ذكرنا الا ان فيه قيل وبيع اصلها قول وبيع نقل الكسرة من العين
فصح نحو قيل
لما قبلها حركة مستضعف قيل وبيع ناقلب الواو في قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام ايضا

ويبيع وقيل

قبلها انهى تابعة الحركة
ع وفي شرح الثنى تحقيقه هذا الاشمام ان تنحو بتقصد كسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو
الفيتني قطع مع كسر الفاء
ما قبلها هذا مراد القائلين الفاء بالاشمام وهذا الوضع قال بعضهم الاشمام هيهنا كان كالاشمام حالة الوقف اعني ضم
شيئا هو الغرض من الاشمام
الشفتين وهذا خلاف المشهور عند القراء وقال بعضهم هو ان تاتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا النوع قليل مشهور
الياء او او السكون او القيام
لا يدل ان بيان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل وقول وبوع بالاسكان بلا انقل وجعل
باب الافتعال والانفعال
ما قبلها او مثلها اي مثل باب الماضي المجهول من المعتل العين من الثلاثي المجرد باب الماضي المجهول من معتل العين من
لانه ليس ذلك مثل قيل و
نحو اختير وانقيد فيجري اللغات الثلاث فيه اذ فيه وفيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير واقيم
فيهما اذا اسكن ما قبلها
بيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما لان الاصل ان اصلهما استخير واقوم بالياء والواو المكسورة والقياس
اي الفعل الذي لم يسم فاعله
ان ينقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كانت العين واوا فبقي استخير واقيم لغة واحدة وان كانت
نحو دحرج ودع
فاعله واقامة المفعول مقامه مقارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويعلم ويلتزم و
كانت او واوا نحو يقال
ما قبل آخره الحقيقة الفتحة وتقبل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول ينقلب العين فيه الفا بالياء
وغير المتعدي فالمتعدي
ويباع ويختار وينقاد ويستعاد ويقام ويستقام لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها التعلكين

فاعل
لا بد له

من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل
ويسند اليه
وفهمه موقوف على فهمه لكون نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيتوقف وهذا الفعل صادر من الفاعل قائم
غير الفاعل
ولا يذكر في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل والحاصل ان من الفعل ما كان موقوفا على امر
والفاعل وغيره
فهو المتعدي كضرب فانه فهمه موقوف على تعقل المضروب بحيث اذ لا يمكن تعقله لا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان
على نوعان غير الفعل
الفاعل او المفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي وهو لا يتوقف فهمه
جانب غير المتعدي
كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والعلة وهيئة الفاعل لكن فهمه مع العقل لا يتوقف على تعقله اي
ستفعال نحو
تصير متعديا بالتاء المهموز نحو اذهبت زيدا وبتضعيف العين نحو فرحت زيدا وبالف المفاعلة نحو ماشيته او ذهبت به الا
ثانيهما غير الاول
استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وصف في الكلام كثير والى اثنين
اعلم وارى
كاعطى نحو اعطيت زيدا درهما والى اثنين ثانيهما غير الاول فيجاب احدهما عليه نحو علمت والى مفاعيل ثلاثة كاعلم وارى بمعنى
المفعول الاول
اعلم وهذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما دخلت الهمزة عليهما زاد مفعول آخر فقال الله
الثاني بواسطة
واما الافعال الاخر فهي انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث ثلاث اصلا والتعدية الى ثلاثة مفاعيل بعد تعديته اليها

استعمالها

فيقام نائب عليه كقولك اعلمت
استعمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت في جواز
احدهما بعد الآخر وجواز
زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعولها كمفعول باب علمت في وجوب ذكر
بمعنى الشك المقتضى تساوي
تركهما معا افعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكأنهم ارادوا بالشك الظن ولا فلا نسبة من هذه الافعال
ووجدت وهذه الثلاثة للعلم
الظن وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلاثة للظن وزعمت وهي تكون تارة للعلم وتارة للظن علمت ورأيت
قلت علمت زيدا فاضلا فقولك
تدخل اي هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها او انشئت منه من الظن والعلم كما اذا
فاضلا فقولك ظننت لبيانه
علمت لبيان ما هي انا ان هذه الجملة نشئت تكلمت بها او اخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا
والمسند اليه على انهما مفعولاها
انشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن كذلك بواقي الافعال تنصب اي هذه الافعال التي تبنى اي تجري في الجملة الاسمية المسند
انه اذا ذكر احدهما وجب ذكر
مفعول لانه من خصايصها اي من خصيصه وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره من خصايص افعال القلوب
ان المفعولين معا بمنزلة
الآخر فلا يقتصر على احد مفعوليها او سبب ذلك مع كونها في الاصل مبتدأ او خبرا وحذف المبتدأ والخبر بدون دليل
هذا اللفظ ومع ذلك مع
اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة وقع
على قراءة ولا يحسبن بالياء
القرينة على ذلك اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتيهم الله من فضله هو خيرا لهم

الثاني فكما
للشرطية من حيث يقتضيه اي لا عجب من هولاء لانهم هو غير الجمع من علم الذي هو المفعول الاول و اما
حاز عين الله
في قول الشاعر لا تخلنا على عزائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تحسبنا اجازعين من جانب
من غير ذكر المعطى
هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير من
يلزمه بدون
لم يعطي الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يعد فانه معا كقولك فلان يعطي ويكون يستفاد من سلمان
المعلوم
المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تحذف منهما نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ
افعال القلوب
ان الانسان لا يخلو من علم وظن ولكن مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي مسموعه يجلا صادقا منها اي من خصائص
يجوز الالغاء على
جواز الالغاء اي ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قايم او تاخرت عنهما نحو زيد قايم ظننت لانها
وجعلها مبتدا
التقديرية لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكون مبتدا وخبرا او مفعولين لها كلاما تاما ليقتضي الالغاء
انه يجوز وجهان
وحمل بعضهم عليها التوسط والتاخر وقد نقل الالغاء مع التقديم ليضعف نحو ظننت زيد قايم لكن الجمهور على
على تقدير التوسط
الاعمال على تقدير الغاية لوقوع القرائن فيعمل زيد قايم في ظننت في قولهم جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها التي
الثاني وقد يقع
والثاني وفي بعض الشرح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير

الالغاء فيهما

معمولها نحو ان زيدا لصديق قايم
الالغاء فيهما اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا وبين
المعمول واحسب ولعله يعد
وبين شيء من معمولها نحو سوف احسب تقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاني زيد احسب عمرو ولا شك ان الالغاء هاهنا وهذه
الخاص بالذكر مع ان مطلقه
جواز المنع من جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين مفعوليها او تاخرت يعني عنهما وانما خص هذه الالغاء
عليها لفظا دون معنا بسبب
ايضا من خصايصها التي يعد وكثرة وقوعه ومنها اي من خصايص افعال القلوب انها تعلق والتعليق ابطال
من انت متقبل النفي الداخلة
وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كالهمزة او بواسطة كان كانا قبل المفعول الذي فيه معنى الاستفهام نحو علمت اعلم
وذلك مثال النحو لكونه معربا
على معموليها وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة على معموليها مثل علمت ازيد عندك ام عمرو ومثال التعليق بالاستفهام
الجملة وسطا فالتعيص بعد
بالمقابلة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلاثة يقع في صدر
ومعنى الاستفهام والنفي واللام
صدر الجملة وهذه الافعال توجب تغيير ما بعدها بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعمال احدهما لفظا والاخر معنى بحيث اللفظ
المعلق لا يمنع الترجيح لتعلقه
الابتدا ومن حيث المعنى وبسبب هذه الافعال والتعليق ومانعيته من قولهم انه معلقا لها مفقودة الترجيح نكون كالنفي
قايم علمت قيام زيد كما كان
ولا يخرج الجملة عن حد حدوث ولا يبكث على الترجيح في الفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقدير الا ان علمت لزيد
ويكون قاعدا والفرق بين الغاء
كلك بعد انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة جزئيها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قايم

والتعليق

والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى

مفعوليها ضميرين

ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها اي من خصائص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب و

ظننتني نحو علمتني

متصلين لشيء واحد نحو علمتني [illegible] لا يتاتى ذلك [illegible] ولم يجز اجتماعهما بفعل [illegible] نحو

نفسي ونحو ذلك

منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت

لفظا وقصد

لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحد معنى كره اتفاقهما

فيه لفظا

مع اتحادهما معنى فغايروا بينهما لفظا بحسب الامكان [illegible] فقالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول

المضمر المتكلم

متغايرين بحسب الامكان فلا تغاير الا من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا [illegible] ضربت نفسي فان النفس [illegible] اضافتها

في الجملة

[illegible] مغايرة للمضاف اليه فحصل الفاعل والمفعول به [illegible] المنصوب لان [illegible] في الحقيقة [illegible]

نقيضا [illegible] نفي

اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة الفاعل والمفعول به [illegible] افعال القلوب فقد [illegible] وعدمت [illegible]

من كونه فاعلا

[illegible] حمل النقيض على النقيض وكذلك [illegible] على [illegible] القلبية فيجوز فيهما ما يجوز فيه

اي [illegible]

[illegible] لشيء واحد كقول الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي وكقوله تعالى

[illegible]

او الظن [illegible]

[illegible] اي في بعض افعال القلوب [illegible] حسب وخلت وزعمت معنى آخر [illegible] من معانيها [illegible] العلم

فان [illegible]

[illegible] المعنى [illegible] الى مفعولين [illegible] لانه [illegible] بالمعنى [illegible] لكل واحد معنى آخر

[illegible]

[illegible] حسبت وزعمت [illegible] كفلت [illegible] بذلك المعنى الاول الى مفعول واحد لا اثنين فظننت بمعنى

وعلمت بمعنى عرفت [illegible]

فظننت زيدا بمعنى اتهمت [illegible] والوهم نوع من العلم [illegible] على الغيب بظنين اي بمتهم

[illegible]

زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم [illegible] من غير حكم عليه [illegible] بمعنى [illegible] بمعنى علمت [illegible]

العلم والظن [illegible]

ووجدت بمعنى اصبت [illegible] المتعدي الى [illegible] وعلى [illegible] الى [illegible]

[illegible] بمعنى العلم والظن

بمعنى صار [illegible] العليا [illegible] ووجدت [illegible] اي [illegible]

الفاعل على صفة اي الجملة

افعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا تتم [illegible] الافعال الغير الناقصة [illegible] اي افعال [illegible] لتقرير

[illegible]

[illegible] لهذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة [illegible] هذه الصفة خارجة من ذلك التقرير [illegible]

وتقرير الفاعل [illegible] من الصفة

[illegible] بين الفاعل والصفة [illegible] الافعال التامة لانها [illegible] الصفة

[illegible] لا على معان

والتقرير [illegible] لهذا التقرير [illegible] التقرير المذكور [illegible] الموضوع [illegible] الافعال الناقصة

ذلك التقريب

زايدة على ذلك التقرير كالزمان في الكل والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها او لو جعل الموضوع لجزئيات

بلا شك

ينقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي وكذا كل فعل منها

ولا يبعد ان

انه كلي جزئي تعلم الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له المعنى [illegible] فخرج الافعال التامة منهما

افعال التامة

يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل العهد لا لاصل الوضع ولا شك ان الموضوع من وضع افعال الناقصة هو التقرير المذكور ولا التقرير مطلقا اذ

اصلا وهي اي

فان الموضوع من وضعها مجرد هذا التقرير فحسب كل فرد من جنسها فتقرير انه ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال التا[مة]

وما في حكمه

الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال ومانفك

ليس ثم قال

بالحرف وقيل بالياء وما برح ومادام وليس ولم يذكر سيبويه بعضها اي من افعال الناقصة سوى كان وصار ومادام و

تم الفعل بجملة

وما كانت نحوها من الفعل لا يستغني عن الخبر والقائم [illegible] خبر محصورة وقد يقتضي كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول

وما جئتك خبرها

فتح اي تقرير فتح تامة وكل نحو قد يجيئها ما لي صار زيد عالما ما كان ملكه او قد جاء وقولهم ما جاءت حاجتك ناقصة متعين [illegible] اسمها

استفهامية وتعجبي

انما ان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من القرابة وفي بحثها انه لم يكن هذا على تقدير ما بمجيء الابدال

في قولهم راهف

خبر ما جاءت بمعنى البداء او انها انت بالمبتدا خبرها كما في من كانت امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء اليها فقد اقعد

شرفية حتى

الحرب منه فلينا للفقراء و

شرفية حتى فتقعد اي صارت الشفرة كانها حربة اي رمح قصير قال الآتية لشيء لا ينبغي ان جاء وتقعد المرء الذي استعملها

معناها اي معنى هذه الافعال

تدخل هذه الافعال المعدودة كان ونحوها على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطائها الحكم حكم

تدل على الجملة الاسمية

يعني انها التي يترتب عليه مثلا صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال حكم معناه اي انها التي يترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فاذا

اليه فيخرج هذه الافعال التي

امسى زيد غنيا اي اما معناها الذي هو الانتقال الى اعطاء الخبر الذي هو غني اي ذلك الانتقال وهو كون الغني منتقلا

كائنة لثبوت خبرها لاسمها

الاول للكون فاعل وتنصب الخبر الثاني لتشبيهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان يكون ناقصة

منقطعا نحو كان زيد غنيا

ثبوتا ماضيا اي لا ينافي زمان الماضي ولذا ليس فيه دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد عالما اي

لصحيحين على الاول لاحقا

فانقطع وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها اي كان يكون ناقصة كائنة بمعنى صار نحو [illegible] عطف احدا

وانما يكون فيها ضمير الشأن

اه فيهم كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطي كأنها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها ام لم يكن [illegible]

تامات

اذ انت كالافاعي [illegible]

ويكون فيها ضمير عطف على قوله لثبوت اي كان يكون ناقصة يكون فيها ضمير الشأن اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا للضمير كقوله

الى المنقوب بمعنى ثبت ووقع

[illegible] بالكلام [illegible] ويكون تامة عطف على قوله يكون ناقصة اي كان يكون تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة

الى خبر كقوله تعالى كيف نكلم من

كان في المهد كأن الكائنة والقصة كائن وكقوله تعالى كن فيكون [illegible] زائدة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى

القسمين

في المهد صبيا اي كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على الماضي واثبات كهذه بها

الحقيقة نحو

مع كونها بين القسمين استيفاء لجميع استعمالاتها او صار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما او من حقيقة

الى اخرى كذا اي

مثل الطين خزفا او يكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات وتتعدى بالى نحو صار زيد من بلد

العبارة يتمل

او من بكر الى عمرو ويلحق بها ما يشبه الى رجع واستحال وتحول وارتد فالاية ... وقال الشاعر انه

لا اصبر بها

موقع من نال منا الكرم ففي نحو اصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها الثلاثة التي دل عليها ابعاضها

الصباح وعلى

مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد ... المثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت

والمسا

هذا القياس المثال الثاني الاخران ويكون بمعنى صار نحو اصبح وامسى واضحى زيد غنيا اي صار وليس المراد صار في الصباح

مضمون الجملة

اي الغني على هذا التقدير ويكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات نحو اصبح زيد اذا دخل في الصباح وظل وبات لاقتران

في جميع ليله

بمضمونها ... ظل زيد سائرا نهاره نثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا ... نثبت له ذلك

كذا او نثبت مبنيا

ويكونان بمعنى صار نحو ظل زيد غنيا او بات ... اي صار وقد يجيء هذه الافعال تامتين ... فظلت بكذا

التكلمة الثانية

مثلا لكن لما كان مجيئهما تامتين في غاية القلة ... في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين ... من الافعال

وآض وعاد

صفح اي رجع وغدا اذا

وآض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة ... مثل ... او عاد بمعنى

الافعال الاربعة من البين

مشى في وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت ... الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المصنف هذه

الاياب والخرج بها آض وعاد

في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال وكان الوجه في ذلك الحاقها بالملحقات ولذا لم يذكرها اصحاب المفصل ... ارباب

رجع بمعنى من رجع اي زال

وغدا وراح فاسقطها من البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لالحاقها بالملحقات وما زال من زال يزال فانه تامة وما

قيل يسمى اسمها فاعلا لا تبنيها

وهذه الباقية ليست ماضية ... ايضا بمعناه وما انفك اي ما انفصل الاسم عن خبرها اي خبر تلك الافعال الفاعلها

يمكن او يقبله علامة نفي

على ان اسمها ... على الجحد من ... فما ... عن وقت

ما ثبوت معاني هذه الافعال

ما زال زيد اميرا ... زمان قابلية ... الامارة ... لان النفي

معلوم ... فكلام ... اي

فلا دخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت ... الفاعلية والقابلية

تالله تفتؤ تذكر يوسف

هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي ... ادوات ... لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله

اي تفتؤ ... لا تنفك ... خبرها

اي لا تفتؤ فانه لم يدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي ... لاستمرار المقصود منها ... لنفي ...

وتقديره ... قبل ...

لفاعلها باعتبار ... تلك المدة ... زمان ... مصدرية ... تأويل المصدر

ثم اى من ابيل

كثير واذا فقد الزمان فتبطل فلا يبقى هناك من حصول كلام يفيد فايدة تامة والى هذا اشار بقوله

وهي ظرف

ابدا انه لو قيل اى بدلة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام الكل مستقبل بالافادة لا تتم مع اسمه

ما دام الرفيع

والظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اى اجلس مدة دوام جلوس زيد

مع اسمائها

ما دام جالسا ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فايدة تامة بخلاف الافعال المتقدمة يجوز النفي فانها

زمان الحال

واخبارها كلام مستقل بالافادة تقول [illegible] الى وجود كلام [illegible] ليس لنفي مضمون الجملة حالا اعرف

بزمان الحال

مثل ليس زيد قائما الى الان وهذا مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك يقيد تارة

قوله

كما تقول ليس زيد قائما الان وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله مثله وتارة بزمان المستقبل نحو

كلها على اسمائها

الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اى اخبار الافعال الناقصة

ويلزم فينبغي

اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما اصله فعل وان اريد تجويز التقديم نفي القرب [illegible]

صديقي فان

ان يقيد بمثل قولنا ما لم يوجد ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك [illegible]

يمنعها الى ان يكون

اريد به نفي القرب من جانب العدم فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يوجد مانع من التقديم [illegible]

وليس كالمثال

واقعة على ثلثة اقسام

وليس كالمثال المذكور فهي اى الافعال الناقصة في تقديم اخبارها عليها اى على تلك الافعال

على المرفوع في الافعال المقدمة

قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكن هذا فيما [illegible] تقديم المنفي

كانت نافية فلا امتناع

وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اى هذا القسم ما في اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا

على نفي الكلام ويخالف

تقديم ما في حيز النفي عليه لانه يقتضي التقدم وان كانت مصدرية فلا امتناع تقديم معمول [illegible]

باب المفاعلة لتقديم

هذا الحكم فلا [illegible] لابن كيسان بل لا يكون هذا الخلاف [illegible] من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه

افادت الثبوت [illegible]

فكانه لا مخالفة منهم وفي ذلك الخلاف في غير ما دام لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي

ومن بعضهم مع بعض فانه

ينفي انه كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي على النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه [illegible] الخلاف [illegible] الجمهور

كلها ليس فالمبرد والكوفيون

الاختلاف هنا بمعنى التقابل المقتضي لمشاركة الامرين في اصل الفعل موجها وهو اى القسم المختلف فيه

والسيرافي والفارسي

وابن السراج وجماعة على انه لا يجوز [illegible] النفي او تمنع تقديم معمول النفي عليه [illegible] وسيبويه

معا [illegible]

على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه شايع وبين الطائفتين في حكم هذا القسم

فيه ما عن ابن كيسان

اندفع ما قيل كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف

افعال المقاربة

بتقدير مضاف

افعال المقاربة وهي ما وضع لدنو الخبر اي القلة الا انه على قرب حصوله للفاعل رجاء متفق على المصدرية

ان يخرج بدل

اي دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بسبب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له الا الخبرية فقولك عسى زيد

حصل اي دنى

على قرب حصول الخروج الذي بسبب انك ترجو ذلك وتطمعه لانك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل

حصول الخروج

حصولا بان يكون لاسباب المتكلم بذلك الدنو لا شرف الخبر على حصوله للفاعل وكاد في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب

يكون ذلك

زيد لم يكن يقت حصول او وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه اي دنوا فيه وشرع في الخبر بانه

وتم حصوله الخروج

الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل بالخبر بالتصدي لما يقتضي اليه فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على

استوائه في

لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يقتضي اليه والاقتصار ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى لطمع و

مند مضارع

فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه من عيب او امر ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير منصرف حيث لا يجيء

آت ولا الب

مجهول ولا امر ولا نهي ولا غير ذلك من الامثلة واتما لم يتصرف فعسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاء

فعل مضارع

من معاني الحرف والحرف لا يتصرف فيها تقول على لغة استعمالهم عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعد اسم ثم

يخرج فعلا

مصدر بان الاستقبالية لتعقق بمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى وان

بالخبرية

زيد في الخروج لو حصل فقد

بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف الى في جانب الاسم اي عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اي عسى

على الاسم وتقديم المضاف

الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان تشبيه بالمفعول وليس بخبر لعدم وصدقه

المفعول ليس ... الا انه

تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع والمضارع مع ان لم يبق على

في محل الرفع بدلا لا عنا قبله

تشبيه بالمفعول الذي كان في معنى الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان يفعل

اولى لان هذا وجه قريب

بدل الاشتمال لانه يفيد اجمالا ثم تفصيلا فان ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس وقال الشيخ الرضي والذي

نحن المفعول لا بدل الاشتمال الاسم على

وتقول على الاستعمال الآخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى

على المرفوع غير قصد اقامته

للقسمين اليه كما استغني في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الآخر فان قيم مقامها في هذا الاستعمال تامة وان اقتصر

وفي يخرج ضمير يعود الى زيد

مقام المرفوع والمنصوب معنى وتقول عسى ان يخرج زيد فهي تامة وههنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى

عسى وان يخرج خبر المتقدما

وان يخرج في محل النصب بالخبرية ولكن ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان اسم

اليه ومرفوعه ان يخرج الفعل

عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد ويجب ان يخرج زيد مبني على هذين الاحتمالين فقط

عسى القوم اللذان استبعد فيه

التنازع في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد ومكان انه كان زيد يخرج لم يذكر فيه انه كذلك عسى زيد يخرج لا بد فيه التكلم

كاد زيد يخرج

يكون وراء ... وقربه كان الاصل ان يكون وراء ... فقال ان نقل الاستعمال الثاني لعدم مشابهته فعول عسى ان يخرج زيد لقولك

في الحال افعاله

والثاني اي ما وضع لدنو الخبر دنوا حصول كاد تقول كاد زيد يجي فتخبر عن دنو الخبر لعملك انه قرب على الحصول في الحال

على الاستقبال

اسم مع ... لفعل الاصل ومعنى مثل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر في الحال باعتبار اصل معنيه من بيان الدلالة

من طلوع الاجلي

الثاني الحال ... لا تدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه ... ان في خبر عسى تشبيها له بكاد كقوله لم يكاد

الافعال

ان يمحا فلما كان كل واحد منهما مشابها للآخر اعطى لكل منها حكم الآخر من وجه واذا دخل النفي على كاد نفي ان كاد

يكون للاثبات

اي كسائر الافعال فانه اذا دخل النفي نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل نفيها اي نفي كاد

نفي معناها

مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي فلقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد الاثبات ... بدليل

جد على

واما في المضارع فلقول ... اذا غير الحب المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه

اي وكلما

زوال رسيس الهوى في ... تغيرهم ... لم يكد ... لم ... نفي كاد للاثبات للافعال

وقت ما دخله

ثم ... فان قوله تعالى وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في

التشبه

... يدل على ثبوت الذبح بعد انتفاء ... انتفاء القرب منه في وقت ولا تناقض بين انتفاء

وقت

قال المتقدم ... الكوفة

و وقت وثبوته في وقت آخر وهو الثاني ... بعض الفصحاء ... في ... لم ... بن ... الله

غير ... لم يكد

والمنع ... فقال ... في الكلام ... ان ... الرمة

افادة النفي ... تمسكا

انا هو لم ... وقيل يكون اي النفي الداخل على كاد وما ... في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي كسائر الافعال

في ... الحب ...

في الدليل الاول بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي الآخر الثانية بقوله

ما النفي الداخل على يكاد كالنفي

لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حيث اراد بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى من البرح اي الزوال

... عليهما والثالث

الداخل على سائر الافعال ... لكن لا يثبت ... مع ما لم يثبت ... وجه القدح فيه

وطفق واخذ وجعل ... طفق

هو ما وضع لدنو الخبر ... شرع في الخبر طفق ... في الفعل يقال طفق يطفق ... طفقا

اي هذه الافعال الاربعة

طفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي

وطفقا بجعلنا ... ونحو

في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها الفعل المضارع بغير ان نحو طفق زيد واخذ وكرب يفعل وجعل ... وقال الله تعالى

اوشك زيد ان يجي واوشك

بمعنى اسرع عطف على طفق وهي اي اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال وتارة يستعمل استعمال عسى ... في

التعجب وفي اكثر ... التعجب

ان يجي زيد وتارة يستعمل استعمال كاد ... اوشك زيد يجي فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب في ... افعال

بصيغة ... وزاد الفصل ... التعريف الجنس ... الكثرة ... صيغة

الحد مثل المذكور

وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا نحو ما وضع اي فعل وضع لانه الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض

بقال الذين هذا لا

فاين سوى وهما لمالك ينتقض بنحو قاتلهم الله من شاعر ولا يشكل عنترة ما انه فعل وضع لانشاء التعجب لم يعين القصر الا

من مواد النقض

ليس موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع لما وضع لانشاء التعجب بحيث لا يستعمل في غيره وبذلك

ما افعله وما

فكيف لما يستعمل في الكلام وله اي لفعل التعجب صيغتان لا موضع لانشاء التعجب صيغتان احدها صيغة الفعل الذي تتضمنه تركيب

متفرقتين

احدهما صيغة الفعل الذي تتضمنه تركيب افعل به بشرط ان يكونا في هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير

وأحسن بزيد

فلا يتصرف اي الى مضارع ومجهول او تأنيث وفي بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا

وكذا لا يبنيان

ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل لمشابهتهما اياه من حيث انه لا فيه المبالغة والتأكيد

صيغتي التعجب

الا الفعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقته الكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بناؤه

اي يتوصل

منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشد باستخراجه

ويجعله بتقليد

بقيا بهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه ويجعله الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب

عداها

اي تقديم ما يتعلق بصيغة التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل وتأخير اي تأخيرها عن فيها

كتاخير الفعل

لا الكلام الخاسئة بهما فلا يقع ما زيد

كما ضير الفعل بينهما اذا تأملنا التقديم والتأخير بالقيد ما لكل منهما عدم التصرف فيهما من خواص صيغة التعجب بان المقام يقتضي بيان

عدم التصرف بالتأخير والعكس

احسن ولا زيد احسن لانهما لما نقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا تغير لانها لا تغير الامثال ولعدم التصرف بالتقديم يستلزم

انما هو لمنا التأكيد لا القياس على

لان تقديم الشيء يستلزم تأخير غيره وكذا تأخيره يستلزم تقديم غيره فلا اكتفى باحدهما الكون واجب بيان ذلك التأخير

بايقاع فتمكن بين العامل والمعمول

ان كل واحد منهما او الثاني ينفصل عن الآخر في الوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكأنه اثر القصد ولا يتفرق بينهما

في الوجوب قولهم ما احسن

نحو ما احسن في الدار زيدا وكم اليوم زيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق واجاز المازني في الفصل بالظرف ما اسمع

لان الا انه يتصل بزيادة التكلم

بالتحيل ان يقول اجاز الاكثر من الفصل بكلمة كان نحو ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان لنفي الماضي حسن واقع

بمعنى التعجب وما ابتدائيه

بل كان زائدا فيلمه وما ابتداء اي مبتدأ على ان يكون المبتدأ او مرفوع ابتداء بسعد الخافو في

النعت من باب شر اهر ذا ناب

وبعد ظاهره نكرة بمعنى شيء لان النكرة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها اي ما بعد ما

استفهاما تيسر ما بعدها فاك

خبره الما موصولة عند الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء ما

التعجب يحوي ما اورد به ما

التعجب المنفي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان مجهول سببه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى

ابحرية فاعل لهذا الفعل

الذي هذا ما احسن زيد فافعل صيغته امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كاحمر اي صار ذا حمرة وبه

سيد شريف تعليم ...

فلا ضمير عنده

عند سيبويه والباء زائدة لان معناه لان كان الشيء حسنا ثم ... ان تقول اي بان تقول ما احسن القياس

ان يكون

سيبويه فعل لانه الفاعل واحد لهمزة الا ان بدا اي بهمزة مفعول عند الاخفش لا احسن بفتح سين احسن على

يكون احسن

همزة الفعل المغير وفي الباء للتعدية اي لجعل الاخفش متعلقا بما للغير صيرورة احسن او الباء زائدة على انه

زيد احسن

متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كافرح فرحا اي في الفعل ضمير هو فاعله اي احسن انت بزيد او

كما انت

اجعله حسنا يعني صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا انا تجعله

افعال المدح

بان يصفه بالحسن وكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص

مدحت ومنه

والذم يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل

تميم في فعيل

منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة بني

فعل باسكان

اذا كان مفتوحا او عينه حلقيا اربع لغات احدها نعم بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية

اي الذم

العين مع كسر الفاء والثالثة كسر الفاء اتباعا للعين والرابعة في هذه التي بعين عند بني تميم انما اختص بها المدح

ان يكون الفاعل

كسر الفاء واسكان العين وقال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس

فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع ٢

معرفا باللام

تفصيل بعد الاجمال ليكون

المعهود

معرفا باللام المعهودة الذهني وهي لواحدة غير معين لتعين الابتداء وليصير معناه بذلك المخصوص بعده ليكون في الكلام

وهو حقيقة او حكما مفصل

اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل

او
انت مميزا بالعقل شيء مصدق

مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة لما فيه لفظية نحو نعم رجلا او نعم ضارب رجل او زيد او حسن الوجه

هو محذوف لانه مخصوصه

على التمييز مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هو موصولة بمعنى الذي فاعل نعم ويكون الصلة بالجملة او منهما

تكون بمعنى الذي دون صفته

اي نعم الذي فعله هي اي الصدقات قال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء هي فهو الفاعل

صرح به في المفتاح وهو

وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح والذم وبعد بينها انما هو بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل

لانه لم يعرض العمل مقاوما وهي

اي المخصوص مبتدأ ما قبله اي الجملة الواقعة قبله خبره او يجعل هذه الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ القيام

محذوف على تقدير سؤال

مبتدأ محذوف وهي مثل نعم الرجل زيد وزيد في هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدم عليه خبره واما خبر مبتدأ

الثاني جملتان وفيه حذف على

فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه

اوتا ويلا وفي الاول لو

المخصوص يعني محذوف وعند محذوفا مطابقة الفاعل اي مطابقة الفاعل ايا في الجنس حقيقة

الزيدان وبئست المرأة هند

للتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال

اليه مقتضى

وبئست الزيدان هندا او بئست النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لان المرأة لما كان

المخصوص

اسمها الجنس لم يجب الحاق العلامة بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب السؤال مقدر حيث وقع

كذبوا او بجعل

الذين كذبوا اجماع لزوم الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص سيما قيل بتقدير مثل الذين

قوله تعالى بئس

الذين صفة القوم وحذف المخصوص اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل

والشرايط

العبد انه اواب بقرينة انه ذكر في قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون اى نحن وساء شرط حبذا في افادة المدح

ومن نوادر افعاله

والاحكام ومنها اى ومن افعال المدح والذم حبذا في حبذا زيد اى هذا امر كبير من حيث الشئ او حب اذا ما محبوبا

المخصوص فتنبه

ذا انه قال هذا الفعل انه لا يتغير اى حبذا او فاعله او ذاتها هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذ كان ا

ونحوه اى بعده

او جمعا او مؤنثا لجريها مجرى الامثال التى لا يتغير فيها فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند

قبل المخصوص

حبذا المخصوص ولفظ اسم اى لفظ المخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع

والتذكير

اى مخصوص حبذا او بعده اى بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع

او راكبين

والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين

الزيدان

افعلا لنه وذو الحال هو ذا

الاثنان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا المرأة هند وحبذا هند امرأة والعامل في التمييز او الحال ما في حبذا من ا

ما دل على معنى في غيره

لا زيد لان زيد مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا من المخصوص الحرف

بلغ

عليه او بعد ما لا يدل فوق ذلك

اى كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها متعقل بالنسبة اليه اى لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث لا يصلح لان يحكم

متعقل معناه بالنسبة اليه

من انضمام امر آخر اليه ومن ثم اى لاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته الكلام ركنا كان او غيره الى الاسم

والمتعدى بالباء صار معناه

نحو من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل اى ايصال الفعل معنى الافضاء الوصول

والمسك والتوقف والجاب

لا ايصال او معناه اى معنى الفعل وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة

كقوله تعالى وعاقت عليهم

مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تاويل الاسم

يليه او لانها تجرها بتها

لانس بما رحبت اى برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما

عنها او الباء والكلام وتركها

يليه الجر وهى اى حروف الجر من الى وحتى وفي ذكرها هذه الحروف على سبيل الحكاية لانها ليس اسما خاصة بمعان

وواوها اى حاو الى

باسميها الوجه بها كذلك ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقى منها ورب

وخلا وعدا وحاشا

تتقد سبها اتب ونحوها من حروف التي ناسخ وواو القسم وتاؤه وباؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ

اي الابتداء

فالفتحة لا يكون الا حرفا او الخمسة التي تليها تكون حرفا واسماء الثلثة الباقية تكون حرفا وفعلا فمن للابتداء

الغاية ويرادفه

الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلق

من البصرة او

بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لا نفس الفاعل ومقصود من هذا الابتداء اما من المكان نحو سرت

من البصرة الى

من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامته صحة ايراد الى ما يفيد فائدة تماثل مقابلتها نحو سرت

الابتداء

الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ بالله التجئ اليه والتبيين بالجر عطف على

الوجيب

او يجي من التبيين ايضا اي لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه نحو فاجتنبوا

التبعيض

من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن استقام المعنى والتبعيض اي وقد يجي من

وزيادتها

وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم وزائدة عطف على محل للابتداء فانه منصوب بالخبرية

فانهم يجوزونه

لا يكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش

من مطر [illegible]

زيادتها في الموجب ايضا استدلالا بقولهم قد كان من مطر فاجاب عن استدلالهم بقوله وقد كان

او شيء من مطر

مما يتوهم منه زيادة من في كلام الموجب متاول بكونها للتبعيض او للتبيين اي قد كان بعض مطر

[illegible]

او هو وارد

مقابلة الابتداء [illegible] في المكان نحو

او هو وارد على الحكاية كانه قال لا قائل هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية في [illegible]

[illegible]

وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تأكلوا

خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلت الخطاب [illegible] اليه [illegible] الشوق [illegible]

كما الكوفي في كون الى لانتهاء الغاية

اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم وحتى كذلك اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف [illegible] بمعنى مع [illegible]

على [illegible] الغير المجرد

للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة وتختص الى [illegible] بالظاهر اي بالاسم الظاهر [illegible]

[illegible]

بالمنفصل [illegible] فانه [illegible] على [illegible]

على قليلا [illegible]

[illegible] في القرآن [illegible] في الكوفة [illegible]

[illegible] الباء [illegible]

في موضع [illegible] على موضع [illegible] والباء للالصاق اي لافادة الصوق [illegible]

[illegible]

مررت بزيد اي [illegible] بمكان [illegible] والاستعانة اي استعانة الفاعل في [illegible] الفعل [illegible] نحو كتبت بالقلم [illegible]

[illegible] والالصاق [illegible]

[illegible] معناه مصاحب [illegible] مع الفرس في [illegible] ولا يلزم [illegible] حال [illegible]

الفعل اللازم متعديا [illegible]

[illegible] والمقابلة اي لافادة وقوع مجرورها في مقابلة شيء آخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اي

هذا [illegible]

[illegible] التعدية [illegible] فاعل [illegible] ذهب زيد [illegible] الذهاب [illegible] ذهبت بزيد [illegible]

نحو مررت بزيد

بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء الا الاختصاص الى

والتي نحو بزيد

والقرينة نحو جلست بالمسجد وزايدة في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم وفي النفي نحو ما زيد بقائم

والتي سماعا

بالراكب وبما نحو بحسبك درهم فمن تزاد في الخبر فهذه الصور قياسا وفي غيرها اي غير الخبر المنفي الواقع بعد الاستفهام

او التي بيده

سواء لم يكن منفيا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا او التي بيده اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا

ملكيته نحو

او كان منفيا ولكن للتي الاستفهام والتمني نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص بالملكية نحو المال لزيد او بلا

نحو مع الفعل

الجل للفرس والتعليل اي بيان علته نحو نصرته لاجل التاديب او فخارا نحو ضربت لخاف نفسك وبمعنى

نحو لله

نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر وقلت عنه وزايدة نحو ردف لكم اي ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب

التقليل

لا يؤخر الاجل وانما يستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اي لانشاء

اختيارها

ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة العلم

نحو المرموصوف

الى المدخولة موصوفة لتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لان الشيء اذا وصف الشيء صار اخص واقل

لحصول المقصد

والتي اما كونها موصوفة لتأهبه على المذهب الاصح وهذا مذهب الحاء ومن خالفه وقيل لا يجب ان تكون

الوجوب وهذا

الوجوب وهذا الذي ذكر من التقليل اصلها ثم يستعمل في معنى التكثير كالحقيقة في التقليل والمجاز المحتاج الى القرينة

رجل كريم لم افارقه فتعلق

تعلقه برب فعل ماض لان التقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم [illegible] لقيت او لقيته

على معنى مضي سيوم لا وجه

اي مد لك الفعل الماضي في غالب الاستعمالات لوجود القرينة نحو رب رجل كريم اي التقيته وقد تدخل اي رب

مجرورة برجلا او رجلين او رجالا

لمضمر مبهم منصوب على التمييز والتمييز مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا

ربه رجلا وربها رجلين وربهم

او ما لها او لهما لمن او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ما يعود

ما على الجملة نحو ربما يود الذين

رجالا وربها امراة وربهما امراتين وربهن نساء وتلحقها اي رب ما الكافة المانعة من العمل فتدخل بعد لحوقه

على نكرة موصوفة مثل الجواهر

كفروا وقد يكون ما زائدة فتدخل الاسم وتجره نحو ربما ضربة بسيف صقيل والواو التي ما اي رب في حكمها اشتمل

نحو بها العطف وان كانت

بها الفعل الا البعد او في العين فهذه الواو العاطفة عند سيبويه لانها ان لم يكن في اول الكلام

القصور وبها معنى رب

في اوله فيكون المعطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف نحو صار في اثنه مقام رب جارة بنفسها

بين التمني والتسويف

يقدرونه المعطوف عليه لان ذلك تعسف فواو القسم انما تكون عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا

فلا يقال فالله اقسم بالحال

لكثرة استعمالها في القسم وهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء لغيره التوسل بعيوني لا يستعمل الا في الحال

الوجوب وهذا

الظاهر باسم

بالله فغير التي حطا الواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم

ويتقدم عن

الله او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك لاختصاص انحطاط

في انحطاطها

رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصه باجل القسمين واخص الظاهر لا سيما الله والتاء مثلها اي مثل الواو

التي هي اصله

يحذف الفعل وكونها في غير السؤال مختصة باسم الله من الاسماء الظاهر تحطها اي انحطاط رتبتها عن رتبة اصلها

الواو والتاء

بتخصيصها ببعض المظهر [illegible] ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله تعالى وهو الباء التي منها من

في كلا يكون

في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها في غير السؤال والدخول على الظاهر مطلقا او على اسم الله فقط

لافعلن وبالله

مع حذف الفعل يكون [illegible] نحو بالله [illegible] واقسم بالله [illegible] لا يكون في غير السؤال يكون للسؤال [illegible] نحو بالله

لا يختص باسم

اخبرني [illegible] تدخل على المضمر نحو بك لافعلن وبه لافعلن وفي الدخول على المظهر

ذكر فاعن الاخوين

الله فاسمعني [illegible] لافعلن [illegible] اختصاصات بعض هذه الاخوين كما عرفت فاعلم [illegible] بالجميع جميع ما

اي جواب القسم

المختصة لا اختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء [illegible] الاختصاص [illegible] الثاني ويتلقى

والله لافعلن

القسم بغير السؤال باللام [illegible] وحرف النفي ما ولا وان [illegible] الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو

كذا وان فيهما

كانت او فعلية نحو والله

كذا وان فيهما اي في الاسمية نحو والله ان زيدا قائم [illegible] بينهما اي بين اللام وان نحو والله ان زيدا لقائم [illegible] المنفية اسمية

فلا يتلقى الا بانه [illegible] معنى

ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ [illegible]

نحو زيد والله قائم وزيد قائم

للطلب نحو بالله اخبرني [illegible] هل قام زيد وقد يحذف جوابه اي جواب القسم ان تقدمه اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه

[illegible] لا يستحق [illegible] على

والله لاستغنائه [illegible] هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة [illegible] كانت [illegible] بالقسم [illegible] المعنى لكونها

عن النفي الثاني [illegible] الى

الجواب [illegible] لا يجب فيها [illegible] جواب القسم ومن المجازة اي لمجازاة النفي [illegible] من شيء اخر [illegible]

لا استقلال [illegible] استقلالي شيء

الثالث [illegible] القوس [illegible] القصد او بالوصل [illegible] او بالذال [illegible] منه [illegible]

من جانب يمين [illegible] عليه اي من فوقه

على شيء نحو زيد على السطح [illegible]

[illegible]

والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء [illegible]

[illegible]

كالبرد [illegible] الكاف بالظاهر اي بالاسم الظاهر من المضمر [illegible]

ومنذ [illegible] الزمان الماضي [illegible]

وقد يدخل [illegible] على المضمر [illegible]

منذ سنة [illegible]

فما للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي [illegible]

مذ سنة كذا بل ان يكون هذه السنة ماضية لا يكون انت فيها فان معناه أول مدة زمان مسافرتنا او عدم رؤيتي كان هذه السنة

وابتدائي الآن والظرفية عطف على الابتداء اي وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي بعشر ثم

حاضر اوليه معنى بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي اعتبر فيه حاضر فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر

نحو ما رأيته مذ شهرنا ومنذ يومنا اي جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانتهائه بتقضيها

بعد فلم يتحدد زمان الفعل الى ما بعده ايهما فكيف يصح اعتبارها مبدأ زمان الفعل في المثالين المذكورين كلاهما الظرفية

ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم حسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اي ما رأيته مذ دخول شهرنا وحاضرنا

وعدا وخلا للاستثناء اي الاستثناء ما بعدها عن ما قبلها فاذا جررت بها ما بعدها يكون حروفا جارة وبعد الاعتبار ان كذا

نحو جاءني القوم خلا زيد او عدا زيد او خلا زيد واذا نصبت يكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها

شبهها بالفعل انقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي وبنائها على الفتح مثله ومعانيها معاني الافعال

مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع الخاصة

لكونها استعمل الكثرة لما عبر بها من الحروف الجارة والعاطفة مثلا ايضا وجمع الكثرة لم يستحسن تغيير الاسلوب مع شيوع

استعمال

الحروف المشبهة بالفعل

استعمال الكل من صيغ جمع القلة والكثرة في الاخرى على … او … وزنها الحاصلة … ولغات لعل ابتلع … جمع الكثرة

وهي ان وان وكان ولكن وليت ولعل فتحها الكونها للانشاء بخلاف الاربعة السابقة ولهذا … تطيبا للكلام وجوبا

ليعلم من اول الامر انه من قسم من اقسام الكلام … على قسم … الكلام المؤكد المشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني

والترجي سوى ان المفتوحة فهي تعكسها اي بعكس باقيها اعني … المضاف فانه يقتضي عدم الصدارة لانها اسمية … وتأويل

للمفرد بلا … النقل … حتى … لو وقعت في الصدر اشتبهت بان المكسورة في صورة الكتابة … تأملنا

العكس على اقتضاء عدم الصدارة … على عدم اقتضاء الصدارة … الاستثناء … هذه الحروف بالكافة

فتلقى اي تقول هذه الحروف من العمل … الكافة على الافصح … افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقيل تعلق … الافصح

كما وقع في بعض اشعارهم … هذه الحروف اي جميعها … على الافعال … الكافة … العمل فلا يلزم ان يكون …

مثلا للعمل فان المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افادت بما افادت زيد قائم مع زيادة التأكيد

كيد وان المفتوحة مع جملتها اسمها وخبرها اسم … جملتها باعتبار … قبل دخولها عليها ويحكم بالمفرد …

اي الفرق … فوجب الكسر في موضع الجمل … في موضع تقتضي الجملة ووجب الفتح في موضع المفرد تقتضي المفرد …

الا فلتنفع
والمشتق منه لان القول المقول لا يكون الا
ان ابتداء اى في ابتداء الكلام لكونه في موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق منه لان القول المقول لا يكون الا جملة
او بعد رفعت
قال زيد ان عمرا قائم وكسرت ايضا بعد اسم الموصول لان صلة الموصول لا يكون الا جملة نحو جاءني الذي انه ابوه قائم
ان زيدا
ان حال الكون في موضع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها مع جملتها مفعول كرهت
كونها
ما لم يكن كونه للمفعول مفردا وحال كونها مع جملتها مبتدأ نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا وحال
بعد لولا
مع جملتها مضافا اليها نحو عجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك ينفع الخ
انطلقت
لا متناعية لانه اى ما بعد لولا الامتناعية مبتدأ وكون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق ا
نحو لولا
وكذلك بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية عليه
الخ
اى سعادتك رغبت اى لولا رغبت اى معاذك ولولا انك ضربتني صدرمتك وكذلك قالوا لو انك ينفع
لتقديرك
لانه بعد لو فاعل الفعل المحذوف بعد الفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اى لو لا وقع قيامك فان جاز في موضع ا
جعلها معا
تقدير المفرد والتقدير بالجملة جاز الامران الفتح والكسر في ان الفتح على تقدير جعل الذي مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير
فقت
جملة مثل من يكرمني فاني اكرمه مما فيه وقع بعد الفاء الجزائية فانه كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها

قول الشاعر اذا انه عبد القفا
في موضع الجملة كان المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه نابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها مبتدأ او خبر محذوف مثل
محذوف الخبر اى اذا العبودية
واللهازم بما وقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة وقعت بعد اذا المفاجاة والفتح على انها مع اسمها مبتدأ
لجمهور بمعنى الفتح و زيدا
للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قرانها على صيغة ا
لبعض قفاه ولهازمه ا
مفعول الثاني وكما قيل بمعنى ظن ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اى انه يأكل
ويشبعه بالحرص على ان انه
اللهزمتان عظمتان ناتئتان في اللحيين تحت الاذنين جمعا بارادة ما فوق الواحد اى باكله تابع لهواه لها تقليبان
الحمد لله ان جعلت ما اوله
عبد القفا الخاص اى مثل عبد القفا ومثل نسبه وما وجد ذلك في كثير من الفتح فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني
اعنى الحمد قوله خاص ولهين
او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي بفتح الكسر لان اول المقولات اى احمد الله المعنى احمد مصدر فكان معنى المصدري
الذي هو معنى المفتوحة مع
من جنس المقول وان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالي بفتح الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري
العدم اذ قايل بها التاكيد فقط
جملتها الا ما هو من جنس القول ولذلك اى الاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسم المنصوب في محل الرفع لانها في حكم
في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد
جاز العطف على اسم ان المكسورة من جهة لتحقق محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا او حكما بالرفع بان يكون المفتوحة
مع ما عملت فيه بتاويل الجملة فيجيء
العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو علمت ان زيدا قائم وعمرو فان في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما لجنبة كونه

في العطف

ان رفع المعطوف على اسم ان جائز مع محله رفع [illegible] لانه لا يجوز العطف على محل اسمه بالقوة لانها ما اتت بمعنى الجملة لا انه [illegible] بعد مضي الخبر
لانه يقتضي

على اسم ان المكسورة بالرفع بمعنى الخبر اي ذكر خبرها قبل العطف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم
عليه فمن جهة

قبل العطف لفظا او تقديرا لزم اجتماع عاملين على امر واحد مثل زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف
فانه لا ابتداء له

ان حيث المعطوف على اسمه يكون العامل في رفع الابتداء لزم اجتماع عاملين اعني ان والابتداء على معمول واحد وهو باطل خلافا للكوفيين
عاملين

في صحة العطف بمعنى الخبر وان ان عندهم لا يعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع
زيد ذا

على المعطوف ولا اثر لكونه اي لكون ذا اسم مبنيا في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم [illegible]
على محل

[illegible] كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فالمحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف
اي مثل انك وانه

[illegible] لكلمة [illegible] الذي اسمه [illegible] فكانه لم يعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن يجوز العطف على اسمه كذلك
محل اسمه

لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخولها فان معنى الاستدراك وهو لا يغير المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التاكيد فهي باعتبار
العطف

ويعطف على اسمها بالرفع مثل ان المكسورة كما يقول لم يخرج زيد ولكن عمرو خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل
دخلت اللام

على خبر اسمها المعنى الاصلي فيهما فلا يعتبر محل اسمها وانما قيد لكن لان الاصل ان ان المكسورة لا تغير الجملة والمفتوحة تغير

التي هي التاكيد

هو التاكيد معنى الجملة على الحقيقة
التي هي التاكيد معنى الجملة مع المكسورة التي هي لتوكيد الكلام التاكيد بدونها اي دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجمع معنا لهم
فصل بينهما بين الاسم

متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم اي على اسمها اذا
دخلت اللام بعد الخبر لا فيها

بينهما اي بين ان نحو ان في الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك اكل [illegible]
بين معمولي العامل في ما الفيء

معها بالخبر لتوالي آخر في التاكيد والابتداء اعني ان المكسورة واللام [illegible] لذلك واختار والتعقيب لانه بعد
ان في معناها الذي هو التاكيد

بعامل ودخول اللام في لكن على اسمها او خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها ان لم تغير معنى الجملة لا يوافق اللام في
فلم يساعد التخفيف اللام

وقد لما مع ضعيفه في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال
بذكر من مجاوز اللام على كل

وح ويجوز الغائها اي ابطال عملها وهو الغالب لخروجها عن وجه مشابهتها مع الفعل لفتح الآخر ولذلك لم
يلزم الباب ولان كيف لم

المقتضي للاعمال وهو الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيدا وان زيد لقائم وان اف الاعمال
فالواحد لا اعمال لا يلزمها

الاسما يظهر فيه الاعراب اللفظي لكونه اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا او جهة كلام سيبويه وسائر النحاة
والمعنى لا فيه شكل كائنة وغيره

اللام تكون للفرق بالعمل ويجوز دخولها اي دخول المخففة على فعل من افعال المبتدا اي من افعال التي هي من دواخل المبتدأ
في الامكان كقوله تعالى وان كان

واخواتها لان الاصل دخولها عليها فاذا فاتت ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدا او الخبر رعاية للاصل

لا في اصل

لكنه وانت تعلم انه لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم اي تعميم الفعل وعدم تخصيصه بما دخل المبتدأ والخبر

بقول ناسخه

الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير دواخل الابتداء

عند التخفيف

ويكن ان قلت لما اوجب عليك عقوبة المتعدد من شأن هذه البصريين وتخفيف المفتوحة والمكسورة فتعمل

واعمالها

على سبيل الوجوب في ضمير شأن مقدر والتحقيق يقتضي ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق

الكلام

المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة

تخفيفها

ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدر [illegible] ان يكون اسم المفتوحة بعد

المكسورة

والجملة الخبرية للضمير الشأن خبر لها فيكون عاملا في المبتدأ والخبر كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملة بخلاف

نقادم العمل

فانها قد يكون عاملا وقد لا يكون والعامل في الظاهر وان كان اقوى من العامل في المقدر لكن دوام العمل في التقدير

لشان

في الظاهر وقتا دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فيدخل اي المفتوحة على الجملة الصالحة ان يكون خبرا للضمير

اي ضمير الشأن

مطلقا سواء كانت الاسمية او فعلية داخلا فعلها على المبتدأ او الخبر او غيرهما ويشترط [illegible] اعمال المفتوحة في غيره

غير معروفة

والكسائي قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسبه انه ذهب وهذه رواية شاذة

والثاني الفرق

حال كونها مفرقا بينها وبين الفعل

والثاني الفرق بينها في المضمر فقط قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق ويلزم بها الى المفتوحة المخففة

او سوف كقول الشاعر واعلم

ان الفعل المقرون [illegible] نحو [illegible] الا ان الاماني وانه عسى ان يكون قد اقترب اجلهم [illegible] نحو علم ان سيكون منكم مرضى

ويعني ان المصدرية الناصبة

فعلم ان لن ينفعه ان سوف يأتي بكل ما قدرا [illegible] فعلم ان [illegible] الا في الامور الثلثة للفرق بين المخففة

الفعل المجردة الفرق بين

وليكون كالعوض من النون المحذوفة [illegible] او حرف النفي [illegible] لا يرجع [illegible] الا يكون كالعوض من النون المحذوفة [illegible]

والالف المصدرية [illegible]

المخففة والمصدرية فانه يجمع مع كل منهما فالفارق بينهما انما هي حيث المعنى لانه ان يبنى به الاستقبال في المخففة

حملا على اخواتها [illegible] الاصل

من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفي [illegible] المصدرية والان المخففة [illegible] التحقيق

من افعال [illegible]

علم التركيب [illegible] التقليل [illegible] الكاف ان المكسورة [illegible] الاسد [illegible] التشبيه

وتخفف [illegible] فعل

لان الكاف في الاصل [illegible] وان [illegible] حكم الجارة [illegible] المفرد [illegible] المعنى [illegible]

[illegible]

وقت [illegible]

على الاستعمال الافصح [illegible] المشابهة [illegible] الاخير كقول الشاعر [illegible]

[illegible] ان المخففة [illegible]

ففيها

الفرق الافصح [illegible] المقدرة [illegible] كان وان المخففة [illegible] غير مقدر [illegible]

[illegible] بكلمة

عند البصريين مقدرة وقال الكوفيون [illegible] الكاف الزائدة [illegible]

رأيك
لاينبغي ان ما بعدها الذي كان قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمونها بعدها الاستدراك ووضع الاستدراك
الوهم
رفع توهم يتولد من الكلام فاذا قلت جاء زيد وكان يتوهم ان عمرو ايضا جاء لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك
المعنوي
الوهم بقولك لكن عمرو لم يجئ ثم توسطها اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا اي بغاير معنوي او لفظي هي
اي لكن
واجبة اقتضى عليه والاتفق بعد يكون نحو جاءني لكن عمرو لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمرو غائب ويخفف
فاندابي
فتلقى عن العمل لخروجها من المشابهة واشبهت العاطفة لفظا او معنى مابرحت مجيبا عجلا ان من المحققين
ويجوز
لها ما جريتا عليه في بعض النسخ على الاكثر على انها المخففة وقال الشارح الرضي قال بعض لانها
الطرف
معها مشددة ومخففة الواو وقيل اما العطف الجملة على الجملة اما اعتراضية وجعل الشارح الرضي الاتفاق
واحات
ليت للتمني لانشائية ويدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب لنا يعود
بنا
الفراء ليت زيدا قائما بنصب المعمول بنا وعلى ان ليت للتمني وكأنه قيل اتمنى زيدا قائما اي تمناه كا
على صفة القيام فالجزء منصوب على المفعول تشبيها بليت واجاب الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان وتمكا
الصبي
قول الشاعر باليت ايام الصبي كانت رواجعا فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصباء رواجعا والكسائي يقول ياليت ايام

كانت رواجعا

رايضا لعل للترجي اي
كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير في خبرها المحذوف اي ليت الصبي لنا لا بنيتها كما
هو لا وقل وشذ لعب بها
ودنا اينبو الايدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ونحو لعل الساعة قريب والغالب
يجيب فقلت اي اي الفرح
اي كانه لعل كما في اللغة العقيلية وانشد السيد في ذلك وداع دعا يا من يجيب الى الندا فلم يستجبه عند ذلك
بعض الله والمجرور ورفع
الفتح ومعنى لعل ابي المغوار منك قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كما قال المتنبي شرحه
ويعلل على انه بان الشاعر
اخر قال الشاعر تكلم على ما كان عليه لكان شهر لك الرجل يا ابي المغوار بالياء فحجب بابي بكر في اهل اللغة بالياء
في اللغة التامة المعجمة
انه هذا البيت يحتمل انه لا يكون من هذه اللغة الشاذة من النحاة اي التأويل بعيد ما في موجود الحي بالحكم الشاذة الحرفي العاطفة
المفرد منها عند الكثير
هذه الحروف يحتمل العطف عليه بسبب ما عطف في الواو والفاء وثم حتى واو ولم يكن ان تقول لم والعاطف لكن وبل وبعضهم اي
والبسته الا انما بعده
اذا ما بعدها عطف بها على ما قبلها كما ذهب بعض النحاة الى ان بل للتي بعدها مفرد نحو جاء في زيد بل عمرو وما جاء في زيد بل عمرو
لفظا والا بعده الفعل الجيع
بل لا غلط من ما قبلها وبعض الالفاظ بعده يا نبي فيجوز انا منها فيجيء مقدر في كلامهم لا انها موضوعة لذلك مثل هذا
المراد اجتماع العطف في العطف
ثم ان يكون مطلق او يوحي بتقيده مراد الفاء بالجمع بينهما انه لا يكون لاحد الشيئين او للاشياء كما كانت او في الكل اي
مطلقا الاول تعقيب فيهما بالاطلاق
والفعل في ذلك او مكافئ كقولك جاء زيد عمرو او عمرو ام ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما الا ان الاخرة في الاولى في الجميع

لغير مهملة

اى لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه يعني انه لا يفهم منه الترتيب وجوداً او عدماً واما الفاء فللترتيب ايضاً الا انه مع الترتيب

في محل كلي

وثم مثلها اى مثل الفاء في مطلق الترتيب مع مهلة وحتى مثلها اى مثل ثم في الترتيب مع مهلة لكن في المهلة

خبر ثاني

منها في ترتيب بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اى معطوف حتى يجب ان يكون بعضاً

اى البدل

او نحوه من حيث انه قوى او ضعيف من متبوعه اى متبوع معطوفها اى المعطوف العطف بها اى بحتى المعطوف اوضعفه فيه

انتهاء الفعل

عليها يجب ... الجزء بالقوة والضعف من الكل ... كانه ... بما يبتدأ انتهاء الفعل المتعلق بالكل ...

الترتيب

اليه على شمول جميع اجزاء الكل ... مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة والقصوى ثم ... بعد انشر ...

في ثم ايضا

مع المهلة من وجهين احدهما ... كون المعطوف بحتى جزءاً من متبوعه ... ثم ثانيهما ان المهلة ...

الانبياء

هي بحسب الخارج ... جاءني زيد ثم عمرو ... بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولاً بغير

القدم وتعلم

ويتعلق ... التعليق بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء ... الناس وهكذا المناسب ...

الى الانبياء

وركب الحاج على ... بعض ... ذلك ... قدم الحاج حتى المشاة ... علم

العموم

بالجزء الاقوى والاضعف ... جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير بعد ذلك

كقولك

الاان لم يات في العاطفة

كقولك تلقى البارحة حتى الصلاح فانه يفيد شمول ... لجميع اجزاء الليل ولذلك ... حتى البارحة ... جميعاً

محمول عليها ...

ما يلاقي الجزء الاخير فانه ... ان يكون جارة لكثرة استعمالها فيكون بالعاطفة محمول ... على الجارة ... كانت

الاولى في تعلق الحكم ...

في ... جميعا ... الاصل على الفرع ... استعملوا ... لا يكون ملغى ... الاتحاد

وعلم ... ان يقال الجزء

في الفعل ... من اتحاد ... في بعض الشروح ... هذا ... اختصاص ... بكونه ...

الا من ... احد ... واحد

اعم من ان يكون حقيقة او حكما ... كما وقع في بعض الحواشي ... الثلاثة لاحد

الكل ... الا انها مستقلة

الامرين او الامور حال كونه ... لاحد منها ... عند المتكلم ... ان او في مثل ... منها ... كقوله

لا ... الاستعمال ...

لاحد الامرين ... الاصل فيها ... من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي ... المتصلة

بعد ثبوت احدهما اى احد

غير مستقلة بعد ... بلا فاصلة ... احد المستويين والمستوى ... الاستفهام

بعد ثبوت احدهما بطلب التعيين

المستويين عند المتكلم بطلب التعيين من المخاطب ومن ثم اى لاجل ان ام المتصلة ... احد المستويين ...

ما ... المتصل

لم يجز تركيب ... زيد ام عمرو ... المستويين ... زيد وعمرو ... واحد ... لكن ... ام ... فصيحاً

فصيحا او ان يكون احسن وافصح

من ... زيد ... ام عمرو والاحسن والافصح ... ان يكون تركيب ... زيد ام عمرو ...

الامر

وفي الترجمة الشريفة انه وجد في بعض النسخ الكافية المقروءة على المصنف وعليها خطه بكذا ايلها العبد المستوى بين والاخر
ما كان
على الانفصال من ثم ضعف ان يقال زيد ام عمرو لان الحكم يضعف لفوات معنى التبعية للانفصال الى الفصيحة بمن يناسب لانه
ذلك
حسنا فصيحا لا بعد ضعيف وبالجملة فكلام المصنف فيهما لا يخلو من اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وغيره من تحريم …
بخلاف
بعينه كانه جوابها او بعد ام المتصلة بالتعيين اي بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه بنعم او لا لان بها لا يفيد ان التعيين
احدهما
او واما مع الترديد كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو واجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابها بلا ونعم لان المقصود بالسؤال ان
امر واحد
لا على التعيين اجاءك ام لا وقد يجاب بتعيين كليهما لاحتمال الخطأ في اعتقاد المتكلم او وجود احدهما … الموضعين
الا انه
لكنه لما كان مشتملا على الشرطين في الصحة ووقع ام المتصلة فرع عليهما باعتبار كل واحد منهما حكما اخر وجعلهما الشرط في كل موضع
كل حكم شرط
اخر لا يخلو من … ولو توقف على … ثم لم يتجه … الكلام ومعطوف … الا بالتعيين … لم يجب يتعلق
بالواقع
على طريق اللف والنشر كما ذكره … ولكن كما لا يخفى … المتصلة … الاضراب من الاول ومثل الترديد الشك في الثاني
من هذه
بعد … كانها لا … ان القطعية التي … ولما …
عندك
الاخبار ثم شككت في … او نفي اخر فاستفهمت منها … ومثال الاستفهام كما تقول ازيد

ام عمرو

غير مستعملة الا …
ام عمرو اي بل اعمرو ويعني بقصد الاضراب من الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني وما قبل المعطوف عليه لا … مع اما
واما عمرو ليعلم ان …
اذا عطف شيء على اخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه او لا باما ثم يعطف عليه المعطوف بها نحو ما جاءني اما زيد
جاءني اما زيد او عمرو ولكن
الاول ان الكلام مبني على الشك جائز مع او يعني اذا عطف شيء على اخر باو فيجوز ان يكون المعطوف عليه باما نحو
يدخل عليه الواو العاطفة
لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وقد ذهب بعض النحاة الى ان اما الثانية من حروف العطف لانه لا يقع قبل المعطوف عليه ولا
عليه لتلبس العطف بل
ولو كانت هي ايضا للعطف يلزم اجتماع عاطفين معا ويكون احدهما الواو والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف
واما الثانية لعطفها عليه
المبنية على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى
اي … الحكم الثابت
على ما بعدها اما الاولى فلكل واحد منهما ما يلزمه اخرى فلا العود للاول ولكن جهة الحرفية المشتركة لاحدهما معينا
بعد الاثبات … الحكم
المعطوف عليه من المعطوف والحكم من جهتها المعطوف عليه لا المعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو الجائي فيه زيد لا عمرو وكلمة
عليه في حكم المسكوت عنه فكانه
من المعطوف عليه لا المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي جاءني عمرو فحكم الجائي فيه المعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا المعطوف
بل بعد النفي نحو ما جاءني
لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا عند … كلمة بل … فكلمة
والمعطوف عليه في حكم
زيد بل عمرو قضيته خلاف فذهب بعضهم الى ان الكلمة بل لا تفيد حكم النفي من المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو

نفي ما جاءني

المسكوت عنه وبعضهم على انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف وتنفي [illegible] حكم المسكوت عنه او الحكم المنفي عنه

بدون نحو

زيد بل عمرو ونحو ما جاءني عمرو وزيدا ان في حكم المسكوت عنه والمجي منفي عنه ولكن لا [illegible] النفي اي نفي مستقلة

نحو ما قام زيد

فان كانت بعطف المفرد على المفرد فهي بتقديرها لا يكون الايجاب ما انتفى عن الاول فيكون لانها لنفي الحكم عن الاول

وبعد الاثبات

لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت فعطف على الجملة فهي [illegible] بل [illegible] بعد النفي والاثبات فنصب النفي لاثبات ما بعدها

النفي

لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجي وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون

حروف التنبيه

حروف التنبيه الا واما وها [illegible] الجمعية كلها [illegible] لا ينفعل المخاطب عن شيء مما يلقى المتكلم اليه ولهذا سميت

من الاشارة

نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم ويدخلها خاصة من المفرد على اسماء الاشارة حتى للمعقل المخاطب

يستعمل

التي لا يتبين معانيها الا بها نحو هذا وها انا وهذان وهاتان [illegible] حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها

القريب

للنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكالنداء [illegible]

اي وال

ما بعد البعيد فيه خلاف فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القريب بزيادة [illegible] كلمة

هو المتوسط

قريب متصف بزيادة القرب [illegible] الهمزة مجاز البعيد فانه لم يذكر لعدم بيانه فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب

بين كمال البعيد

من بيان معاني تلك الحروف

بين كمال البعيد كال القريب حروف الجواب ونعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح الراء والشدة

زيد ونحو جواب الموجب زيد

نعم وهي تصديق المخبر [illegible] الايجاب نعم [illegible] اي مجيبة [illegible] في جواب اقام زيد نعم قام

الا [illegible]

نعم [illegible] زيد بلى في جواب [illegible] الست بربكم [illegible] في موضع [illegible] عنها نعم

نحو قال احد [illegible]

ليت [illegible] الاثبات [illegible] النفي [illegible]

يقتضي النفي المقدم [illegible]

[illegible] بعد النفي [illegible] النفي [illegible]

[illegible] النفي الذي بعد ذلك

[illegible] كانت [illegible] النفي [illegible] الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام [illegible]

في جواب اقام زيد بل قام

الاستفهام [illegible] الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا [illegible] على سبيل [illegible] التحقيق للايجاب كما [illegible]

[illegible] ابن مالك

زيد اي لاثبات بعد الاستفهام لا شك في [illegible] الاستفهام [illegible] التحقيق

ولا يكون [illegible] القسم [illegible]

[illegible] القسم [illegible] القسم [illegible] القسم [illegible]

التحقيق [illegible]

[illegible] التحقيق [illegible]

[illegible] اللهم [illegible]

[illegible] النبي [illegible] قال

للعجب

ان وراكبتهما لمن انه تلك التاء منه ركبهما وجاء وبعد الاستفهام الفعلى في قول الشاعر الا ليت شعري هل

من كر منها

شعرا من نحو حسبي للقاء اى القسم التعطفا او شعار للمحب فحيتها في هذين الموضعين وعلاوة ما ذكره الشارح

بعد منها الا

تفيد لقن للمعنى حرف الزيادة وانما تسمى هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة الى انها لا تقع الا زائدة ولا الفعل

كما في من الا

يحمل الا انها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية وانا الفعلية فالمعنوية تأكيد المعنى

كون

ستعرفه والباء في مرباط لبس وانا الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او

من القابلية

الكلمة او الكلام بسببها مهيأ الاستقامة وزنة الشعر او الحسن التسجيع او غير ذلك ولا يجوز خلوها

[illegible]

منها والا لعدت عبثا ولا تجوز في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام الباري سبحانه وان ان مخففة وما

اذا ثبت

ولا ومن والباء او اللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتأكيد النفي نحو ما ان

زيادتها

زيد اى ما زيد قائم وقلما تزاد بعد ما المصدرية نحو انتظر ما ان يجلس القاضي اى مدة جلوسه وقلت

والقسم

نحو لما ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين الواو

تقديرا

المقسم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت بزيادتها مع الكاف نحو كان ظبية تعطو الى ناضر السلم

فيتم بالخير

قله الاسماء الحسنى ومع

طينة المنفصلة ومع ما تزاد ومع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذ تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اى نحو ايا ما تدعوا

ومع بعض حروف الجر نحو

اين نحو اينما تجلس اجلس ومع ان نحو اما ترين من البشر احدا لما ذكرت تلك المذكورات ومع ما شرطا اى او وقت [illegible]

نحو فبما رحمة من الله

فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وقليلا ما [illegible] وزيد صديق كما ان عمرا اخي وقلت زيادتها مع المضاف

لفظا اما بحسب [illegible]

مثل [illegible] الاصل فيقيمت [illegible] ولا اى كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي

اى ان تسجد وقلت

وبعد نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك

ليتفق من القسم [illegible]

زيادتها قبل القسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والاكثر في زيادتها التنبيه على [illegible] يجب

[illegible]

[illegible] القسم وشذت زيادتها مع المضاف [illegible]

اى [illegible]

[illegible] ومن والباء واللام تقدم ذكرها [illegible] مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها [illegible]

[illegible] في معنى القول

[illegible] نحو جاء زيد اى ابو عبد الله والجملة [illegible] اى [illegible] في معنى القول [illegible]

[illegible] اللفظ

[illegible] في القرآن [illegible] فلا يقع بعد صريح ولا بعد ما ليس في معنى القول فيها الا [illegible]

اى ناديناه [illegible]

غير صريح القول وهو معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير [illegible] ناديناه المقدر

بدا المقدس
يا ابراهيم كذلك قولك كتبت اليدان انت اي كتبت عليه بنيتك هو انت فانت هو فادل على ان انت تفسير المفعول
امرت
لكتبت قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير الضمير في امرتني به
كقوله تعالى
معنى القول وليس تفسير الى قوله ما اي تفسير لانه مفعول القول وقد تفسير بها المفعول به القاهر
حينا
واوحينا اليك انك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول القاهر لاوحى
اي الجملة
حرف المصدر وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة فالاولى اي ما وان المفتوحة المخففة للفعلية
رحبت
الفعلية اي يدخلان على الجملة الفعلية فيجعلانها في تاويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما
لفعلية
اي برحبها فعلم الى نحو التقدير نحو قولك اعجبني ان خرجت اي خروجك وانتصابي المصدر تقييدا
نحو
انما هي بلفظ [illegible] بعد الاسمية قال الشارح الرضي وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في
خاصة
البلاغة بقرا في الدنيا والآخرة والدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية اي الجملة الاسمية
الذي
اذا كفت ما جوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعمل في جزاها بجعلها في تاويل المفرد
زيد فان تقدير
هو يعجبني نحو اعجبني انك قائم اي قيامك او ما في معناه الى المصدر نحو اعجبني ان هذا زيد اي [illegible]

قد ترث الكونه

احد الانواع الكلام فيصير
قد ترث الكونه نحو اعجبني ان هذا زيد اي كون هذا زيدا وحرف التحضيض هلا والا ولولا ولوما لاصدر الكلام الا لاتها على
زيد او هلا يضرب زيدا
من ليد التحضيض على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ ويلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت
على ترك الفعل ومعناه
او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيد يضرب زيدا وتقديره هلا ضربت زيدا ففيها اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم
يستعمل كثيرا في لوم المخاطب
في المضارع الحض على الفعل والطلب له فيها في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا مجازا
والتقريب قد نحى بها
على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى التحضيض على فعل مثل ما فات من التوبيخ
الى بعد المخبر في الماضي
لحيتها الماهات ثم بعد الحرف اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد منها فيهما من معنى التحقيق ثم انه مضاف نحو الحرف
اي حصل عن قريب
التقريب من الماضي مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب
يكون مع التحقيق والتقريب
الكتب بتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة ففيه اذا ثلاثة معان مجتمعة التحقيق والتقريب والتوقع وقد
التحقيق في التقليل التقليل
من نفي التوقع كما يقال قد ركب زيد لمن يتوقع ركوبه وقد في المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اي تقال
بالقسم نحو قد انه احسنت
نحو ان الكذاب قد يصدق وقد يستعمل التحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك فيكون الفعل بينهما بمعنى الفعل
على الاستئناف والتعليل بفعل له
وقد تعرى بست سابقة والاستفهام الثمرة وهل لها صدر الكلام لا يتقدمها في ضمنها ما دلالة على احد انواع الكلام كما ترث وجملة

في الاستفهام به كما هو في الفعلية افاضرب زيد كذلك هو يقول فيها هل زيد قائم او هل زيد الآن الهمزة يدخل على جملة التسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا

بخلاف هل فانها لا يدخل على التسمية جزؤها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى

على الانسان الآية قد اتى لان اصلها قد وهي من لوازم الافعال فاذا رأت فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته

وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم من التصريف فيها باعتبار استعمالها في جميع اقسام الاستفهام الا انها اكثر من التصرف في هل بقوله

ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت كما عرفت ويقول ايضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة لاثبات

ما دخلت عليه على وجه الانكار دون هل يضرب زيد الا ان المتقدم عنده في مثل هذا الموضع محمول في الحقيقة لان اصله ترجي ليضربك زيد

وهو غير مستحسن منك وهل ضعيف في الاستفهام فلا يجئ فعلها بخلاف الهمزة فانها قد يد فيه ويقول ازيد عندك ام عمرو بجعل الهمزة

معادلة لام المتصلة فانها تقعد الاستفهام عن احد الامرين بعد المتقدم عنده فاستعمال التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى

فيه انسب والتي لا يقع هل مع ام المتصلة المنقطعة لان المتقدم عنده في صورة ام المنقطعة لم يتقدم لانها للاضراب عن السؤال

الاول واثبات السؤال الاخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير هل عندك ام عمرو ويقول

اثم اذا ما وقع وامثاله كلما من كالجمال الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل لكن هذا فرع الهمزة فلا يتقدم

متفرعا حروف الشرط ان ولو ولذلك اصدر الكلام تماما من ان ان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو بعكسه بمعنى الماضي وان دخل على المستقبل فيلي بعض الفرع فانه للاستقبال ولو للماضي

ومعنى ذلك ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع منك اكرام

في الاستقبال وقع مني اكرامك فيه وكذلك لو الماضي على ايهما دخلت نحو لو ضربتني ولو تضربني اضربك بمعنى واحد اي لو وقع منك ضرب في الماضي فقد وقع مني ضرب لك فيه

فيه وقد يستعمل في المستقبل في قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور في لو انتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا الذي معناه في ما ثباته موجبة تعليق حصول امر

للماضي بحصول امر مقدر فيه وما كان حصول مقدر في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول

المجئ مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجئ في زعم المتكلم والسؤال لو هذا المعنى هو الكثر المتقارب وقد يستعمل لزوم الثاني الاول مع انتفاء اللازم ليستدل به

على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو فيه بما يدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة ومن هذا الاستدلال قد يتم للتفهيم لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وعلى عكس

المشهور ولم يبد ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين معلومين للآخر

بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم يقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجئ من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم بل قصدا

علامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجئ واما استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شئ بربطه بالكائن بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهنتني لاكرمته

لبيان استمرار وجود الاكرام وغير ان ان ولو الفعل لفظا كما في الامثلة وتقديرا كما في قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك لو انتم يملكون واي وان استجارك

الظاما احد

احد من المشركين استجارك وان انتم تملكون اي ان استجارك احد وان تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بالفعلين المحذوفين يفسرهما

الفعل

فعلا واتا انا ترفع فلانه كان ضمير استتر فلما حذف الفعل صار منفصلا نادرا وليس تأكيدا للفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل بعد حذف

لقائح

وحده ومن ثم اي ولما اجل لزوم الفعل بعد لو قيل بعد لو المحذوف فعلا انك بالفتح لا بالكسر لانه اي ان مع معموليه فاعل الفعل المقدر بعد لو

في خبر انا هو

للفاعل كيدها وان المفتوحة المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل موضع منطلق اي موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل

الفعل انك

لان لو ليكن الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولم يقل لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان

من حيث

المقدر لابد له من تفسير وان لكونها دالة على معنى التحقيق والتقرير يجعل المقدر نحو ثبوت معناه من حيث المعنى الفعل الواقع خبرا عوض عنه

جامدة

اللفظ فليس شيئا منهما عوضا حقيقيا من الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان كانت

من شجرة اقلام

لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوعه ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذره اي لعدم ... وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله تعالى ولو انما في الارض

بين او توسط

فان الاقلام ليس مشتقا يمكن وقوع فعل موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اي اول تركيب الكلام بالكلام فيه تركيب في الكون ظرفا زمانا واخرج

وجب الجعل

القسم تقديما بخبر الشرط على الشرط متعلق بتقديم لزمه الماضي اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى اي يكون على

معنى ...

فيه او وان الشرط الا في الجواب لكان الجواب للقسم فعلا لفظا الا القسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما مجزوم ...

جواب القسم

لو تعلق القسمين اجزائه

جواب القسم لكون التغيير ... الشرط لكونه مشروطا بالشرط ... ان تبقى مثال الماضي لفظا ... وان لم ... مثال الماضي معنى ... لا كرمتك ...

فقم وان يلق الشرط وتبيت القسم

الكلام بتقديم الشرط عليه او بين اي تقديم خبر الشرط جاز ان يعتبر ويلغى الشرط وان يلغي القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان الغي جاز ان اعتبر الشرط ويلغى

على ترتيب الالف وعلى المعنى

لكن لك انا وان ان ثانيتني انك فعلى المعنى الاول هذا مثال تقديم خبر الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم وجواز كلامهما

خلاف المثال الاول اشارة

الثاني هذا التقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط على ترتيبه وان ابتيتني وانا لا ابتينك وانا او وفي هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على

وجواز اعتبار الشرط القسم

الى اشتراط المعنى في الشرط في صورة اعتبار القسم على التقدير توسط كما اشتراط على تقدير المقدم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط

الثالث على ترتيبه بقلا كلا منا

باعتبارهما جميعا الشرط على ترتيب الالف على المعنى الثاني لتقديم الشرط وجواز الغاية فالشرط بالاعتبار الاول على ترتيب اللف والاعتبار

الشرط على ترتيب اللف فيتحقق

لمثال يقع من حيث المعنى الثالث احتمالا بين اعتباره بحذف المعنى الاول فالكلام عليه اولى على تقدير كلا عليه وان كان رعاية كون التي

تقدير القسم كالقرآن اي الملفوظ

تقديم المثال الثاني على الاول لكن ... المثال المحتمل لم يعتبر الا مكا على تقدير لعدم اللفظين على ترتيبها من حيث مثالا ...

او جواب الشرط ولا يخرجون

به او تقديره كما في صدر الكلام ملزم فان الشرط الذي بعده المقدر وكان الجواب للقسم نحو قوله لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله لئن

وانكم لمشركون جواب القسم

جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط فكان الجزم بحذف النون او اي بداي لا يخرجوا وكذا قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون فان الشرط ما في

في الذكر نحو قوله ...

فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء وانما المتصل اي الفعل ما اجملة المتكلم

التقدير اصلا وقيل القايل
فزيد منطلق في يوم الجمعة معمول الفعل الشرط فلما حذفت فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا العامل لا يجعل الا ما فيه التقدير بجواز

وهو ان يكون المتوسط جزء
الفاء في وان كان ما بعد الفاء ايضا اي وان شئت التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور من قبيل القسم الاول

المتوسط جزء الجزاء قدم على الفا
الجزاء قدم على الفاء والا اي وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر الفاء كالمثال المذكور من قبيل القسم الاول وهو ان يكون

المتوسط معمول الشرط المحذوف
بل النظر اليهما تابع آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في خبر ان لا يعمل فيما قبلها من قبيل القسم الثاني وهو ان يكون

تقرير الكلام اذ كان معلومة
وهذا القايل يعني ان لا يكون ورد الفاء مانعا اقرب الى ان يكون معمولا لما فيه رفع حكم الامتناع من الاول دون الثاني بهذا

ووجه فعل الشرط ووسط زيدا
منصوبا واما اذا كان مرفوعا اي اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الصحيح الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم اما مقامها

المجهول على ان يكون زيد مرفوع
والثاني والفاء لما ذكرنا اما زيد فمنطلق فزيد فاعل المحذوف واما على تقديره الرفع بمهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الغايب

جواز اما زيد فمنطلق بالنصب
بان فاعل الفعل المحذوف وتقديره مع تقدير النصب بمهما يذكر يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف بوجه غير ظاهر التركيب

جوازها بلا خلاف واما مثل القسم
فتقديره يذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير فذكر على صيغة المجهول الغايب مع عدم

كلام ونحو ذلك اي لبس الامر كما
بان يكون الوارد لما وفائها مستفيدة للظهور لمثله كونها رفعه لكن تباعده الرفع هو الزجر والمنع وقول المتحقق فلان يبيع منك فيقول

حقا والقصد منه تحقيق مقوله
يقول وقد يجيء بعد القلب ليبقى اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا الا لا ايجاب الى ذلك وقد جاء اي كلا بمعنى

جاءت
اما زيد فاكرمتني واما عمرو فاهنته واما بشرا فعرفت عنه او اجلته في التمثيل ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد

وقد يكتفى
للاستيناف من غير ان يتقدم منهما اجمال نحو اما الآن فعلى اوائل الكتب وحتى كانت لتفصيل المجمل وحيث تكراره

فيتبعون
بذكر قسم واحد حيث كون المذكور ضد غير المذكور لدلالة احد القسمين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ

ويردون
ما تشابه فان ما يقابل اما المذكور ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات

فانها
اليه المتشابهات والحكم بان احد كلمة اما الشرط لزوم الفاء في جوابها وسببية الاول للثاني ولزوم حرف ما في جزائها اي في خبر

منطلق
او خبر اما الآن جزء الفاء اليه سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق واما معمولا لما يقع بعد الواو نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق

صحته
اي تقديمه مطلقا غير مقيد بحال لجواز تقدم ذلك الجزء مع الفاء او عدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه بل مذهب سيبويه لاماه

عملا مطلقا
جواز التقديم لما يمنع تقديمه تقديمه مطلقا ومذهب القائل المبرد وهو اي ما يقع بينهما يعني انها معمول الشرط المحذوف

مهما يكن
اي معمولية مطلقة غير مقيدة بحال لجواز التقدم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على مذهب الاول

للتلازم
من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم مقامها ووسط يوم الجمعة بين اما وبين الفاء لها

الجمعة
لوالي جزء الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما يرى والتابع المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم

فزيد منطلق

[illegible]

الجملة كقوله تعالى الآن لا تبطلني واذ الابعثي حقا جاءنا ان يقال انه اسم هي لكونه لفظة كلفظ كلا الذي بحروف التاء سيبيه

بتحقيق معناه لا يكن نزوع المخاطب عما يقول تحقيقا الغاية لكن القراءة حكموا بالحرفية اذ الآن بمعنى حقا البتة لما نحو اي ان المقصود

الماضي معنى ان الجملة كالمقصود بان فالم يخرجه ذلك عن الحرفية بناء التأنيث الساكنة لا المتحركة لانها تختص بالاسم بلحوق الفعل

كتبه ليكون من اول الامر علامة لتأنيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا لا ما لم يسم فاعله وانها اعطيت هذه التاء

بجملة تاء الاسم لان الاصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فتبليغ او اللام ليكون هذه على البناء ما لحقته وتحركه على الخ

الحاق ما ليس لانها كالجزء الاخير مما ملحقا فانه فان كان اي المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي لحج اي فانت مخير بين

انها تاء التأنيث وبين عدمها اذ فهو اي الحاق تاء التأنيث مخير فيه على الحذف والاتصال بهذه المسئلة تقدمت الا

التأنيث ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام تاء التأنيث ولما الحاق علامة

وللجمعين اي جمع المذكر والمؤنث في قام الزيدان وقام الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجه الى العلامة

غالبا مثل احتياج المسند اليه الى علامة التأنيث لانه تأنيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع

بها ظاهر غاية الظهور واذا الحقت على ضعفها فليست بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة بل حروف اي

الدلالة

للدلالة من اول الامر على الاحوال الفاعل كتاء التأنيث وفي شرح الرضي هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر والبدل الظاهر منها

في الاصل مصدر بوجه والقائدة في مثل هذا الابدال ما مر في بدل الكل من الكل او يكون الجملة خبر المبتدا المؤخر والنون كونها الحرف منها التنوين

والهذا السمى سيبويه المصدر اي ادخلته بونا اسمي ما بدون الشيء اعني التنوين تنوينا اشعارا بمجدد به وطروه فاني المصدر بمعنى الحدوث

من وله واو لم يكن منها حدثا وهو في الاصطلاح نون ان ككنه اي بدايتها فلا يفرع بالحركة العارضة مثل عادا الاولى وهي ساكنة نون

نحو منها بد من غير مختلف فاذ جاء بقوله يتبع حركتها اخرها وانما قال يتبع حركة الاخير ولم يقل تبع الاخير لان المتبادر من متابعتها للاخير

ولا ينقض والتعريف سنخي وهيهنا الحركة متخللة بين اخر الكلمة والتنوين فان وقت المتبادر من الاخير الحرف لخرج نون التاكيد الخفيفة

المطلق تابعا الحركة بالتنوين في نحو ما رجل الطلق والمراد بتبعها حركة الاخر مطلقها اما في الوجوب فخلافا في ولا للعوض وليس من

في تنوع لا ينقض معناها لازم الرجل بهذا المعنى وهو اي التنوين للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة اي كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين

سكونها ثاني وقت ما وانما في غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان ما دخله غير معين نحو صه اي اسكت

سكوتا ما قال الشارح واما الاولى صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن ولما التنوين في نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن والتنكير

بحض للتمكن والعرض وهو بعينه اي الا يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فقول التنوين في رجل يفيد التنكير الكبر فاذا جعلته علما

مضافة
بالمقعو عوضا من اللفظ فالبه لبقائها الى آخر الكلمة ليومئذ اى يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت
بعد الجملة
الى الجملة التى كانت بعدها فلما حذف الجملة التى كانت بعدها فلما حذف الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا
واحد
لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك ساعتئذ وحينئذ وجعلها العظام فوق بعض ودرنت بكل وقالى بكل
علامة
ولشال ذالك والمقابلة وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو
خطاء
الجمع المذكر ولم يوجد فيه ما يقابل النون فى ذلك فزيد التنوين فى آخره لتقليله وبهم بعضهم انه كان للتمكن وهو
فقط
لانه اذا سميت مسلمات امرأة ينبغى فيها التنوين ولو كانت للتمكن لزالت العلتين العلمية والتانيث
الترنم
ازلیس بتنوین التنكير لوجوده فى الاعلام كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين
عليه
لوجوده فى غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب يحمل التنوين
ت
والترنم وهو ما الحق آخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد ولانه فيه وانما اعتبروا ما الحق اواخر الابيات
حمله
والمصاريع وان كان الحرف والكلمات الواقعة فى اثنائها جائز بلا داقى كما ثبت هذا اصحاب الغناء لان
وهو انما يلحق
التنغى انما هو الآخر لئلا يختل بذلك النظم بتخلله من كلمات الابيات والمصاريع لايختل يفيد للمعانى

القافية المطلقة

طلاق كما فى قول الشاعر
القافية المطلقة هى ما كان رويها متحركا سواها باشباع حركة واحد من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف الا
من الالف عند التغنى
اقلى اللوم عاذل والعتابن وقولى ان اصبت لقد اصابن فروى هذا البيت الباء وجعل باشباع فتحها الالف وعوض
بها واشباع امتداده
نون التنوين وانما يلحق القافية المقيدة وهى ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت
المجرى شبه الاعلام
لانه ليس هناك حركة تحصل من اشباعها حرف الاطلاق وليس امتداد للصوت كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوى
والحق بها التنوين فقيل
المخترق فان روى القافية فى هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن هذا الترنم بانها محركة عند التغنى بالفتح والكسر
هذا التنوين عن حد الوزن
المخترقن والخفقن ويسمى هذا الالف من التنوين الغالى وان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بالحروف
بل هو موضع التعرض للترنم
لعدا بسقطها من التقطيع وليس للقسم الاول اسم يختص به واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعانى
الحروف التى هى من اقسام
لان معناه الترنم كما ان حروف التى موضوع لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعانى فلم يعد تنوين الترنم من اقسام
من العلم حال كونه موصوفا
للمعنى فيها الوضع بل هو تابع وان التنوينات الاخر ففى اعتبار الوضع فى بعضها الفيد تامل ويحذف التنوين وجوبا
به والاخر للمضاف اليه قطعا
بابن مضافا الى علم الاخر نحو جاء زيد ابن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف
ويعلم منه اذ كان صفة لغير العلم
التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الالف الابن وكذلك قولهم هذا فلان لانه كناية عن العلم
او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءنى رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والالف من الخط

لغة الاستقبال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يجئ اذا لم يكن الا بمعنى صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا

من زيد وحكم الاسد حكم ابن فى جميع ما ذكرنا الا فى صفة نصرها فانها لا تجئ حيث كانت لئلا يلتبس مرة فى مثل

هذه هند الله عام نون التاكيد فى ان خفيفة ساكنة لا تجامعه والاصل فى البناء السكون ومشددة مفتوحة

لثقلها وخفة الفتح مع غير الالف اى غير الالف التثنية نحو اضربان والالف الجمع اى الالف الفاصل بين نون الجمع

المؤنث والنون المشددة نحو اضربنان فانها تكسر مع الالف تشبيها فيها بنون التثنية تحقيقى اى نون التاكيد تختص بالفعل

المستقبل لكا فى ... فى الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد والنهى نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن

والتمنى نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد فى جميع

هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات الا لانها تدل على الطلب دون الماضى والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا

وقلت اى نون التاكيد فى النفى فلا يقال زيد ما يقومن الا قليلا لخلوه من معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها

بالنهى ولزمت اى نون التاكيد فى مثبت القسم اى جواب المثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بما هو

منفصل عنه وهو القسم من ان يكون يؤكد بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته وفى قوله لزمت اشارة الى ان زيادة

نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت اى نون التاكيد فى مثل اما تفعلن اى الشرط

المؤكد مرة

المؤكد مرة به فانما الكلمة الحروف فصدر الكلمة تاكيد الفعل ابقيت لئلا تنتقض الغرض بعده وما قبلها اى ما قبل نون التاكيد

خفيفة كانت او ثقيلة مع الضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين الشرط فى التقاء

الساكنين على حده ان يكون الساكن فى كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى او ثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة

ان لم يشترط فى التقاء الساكنين ما ذكر مع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسورة ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل الياء

بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور مع ضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر الغائب والمخاطب او مخاطبة المؤنث

الغائبة مفتوح طلبا للخفة فقال فما ان هم عدا ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث وكلها عرفنا ذكر بقوله فتقول فى التثنية

وجمع المؤنث اضربان واضربنان بمنزلة الاستثناء عنه قوله فى المعنى اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنان فى جمع

المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل النون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات ولا يدخلها اى التثنية وجمع

المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده وبجعله مغتفرا

كما فى الوقف وليس بمرضى عند الاكثرين وهما اى النون الثقيلة والخفيفة فى غيرهما اى فى غير التثنية والجمع المؤنث

مع الضمير البارز اى واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اى كالكلمة المنفصلة بمعنى يجب ان يحرك آخر الفعل مع النونين

معاملتها مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او غيرهما من ذكر او غيره من بيان هذا الكلام بتبع الافعال المعتلة
الا فرقه الحاق النون بها وبمعنى كل منه ان النون بين حكمها مع المثنى ومع جمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على يرعى وهو
شيئا مع جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا او الواحد المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي والتامع غير مستتر وهو الواحد
المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون مع الضمير البارز لكلمة تقول اغزون وارمين بقوم بحذف الواو كما عرفت
نحو اغزوا الكفار وارموا العرض اغزن وارمن بامرأة بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض وبضم الواو
والمفتوحة ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة نحو اخشون كما ضممتها مع المنفصلة بقول اخشوا الرجل وبكسر الياء المفتوحة
ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة بقول اخشين كما اخشى لكا المتصل اي فالنون كالكلمة المنفصلة يقلب الالف الثقيلة
بقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات ونحوها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا ومن ثم اي لاجل انه مع
مع غير الضمير البارز كما متصلا مع الضمير البارز فيقال هل ترين في هل ترى كما يقال هل ترين بهذا امثال نحو الياء
الذي تحركت لامه بالفتح كما بفتح مع المنفصلة وهل ترون وهل ترين باسقاط نون الجمع والحاق نون التأكيد وضم
الواو وكسرها في لم تروا القوم بهذا امثال ما فيه ضمير بارز بعضهم لاجل النون وهل ترين في مثل ترينا باثبات الياء وكسرها كما يقال

لم ترى الناس

لم ترى الناس مثال ما فيه ضمير بارز بكسر لاجل النون واغزون عطف على ترين او من ثم قيل واغزون برد الواو المحذوفة كما يرد مع الضمير التثنية
واغزوا واغزن واغزن بحذف الواو المفتوحة ما قبلها كما قيل اغزوا القوم واغزون في اغزي بحذف الياء المكسورة ما قبلها كما تقول
القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب لغرائبها في الواقع كتب التصريف بعضها ما هو مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها
ما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل كما اشار اليه والنون المخففة بحذف لك كثير اي لالتقائها الساكنين المذكور بتعقيبها
وفي بعض النسخ للساكنين اي لالتقاء الساكنين كقول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهين
حذفت النون لالتقائها واللام الساكنة التي بعدها وابقيت فتحة ما قبلها ليدل عليها والا لكان الواجب ان يقف
لا تهين الفقير ولم يحركوها كما يحرك التنوين فرقا بينهما وانما لم يعكس حفظا لمرتبة ما يدخل الفعل من مرتبتها بعد فلا يكون
الاسم اصول الفعل فرع ويحذف ايضا المخففة في حال الوقف على ما الحقت به تخفيفا اذا ضم او كسر او فتح ما قبلها
كما يحذف التنوين فذالك فيرد ما حذف لاجل المخففة كما اذا الحقت المخففة بنحو اغزو واغزي وقفت اغزوا واغزي بحذف الواو
والياء اذا وقفت عليها وجب ان يرد المحذوف فقلت اغزوا واغزي لاجل التنوين فانه اليد المحذوف لا لاجل لان التنوين
لازم في الاصل والمخففة ليست بلازمة فجعل اللازم به بابقاء اثره على ما ليس بلازم والمخففة والمفتوحة ما قبلها تقلب الفاء

كقولك في اضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها انقلب الفا واذا انضم

والكسر يحذف نحو اضربن واضربن بعمرو وصلى على حبيبك اللهم اجعل عاقبة امورنا خيرا ولا يلحق بنا بسبب ما

[illegible]

على نهج الاستقامة واجعل على من كلم بسعادته في جوار زمام القبلات لا كافيه ومن [illegible] السلام المهمات

سابقة وعلى آله واصحابه وعلى تبعهم من زمرة رضاته قد الفراغ من كتابة هذا الكتاب في

تنقل هذه الشرح من السواد الى البياض العبد الضعيف

عبد الرحمن الجامي رحمه الله سبحانه

اللهم اغفر لي ولوالدي

۸

[illegible]

[illegible] شوال ۱۲۵۰

[illegible]

[illegible]